

المجتمع المدني

النموذج الأمريكي
والتنمية في العالم الثالث

تأليف: هوارد ج. وياردا

عموم
شخص

ترجمة: ليلى زيدان

المجتمع المدني

بطاقة فهرسة

فهرسة إنشاء للبلد إعداد الهيئة العامة لدار الكتب المصرية
ادارة الشؤون الفنية

وبزدا ، هوارد ج .

المجتمع المدني : العودح الأمريكى و كشيبة في معالم قناتل /
تأليف هوارد ج . وبزدا ، ترجمة ليلى زينال - ط ١ - ١٩٧٠ -
القاهرة : الجمعية المصرية لشر المعرفة والثقافة العالمية ، ٢٠٠٧
١٧٢٢ هـ ٢٠٥١ م

شعك ٧١٩ ٥٤٥٤ ٩١٧

١ - لولايات المتحدة - علاقات خارجية - العالم العربى

٢ - العالم العربى - علاقات خارجية - لولايات المتحدة

١ - زينال ، ليلى (مترجم)

ب - عنوان

المجتمع المدنى

النموذج الأمريكى
والتنمية فى العالم الثالث

تأليف

هوارد ج. وياردا

جامعة ماساتشوستس

ترجمة

ليلى زيدان



الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية
١٠٨١ كرنيش النيل - جاردن سيتي - القاهرة

Arabic Language Translation copyright © (2007) by The Egyptian Society for the Dissemination of Universal Culture and Knowledge with the collaboration of the Arabic Books Program of the U.S. Embassy in Cairo

CIVIL SOCIETY: The American Model And Third World Development by Howard J. Wanda

Copyright © 2003 by Westview Press, A Member of the Pearson Book Group

First published in the United States by Westview Press, a member of the Pearson Group.

ALL RIGHTS RESERVED

ISBN 10 0 8133 4077 7

13 9 78-08-334077-7

حقوق النشر

الطبعة العربية الأولى (٢٠٠٧): حقوق طبع والنشر محفوظة للنشر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل - حارس سينى - القاهرة

ت ٧٩٤٥٠٧٩ فاكس ٧٩٤٠٢٩٥

لا يجوز نشر أى جزء من هذا الكتاب، أو اقتزائه، أو نقله بطريقة الإسفوجاج، أو نقله
على أى نحو أو بأى طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، أو خلاف ذلك،
إلا بموافقة الناشر على عدا تفتية ومقدمة.

المحتويات

1X	تمهيد
	الجزء الأول . مقدمة
٣	١ المجتمع المعدني، والتبعية، والكوربوراكية في العالم الثالث
٥	تركيز السياسة، والجمهور المستهدف
٧	الخلفية وأسئلة البحث
	الجزء الثاني : النظرية والمفاهيم
١٢	٢ المجتمع المعدني: التاريخ والمفاهيم
٢٧	٣ النظم الكوربوراكية في المجتمع المعدني
٢٨	النظرية العنصرية ونقائذ الكوربوراكية
٣٢	٤ كوربوراكية الحبيبة
	الجزء الثالث : دراسات حالة في المجتمع المعدني
٤٢	٤ أفريقيا جنوب الصحراء
٤٣	مشروعات الإسكان في الإسكندرية
٤٦	تخطيط دراسات حالة

٥١	خوب أفريقيا
٥٢	عناصر الثقافة السياسية
٥٥	المجتمع المدني والعلاقات بين الدولة والمجتمع
٦٠	سياق دولي
٦١	خاتمة
٦٧	٥ شرق آسيا
٦٨	بيانات إحصائية اقتصادية
٦٨	عناصر الثقافة السياسية
٧٤	التغيير الهيكلي والعلاقات بين الدولة والمجتمع في آسيا
٨٠	السياق الدولي
٨٢	خاتمة
٨٥	٦ أمريكا اللاتينية
٨٨	بيانات إحصائية اقتصادية
٨٩	عناصر الثقافة السياسية
٩٣	التغير الاجتماعي الاقتصادي والعلاقات المتغيرة بين الدولة والمجتمع
١٠٣	السياق الدولي
١٠٥	خاتمة
١٠٩	٧ شرق الأوسط والمجتمع الإسلامي
١١٠	بيانات إحصائية اقتصادية
١١٣	عناصر الثقافة السياسية
١١٧	التغير الاقتصادي الاجتماعي والعلاقات المتغيرة بين الدولة والمجتمع
١٢١	السياق الدولي
١٢٤	خاتمة

الجزء الرابع : خاتمة

- ١٢٥ ٨ هل المجتمع المدني قابل للتصدير ؟ النموذج الأمريكي والتنمية في العلم الذات
منخفض
- ١٢٥ أنماط من الدراسات جثة
- ١٢٤ حضور سيدك في المجتمع المدني
- ١٢٣ نحو المستقبل
- ١٢٧ قراءات مفترقة
- ١٢٧ بيعة عن المؤلف

الجدول

	مؤشرات اجتماعية اقتصادية	١-٤
٤٤	أفريقيا جنوب الصحراء	
	مؤشرات شرق آسيا	١-٥
٦٩	التكثيف الاجتماعي الاقتصادي	
	مؤشرات أمريكا اللاتينية	١-٦
٨٧	التكثيف الاجتماعي الاقتصادي	
	مؤشرات الشرق الأوسط والبلدان الإسلامية لتتبع	١-٧
١١١	الاجتماعية الاقتصادية	

تمهيد

هذا الكتاب يجيء ثمرة نوعين من الاهتمامات المقترنة: الأول، وهو اهتمام متواصل تلبنت المعارضة والتنمية في العالم الثالث: أفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. والاهتمام الثاني، وهو اهتمام متواصل أيضاً بالسياسة الخارجية الأمريكية، ولا سيما حينما يتعلق الأمر بمذى ملامتها أو عده ملامتها للعالم الثالث، وهو اهتمام لم تزد حدته إلا بعد انخالي إلى واشنطن قبل عشر سنين عاماً بالضيقت، ولم يفتصر الأمر على الكتابة عنها وإنما أصبحت أيضاً مبعثاً ليه عن فرق بحثية مشاركة في صنية رسم السياسات، وكان السؤال الرئيسي الذي شكلي طوال هذه السنوات هو ما إذا كان هناك "الاهتمام" - التنمية في العالم الثالث والسياسة الخارجية الأمريكية - يمكن أن يتكيا يوماً ما، ويحفظا تقاهما والمسجما.

ناهيت عن إمكانية تحريكها إلى الأمام في نابع. ولكن الواقع لا يبشر كثيراً بالنتاج. وعندما قدمت للمرة الأولى إلى واشنطن في عام ١٩٨١ على أسمى الإقامة الدائمة فيها تقريباً، نشرت رسالة قصيرة بعنوان "المركز العربي والسياسة الخارجية جيسة: حسن يمكنك أن تعيد العالم الثالث" وإجابة التي توصفت إليها، وكانت بالنعى الصريح، نشرت جدلاً واسعاً في تلك الوقت وحرت على مشاكل كبيرة مع القوي الموجودة في حبه على حدة، وهي معهد المشروع الأمريكي لأنحت السياسات العامة The American Enterprise Institute for Public Policy Research، والتي كان يفتخر من معرفة ما هو الأصح للعالم الثالث، وبهذا تعاميل. وعندما أنفست إدارة ريجان مشروع الديمقراطية Project Democracy، الذي يعبر المشروع اثرات لما يعرف اليوم بالتوقف القومي من أجل الديمقراطية (National Endowment for Democracy (NED)، كنت مثلاً لا يقل إثارة للجدل عن سابقه. والذي أعيد نشره حينما هي العديد من نشرات المنظمات الأدبية المختارة والإصدارات بلغات أجنبية، نحتت عسوان أهل يمكن تصدير

الديمقراطية؟^{١٠} وعرة أخرى كانت الإجابة هي الجانب السنوي.

وقد قدمت مؤخرًا بنشر دراسة أخرى مثيرة لتجند لمركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية Center for Strategic and International Studies (CSIS) وكانت بعنوان "تسريح في الإجماع في الإراء: مناقشة جنود الأعمال الخاص بالديمقراطية هي المهمة الخارجية للولايات المتحدة"، وقد كانت هي لأقصى مثيرة للجدل بين الزملاء، وراسعي سياسات، ورمثاني للميز.

وتراثة الحالية مبه على ما ينبغي من أعمال رغم المجازفة بتخوهر في مبدل جديد وهو المجتمع المدني، الذي يعبر أحدث علاج حليم تستخدمه الولايات المتحدة لتقاتل هي قضية الديمقراطية. والتراسة بطرح السؤال الثاني: هل المجتمع المدني قابل للتصدير؟ نفس الطريقة تقريباً التي تحدثت بها في الفصل الأخير عما إذا كانت الديمقراطية قابلة للتصدير. إن طرح السؤال على هذا النحو سخور يجنبه بتفني بطبيعة الحال، ولكن القضية هنا ملأه كانت في تسابقه كثر بعداً من ذلك. إن الأسئلة الحفيفة يجب أن تكون: هل تستطيع الولايات المتحدة، التي تشكلت مؤسساتها السياسية على هذا النحو من القوة على مذهب الديمقراطية تلك Locke، وماثيوس Madison، وبوركفيلد Torqueville، وعلى كعدنية مجموعات المصالح، والمجتمع المدني، أن نفهم يوماً ما تركيبة مجتمعات العالم الثالث تسمى تشكلت من عذاهم كعقوسية، وإسلامية، والمعاهد المختلفة غير الفرجة التي يختلفت تحت الاختلاف عن عذاهم؟ ما الذي يحدث لنا وما واجبت لتبينة الخارجية الأمريكية. وبرامج تسعون الخارجية الأمريكية، ونسبتمت عبر الحكومات الأمريكية (ANCOS) جميعها قد تأثرت بشدة نفس التقاليد الأميركية، واصطدمت بعقباته وأموستند قيعه، وذاهيه، وأورثيتها على مؤسسات ثقافية، واجتماعية، وسياسية وتقاهمات حطفت عما لدينا؟

وقد تم تطيد هذا الكتاب على النحو التالي: الفصل الأول يقدم النمو صبيح والأسئلة الرئيسية. وفي الجزء الثاني تناول نظريته، والمعاهد؛ الفصل الثاني يتفصيح لتاريخ المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي ويبحث في بعض المختلفة له، فيما يتضمنون الفصل الثالث الاستجابة السائدة في دول العالم الثالث لتفحديث الأحدث على: الكوربورالية

Corporatism، وهي الجزء الثالث لعدم تغاير مقاومة عن سلطة من دراسات الحالة التي قام بها المؤلف في أفريقيا جنوب الصحراء، وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وتتضمن حلقة كل دراسة حالة ما تحمله من مضامين تتعلق بالصياغة الخارضية الأمريكية.

وقد حظيت هذه الدراسة بالثناء والتمويل لبعض من عده من المؤسسات والهيئات. فقد وفرت لي الجامعة التي أنتمي إليها، جامعة ستانفورد، إجازة لمدة عامٍ وكان الصمم الذي أحمل به، قسم العلوم السياسية، كضيفاً معي هي التي لتوفير هذه الإجازة. وقد ساندت كل من هيئة برهانك Earhart Foundation وبرامج فولبرايت Fulbright التي تبحث التي أدرجته في وسط وشرق أوروبا حول تغير الصيغ ذات الصلة فيما يتعلق بالديمقراطية والتكامل في حقبة ما بعد الشيوعية؛ وقام المعهد النمساوي لدراسات الشرق الأوسط Austrian Institute for International Affairs (OIIA) في فيينا وجامعة وسط أوروبا Central European University (CEU) في بودابست بالتمويل كضيفاً معي لم خلال تلك الفترة. وكان اتعلمون، والزملاء، والضيوف في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies (CSIS) ومركز روبرت ويلسون الدولي للدراسات Woodrow Wilson International Center for Scholars، داعين للعمل الذي أقوم به وكرمان فيما قدموه من تعديلات عليه. وهي الحظ، وفعل كل شيء، ذلك الدعم السخي ممن صندوا في قطاع الأبحاث في معهد أسبن الذي لا يعني الترويج Aspen Institute's Nonprofit Sector Research، وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وكهاتين، وفرت لي د. نيدا مسكوبين، وباردة Jéda Saïgués-Wanda لدعم

هذا، كما أنني في فضاء من المصاحبات الاجتماعية لشؤون زكري بنوي نخلة أخصيه أوروبا، أو من حيث هو ذلك لتبنيته لتبرع فهدر من حق من قد تخليه لغيره والسلفه تشبهه عن احتضانها على الترويج معاً لفهم الذي كان هناك في العصور الماضية. وقد كانت قصة هذه التجربة في بحث القاعدة جيد قامت بحيدر الساعات الخمسة في مومباي، مدينة شعاعاً خيالياً، كما كانت تولى في شرحها التحدث. وقد جريت من حيثها بعض التفسيرات على أن القاعدة العنيفة لم تكن في الواقع تولى في دراسة تروية أو دراسة مثله لغيرها. ووجدت أن التوجه الترويجي للهيئة القومية للأمن الأمريكية والترويجية والترويجية والترويجية cooperation والتي هي عبارة عن تروية ذات صياغة مدمرة، يمكنها الترويج للتحسين والتعاون بين الدول من أجلها. ولهذا هذه التروية، التي هي الترويجية والترويجية والترويجية، تعمل معاً لتأخر الذي لم يطرأ عليه من خلال العمل عن أسس ترويجية مدمرة وأن السلفه والترويجية

الأمري، والفيلسوف، والفكرى والمعتزى الحاسم،

وكل هذه المؤسسات أو الأشخاص لا تقع عليهم أية مسؤولية عن الأفكار المصروحة، هذه
المسئولية، سواء كانت لأحسن أو للأسوأ، تقع على كاهل المؤلف وحده.

هوارد زياردا

واشنطن العاصمة

أغسطس ٢٠٠٢

ملاحظات

1. (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1985).
2. Published initially as Occasional Paper No. 157, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, D.C., 1984; and in Kevin J. Middlebrook and Carlos Rico (eds.), *The United States and Latin America* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1985).
3. (New York: Praeger Publishers for CSIS, 1997).

الجزء الأول

مقدمة

المجتمع المدني، والديمقراطية، والكوربوراتية في العالم الثالث

هناك الكثير من بلدان العالم الثالث التي لم تحظ في الماضي بكثير من الليبرالية؛ بل كانت، على العكس، ملوكة تاريخها القريب بلدان كوربوراتية وغالباً ما كانت استبدادية سلطوية. وبينما تعلى الليبرالية نظاماً لتفريط الحر والمتحرر من أي قيود، والتعددية، ونشاط جماعة مصالح أو نشاط منظمة غير حكومية (NGO) غير مقيد بنظم بوجه عام (وهو ما نطلق عليه الآن أسم المجتمع المدني)، فإن الكوربوراتية (ولا مجال لمساواتها بإحدى تنوعاتها، وهي الفاشية) تعنى قيام الدولة بتتظيم نشاط جماعة المصالح والمنظمات غير الحكومية والسيطرة عليه بل وحتى إقامة حياة ترابطية، رسمية تديرها لدولة.

والآن ونظراً لإعادة تنظيم اقتصاديات كثير من بلدان العالم الثالث، ولأن النظم الاستبدادية تتراجع أمام الديمقراطية، فإن العديد من المجتمعات والنظم السياسية تمر بالمرحلة انتقال من نظام الكوربوراتية إلى نظم الترابط الحر، والمجتمع المدني، والتعددية السياسية والمجتمعية الأوسع. وتكن هذه العملية سارلت غير مكتملة وجزئية في كثير من البلدان. وغالباً ما زالت تفرض قيوداً على أنشطة المنظمات غير الحكومية (NGO) القطاع غير الربحي (التلوعى) (Non-profit sector (NPS)، أو أن تكون الجماعات الجديدة مرخصة على المناقمة، وبطريقة غير منصفة في معظم الأحوال، مع المنظمات الرسمية، ولتسى

زعها الدولة. وهناك ثمة مخاوف في كثير من بلدان نامية من أن يسفر نشاط جماعة المصلح عبر المقيّد بنظم والمنحصر من أي قيود عن فرضي ونهري. وعلى الرغم من أن كثيراً عن الحكومات تقوم بتفكيك الكوربوراتية رسمياً، فبها مع ذلك مسترذبة في ممارساتها بل إلى هذه الحكومات، حتى وإن كانت تخطي عن نظام الكوربوراتية على المستوى القومي، فبها تعود فرض المنهورة الكوربوراتية على المستوى المحلي — وتكتنيز حيث نمازس المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحي عملهم. وهناك نمازس تفيق من الرغبة في الديمقراطية والتعددية، ومن ما قد يحدث على أرض الواقع في كثير من بلدان العالم الثالث من تفكك، وتجزؤ، واستعصاء على الحكم إذا ما تقدمت هذه العملية بخطى أسرع من اللازم. ثم تكن للبيروقراطية والترابط الحزبي النتاج الوحيد، أو المحتوم، أو السامع لعملية تحديث الأخيرة؛ بل إنه قد ساء بدلاً من ذلك، نظام الكوربوراتية وأشكال مختلفة شتى عن سيطرة الدولة والحزبية. غير أنه في الوقت الذي حظي فيه الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية (أحزاب وانتخابات) بالنصيب الأكبر من الاهتمام من جانب الدارسين، وصناع السياسات، وأوساط المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحي، فإن أحداً لم يتفكث تقريباً إلى تحليل الظواهر التي لا تقل أهمية المنبثقة في الانتقال من الكوربوراتية إلى الترابط الحزبي في ميدان تالف جماعات المصالح، ذلك أنه إن كان للديمقراطية أن تزدهر لتحتظي المستوى الرسمي فحسب، فلا بد أيضاً من تشجيع الترابط الحزبي المنحصر عن أي قيود، ولتتعددية الاجتماعية والميانية الحقيقية، والمجتمع المدني وتجزؤها، ورغبتها. ولو أننا تحلينا بالحكمة، تمكننا من إدارة هذا الانتقال سلسة؛ وإن كنا غير ذلك، فقد يسفر الأمر عن ثورات، وفلافل، وشردمة، وعودة محتملة إلى النظم الاستبدادية.

يبحث هذا الكتاب عمليات سياسية التي تجري في وقت غير فيه مخضعت العالم الثالث بفترة انتقالية من الحكم الاستبدادي المطلق وسيطرة الدولة إلى الديمقراطية، ومن نظام الكوربوراتية إلى نظام لترابط الحزبي. ويتركز الكتاب بصورة أكثر تحديداً على التراث ربيع ذلك كثيراً ما يقدم الواقع بخصوصه سيطرة الدولة أو الحكومة على أنشطة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أثناء العملية الانتقالية. ولا يقتصر نتجت على مناقشة عمليات السيطرة بلت على نحو أكاديمي، بل يبتد أيضاً بما سطوي علبسه السياسات عملية من مضامين؛ كيفية الأمر إذ تفككت نظم الكوربوراتية (إذا كان ذلك هو المطلوب) والعمل على تمكثها بصورة أكبر، وكيفية أن تكون لدينا حسيانية أكسر وبرك للأعراف الشعبية،

تتمتع المدني والديمقراطية، والكرورية في العالم الثالث ٥

والمؤسسات، وأدائهم أداء العمل خلال المرحلة الانتقالية تحرجة، وكيفية أداء المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحي لعملهم بصورة أكثر فعالية في المراحل الانتقالية وقسمي التقنيات الفاصلة بين نظام الكورية وبين البرالية أو الديمقراطية، وما الذي يمكن عمله عندما تسعى الحكومات إلى العودة إلى السيطرة الدولية سواء على المستوى القومي أو المستوى المحلي؛ وكيف يمكن للمجتمع المدني أن يكون أكثر فعالية، ومن ثم مساعد على تقوية الديمقراطية؟

ويستمر مشروع بحثاً حول سيطرة الدولة على أنشطة المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في عدد من دول العالم الثالث لترسيخه، وتمشورات مع مسئولين من منظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحي، ومخبرات مع المسئولين في وكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وغيرهم من المسئولين في حكومة الولايات المتحدة.

تركيز السياسة والجمهور المستهدف

هذا مشروع من المشروعات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لقضية مهمة مختلفة بالتمام، ويشير تعديلات التي أحرها المؤلف إلى أن عددًا قليلًا من الأشخاص في المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحي والمجتمع المدني، أو في أوساط وضع السياسات في حكومة الولايات المتحدة (USAID) أو هي الوكالات الدولية، تهيئ الخلفية الثقافية عن الكورية بما جعلهم يقيمون هذه الظاهرة، ناهيك عن العمل معًا من حيث وضع السياسات. فمن أن ضعف الثقة في الماركسية الثيوية وتعرض الحكم الاستبدادي في كثير من الدول لضعف منذ الاعتقاد بأن الديمقراطية، والعدلية، والمجتمع المدني سوف تحل محلها بصورة تلقائية وشاملة. ولكن الخصائص والخطوات العملية ليست بهذه البساطة فالعملية تيسرت بالضرورة محتومة، ووحيدة الاتجاه، أو شاملة، فمنه كثير من التعديلات، والتداخل بين التبادلي والتبادلي، وبحلول وسط ما بين الكورية والتركيز نحو ذلك، أنه يتعين تطبيق المشروع الست التي فتحة لوكفيل (Frechette) هي التزام الحر وسنشر الثورة الفرنسية دعه بمسئول (Hume) التي كانت هي حيث الحياة السياسية والعامية الأمريكية، سواء كان ذلك بصورة حربية أو مختلطة، في معظم بلدان العالم الثالث.

ولكن يكون وكالات المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحي والمجتمع المدني

فعالة في تلك الثالث، ولا سيما في البلدان التي سر حاليًا بتمرحلة الانتقالية، ينبغي أن نفهم لسياسي تؤدي لعمل فيه ومن تكون على استعداد لتبني برامجها العالمية للظروف انعطافية، في القومية، أو الإقليمية. ذلك لأن العديد من البرامج الإصلاحية المدفوعة الموجبة إسمي لعائد ثالث - الإصلاح الزراعي، تنمية المجتمع، تنظيم الأسرة، الإصلاح التشريعي، وغيره - تميزت لأنها فشلت في التكيف مع الظروف الاجتماعية، والسياسية، والثقافية التي وجدت نفسها تعمل فيها، غير أن هناك، في الوقت الحالي، شعورًا متزايدًا بالإحباط بين كثير من المسؤولين في المنظمات غير الحكومية وقطاع غير الربحي والمجتمع المدني، برغم ما كانوا يتوقعون به من زهو نوعًا حصره عن قبل بالنسبة للمغرب منه، وذلك بسبب عدم قدرتهم على التوسع في برامجهم، وإشياء يواجهون عجزًا ناجمة إما بسبب معارضة الدولة أو تأكيد سيبرتها، ولم يحضروا فائدة تعود لتلك غير المنصية بسرعة أكبر أو إلى درجة أعمق. المجتمع الحزبي أو النهدي يواجهون عذاء من نوع جديد أو تزايدًا في شكوك الحكومة للعصبيّة، ونزول إجراءاتها التنظيمية، والتبعية على لثقتهم. فقد تم طرد بعض المنظمات غير الحكومية من البلدان التي يعملون بها، والبعض الآخر أُخبر على تغيير لخطته، وبعضها أيضًا اضطر بحلول مزيد من التخليق في أمورها المالية، وصلاتها "الأجنبية"، والعصوية فيها، وإجراءاتها الداخلية - وهو ما يعنى التأكيد على التكرير بورتية.

ويسعى هذا البحث إلى مساعدة أوساط المنظمات غير الحكومية وقطاع غير الربحي والمجتمع المدني في التعامل مع هذه الظروف الجديدة، وتفتت عليها، والمساعدة في فهم العمليات السياسية التي يطور عليها الأمر. ذلك أنه يجب على المنظمات غير الحكومية، حتى تبادى عمليًا بفعالية، أن تترك أن حلبة حكومات دول تعتمد تلك من حدوث فالتقل وعدم استقرار، تحميًا شديدة التردد في الحرك نحو السماح بالترابط لتحرر من أي قيود، وهذا تم لتخليق الإجراءات التنظيمية، وبما أن من حصر لجماعات المجتمع المدني للسيطرة عليها أو عن اضيقها، كما تحاول "تأطير الجماعات الاجتماعية المدعومة والمضاعفة" التي تسمى للثورة، والنتيجة هي أنه يصبح على المنظمات غير الحكومية غالبًا أن يجرى بحرص بالغ في هذا تعبد التنظيمية حتى تحتفظ بفعاليتها، وتنجب إما تعرضها لتأهمل بحيث تفقد أهميتها أو لظهور، وأن تؤمن تقديم من أجل تحقيق برنامج عملها.

وبدأ على ذلك، قبل البحث لدى اترج هذا، موجه إلى هذا الجمهور؛ أوساط المنظمات غير الحكومية وقطاع غير الربحي، ومجتمع المدني، والتي تقرر في الغالب غير مترجسة

كصفاً للتأثيرات المستمرة والناشئة، كالتورونوتية ومصانميتها في كثير من مناطق العالم الثالث. كما أنه موجه أيضاً إلى واضعي السياسات الأمريكيين في الوكالات الأمريكية للتنمية الدولية AID، وغيرها من الوكالات الإنشائية التي يجب أن تتعامل مع نفس الظاهرة. وإلى كترسي الوكالات المعنية بالتشؤون الديمقراطية، مثل الوكالات مثل الوقت القومي من أجل الديمقراطية (National Endowment for Democracy (NED)، والمعهد القومي الديمقراطي للمنشؤون الدولية، (National Democratic Institute for International Affairs (NDI)، واتحاد القومى للمنشؤون للمنشؤون الدولية (National Republican Institute for International Affairs (NRI)، والتي يجب أن تتصارع مع تلك القضايا. نحن جئنا بحداحة إلى التمسك بهدف تحقيق نظام ديمقراطي، نعددي لمرئط نحر، وفي الوقت نفسه علينا، حتى نعمل بفعالية، الاعتراف والتعامل واقعية مع نظم الحكم الانشائية المتعددة، وما تطوى عليه من نظم مختلفة، والخطوات المختلفة لوالخطوات الوسط التي تقع في منتصف الطريق.

الخلفية وأسئلة رئيسية

في كثير من الأدبيات النظرية عن الدول الفاشية وأيضاً في تحليل السياسات، غالباً ما يفترض وجود ثلاثة طرق رئيسية للتنمية: الطريق الاستبدادي، وطريق ليبرالي تعددي، ثم التطرفي الماركسي اللينيني. أما النظام الاستبدادي فقد انخفض في كثير من أشكاله والأشكال، وبعد انتهاء الحرب الباردة وزوال التبدل الماركسي اللينيني، فقد سادت فكرة أن الديمقراطية والتنمية سيكون لها الصر في العالم. ورغم ذلك يحدث هذا على المدى القصير، عسير أن العنصرين، والناشئة، وأيضاً واضعي السياسات في وقتنا الحالي يتجاهلون كلاً تقريباً أو يجهلون نتائج والبنات التي وصفت إليها لنظمه العنصرية الأخرى، ولا سيما تلك النظم التي يمنع بدائيتها خاصة لدى النظم السياسية غير المسبوقة في العالم الثالث: الكوربورانية.

لقد كان للكوربورانية، ونظريته التكدس العضوي، وسياسة التكميل، كما سنسرى في الفصل ٣، تاريخ طويل في نفس العرمة وأيضاً في الممارسة السياسية. وكانت الكوربورانية تمنع بدائية خاصة في تلك الدول الرئيسية في العالم الثالث (مصر، إندونيسيا، إيران، كوريا الجنوبية، نيوزيل، إسرائيل، المكسيك) حيث كانت النظم السياسية تمثل تقنية الاقتصادية؛ وكثيراً كانت دوماً نحى عن عوائقها الاجتماعية والسياسية (العنصرية والديمقراطية)، ومن ثم

فقد عمدوا إلى إقامة هيكل مشترك متطورة من المؤسسات وتوليات لتسيير على المستوى الاجتماعية الحديثة الصناعة، وإزالتها، وإحباطها، بل وكبحها، بصلاً: العمالة المنضمة، وجماعات الفلاحين، والعمالة، وعناصر السكان الأصليون، وجماعات المرتكزة على المجتمع المحلي والإحياء التجارية، والمنظمات غير الحكومية من كافة الأوساط، والحركات الاجتماعية، والمجتمع المدني بوجه عام.

وخلال العقد الأخيرين، وحسب نواك تصاريح مركز جماعة جون هونكبر لدراسات المجتمع المدني، حدث انفجار للمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات ذات المصالح الخاصة بوجه عام من العالم أجمع. هذا بالإضافة إلى أن الكثير من البلدان تدمية قامت، ولا سيما في العقد الأخير، بمبادرات إصلاح، وخصخصة، وتحريك نحو تقليد الليبرالية الجديدة في المجال الاقتصادي. ورغم عدم أن الكثيرين يحرك نحو الديمقراطية الانتخابية، فقد نشأ في الديمقراطية الليبرالية والتعددية الحزبية أكثر صعوبة وعقبات. والكثير من دول العالم الثالث عارفة، بسبب غيابها من التفاوض والابتعاد، عن التخلي عن القيود السياسية، وتخفيف ضوابط الشبكة القائمة من القوانين التنظيمية للديمقراطية التي مارلت فتنمة أو إغداها تماماً، ونشأ عن ذلك خليط من الفرص والنخبة في التعامل مع جماعات المنظمات غير الحكومية والنشأة غير الرسمية والمجتمع المدني والدعاة المنورطين في الوسط، منذرين زاء كوسمة العمل. ورغم أن الكثير من البلدان التدمية قد ألغت السيطرة للديمقراطية كحصر، من الاستراتيجية الأوسع الديمقراطية، بل هذه السيطرة ظلت فتنمة في معظمها، إلا أن نوحسب جماعات المصالح الرسمية وما بصاحبها من أليات تنظيمية حيا إلى جانب في علاقة تدمسية بسوقها الزاج، والتشابه مع الجماعات الحديثة والمنظمات غير الحكومية المتسكة لتوجه نحو الترابط الحر.

ويستكشف هذا البحث بعض أليات لحوارية التي لا بد لأوساط المنظمات غير الحكومية والنشأة غير الرسمية والمجتمع المدني سواحيها:

١. ما هو الأساس النظري، والأخذه، والسياسي لنظم الديمقراطية ذات الأنتشار الواسع في العالم الثالث والتي تكاد تكون مبهمة تماماً في الولايات المتحدة (بم في ذلك بين قادة المنظمات غير الحكومية الدولية التي تسعى لتعمل في تلك البلدان)؟
٢. ما هي الخصائص العملية والتدبيرية التي ينبغي لها حالاً تعاضد للنظم الديمقراطية

أو استبدالها بنظم أكثر ليبرالية من لتربط لحر! وما مدى انتشار الوسائل الباقية للسيطرة على الترابط لحر؟ وما هو نوع شتظم المختلطة الموجودة، وكيف تتغير، وكيف يتسنى لجماعات المنظمات غير الحكومية والقطاع غير الربحي والمجتمع المدني تعلم الإبحار فسي خضم وسائل السيطرة تلك؟

3. ما هي لقوانين والإجراءات (قلوبية، دستورية، وميثاقية) التي مزال يعين على مجموعات المنظمات غير الحكومية لقطاع غير الربحي والمجتمع المدني "الالتزام بها" وكيف يؤدي ذلك إلى تثبيط أنشطتها؟ وما هو المطلوب للعمل على تخفيف هذه القيود؟

4. كيف يتسنى للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بصفة خاصة المساعدة في عملية تحول من نظام الكوربوراتية إلى مجتمعات وحياة سينمية تسم بالليبرالية، والانفتاح، ولتعددية الحقيقية؟ وكيف يمكن للمجتمع المدني ممارسة الضغوط على البلدان لإعادة تعاليم أنشطة المنظمات غير الحكومية؛ في الوقت الذي تقوم فيه بتحرير نشاط الاقتصادي من هذه القيود، والانتقال سريعاً نحو نظام الترابط لحر؟

5. في السياق الحالي للأوضاع، يجري تفكيك الكوربوراتية في كثير من البلدان على المستوى القومي ولكن يتم تنشيطه على المستوى المحلي - وبالتحديد حيث تعمل كثير من المنظمات غير الحكومية؛ فما هو السبيل الأمثل الذي يمكن لجماعات المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني مقاومة هذا الاتجاه، أو الانتفاخ حول، أو إيقافه؟

6. كيف يتسنى للمنظمات غير الحكومية الأمريكية بوجه خاص، في سعيها بحماس نحو تعددية لحر، وتدبير لطيفة، تحب دفع بلدان العالم الثالث لمسافة أبعد مما يجب وبسرعة أكثر مما يجب في هذا المجال، وبالتالي تكون السبب في عدم الاستقرار والفوضى ذاتها التي تسعى لتنية الأساسية لمجتمع مدني قوي من أجل منعه؟

7. هل يستطيع دعاة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني الأمريكيون فهم الشكل للمجتمع المدني مختلفة عما لديهم ومن ند تنمية التعاطف والمشاركة للارمة للعمل مع بلدان العالم لتلك بشروطهم وليس من خلال الرزبة الضيقة، الخاصة بتعددية الأمريكية والتربط لحر؟

العمل في هذا البحث تم على مدى أربعة لوائح من الأساليب المنهجية، الأولى، أسلوب تحرير، والتفاوض، والتفاعل المتبادل مع قادة وإداريي المنظمات غير الحكومية والقطاع غير

الربحي والمجتمع المدني في الولايات المتحدة، العالم الثالث، شعرب على تعسكات، والاحتجاجات، والفضايا بحسب تصورهم لها، الأسلوب الثاني عن طريق المنكبات والبحث في توافيق والسجلات عن انظم المعزز للعلاقات بين المجتمع المدني والمجتمع الحكومي. وعن استمرار أو انفصال اليات السيطرة الكوربوراتية في العالم الثالث وينطوي هذا الأسلوب على البحث في التسيير، والتعبود القانونية، والتقاليد تسياسيه، والسيطرة تسياسية والنزوكو اتية التي تسعى حكومات العالم الثالث من خلالها إلى مراقبة وتنظيم أنشطة المنظمات غير الحكومية ولقطاع غير الربحي والمجتمع المدني. والأسلوب الثالث يتم في إجراء مقارنات مع قادة المنظمات غير الحكومية، وعملي الحكومات، والتسوليين في الوكالات الأمريكية للتنمية الدولية (AID)، والمسوليين في لقطاع غير الربحي في البلدان التي تم فيها إجراء دراسة الحالات. والأسلوب الرابع يتم في مراقبة المشاركين في عدد من البلدان المعطلة للعالم الثالث حيث كانت قضية الصراع بين السيطرة الكوربوراتية على سلطة المنظمات غير الحكومية وبين الترابط الحر حدة بوجه خاص.

ويتمثل البحث على رؤية عالمية، واسعة، تمت فيها بالبحث، والعمل، والسفر إلى كافة المناطق التي تم تحليل أوضاعها في الجزء الثالث. عبر أنه يتعدى على التمره أن يكون حبيراً في كل شيء ومن ثم، فإنه بينما تمت بالتركيز على إقليم بمعداه التوسع، فقد كان تركيزي أيضاً على بلدان رئيسية معينة (١) حيث كثر تفشش والديمقراطيات حول السيطرة الكوربوراتية في مقابل التغييرات والترابط الحر أتمد إنارة لجدد وعدم الاستفزاز (٢) وأى هذه التمسكات تكثر نسبياً لإقليميه، و (٣) وأن هذه البلدان لها أهمية خاصة. والبلدان هي إسرائيل والمكسيك في أمريكا اللاتينية، وبنغلاديش في الشرق الأوسط، ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية في آسيا، وجنوب أفريقيا في أفريقيا.

ملاحظات

1. For an overview, see Howard J. Wiarda, *An Introduction to Comparative Politics: Concepts and Processes* (Fort Worth, Harcourt Brace, second edition, 1999).

2. See especially the work of Lester M. Salomon and his colleagues at the Center for Civil Society Studies, Johns Hopkins University, such as *The Civil Society Sector*, *The Rise of the Nonprofit Sector*, and *Social Origins of Civil Society*.

الجزء الثنى

النظرية والمفاهيم

المجتمع المدني التاريخ والمعنى

إن مفهوم المجتمع المدني له تاريخ طويل ومميز في الفكر السياسي والممارسة في الغرب، وهذا، ومنذ البداية، تكمن أول وأهم مجموعة من القضايا التي ينبغي علينا معالجتها: (١) فعلى الرغم من أن المجتمع المدني يعد جزءاً لا جدال فيه من التقاليد الغربية، فإن معناه ومضامينه تتوعدت بصورة هائلة على مر السنين، في أطر تاريخية مختلفة، ومن بلد إلى بلد؛ و (٢) في حين أن المجتمع المدني مرتبط وجزء لا يتجزأ من التقاليد الغربية الواضحة، على الأقل في تأكيده حديثاً على الحرية، وغياب القيود الإقطاعية أو شبه الإقطاعية، وحرية المشاركة، والتحرر، وسياسات المشاركة والتعددية، واقتصاديات الطبقة الوسطى والمشروعات التجارية والسوق الحرة، فإنه ينبغي علينا أن نساءل عما إذا كانت هذه القيم ملائمة وإلى أي مدى لبلدان العالم الثالث التي تختلف اختلافاً شديداً في تاريخها، وثقافتها، ومجتمعاتها، واقتصادياتها، وتقاليدها السياسية. ولنا أن نساءل عما إذا كان المجتمع المدني الآن أصبح مفهوماً عالمياً إلى الدرجة التي تجعله قابلاً للتطبيق في كافة البلدان بنفس الشكل تقريباً؟ تلك هي القضايا التي سنتصدى لها بالبحث في هذا الفصل من الكتاب.

ويتعذر علينا في مثل هذه المناقشة المقتضبة، أن نستعرض تاريخ الفكر السياسي الغربي برمته، أو حتى مفهوم المجتمع المدني يتوسع كبير في إطار هذه التقاليد الغربية. غير أننا بحاجة إلى الإشارة إلى الاتجاهات الرئيسية - وللصيغ المتنوعة داخل هذا التاريخ - حتى يتسنى لنا تقديم خلفية وإطار للموضوعات الرئيسية في هذه الدراسة.

باتسمة لإغريق القدماء، حيث كانت - نيات المدخلة المنهجية لهذا المفهوم، كان ينظر إلى المجتمع المدني على أنه كورمبات لم يصب تحميده منظومة سببية. وفي داخل هذا الكورمبات، الذي تم تقسيمه على غرار المدينة - الدولة الإغريقية، لا تشير كلمة «مدنى» في عبارة المجتمع المدني إلى السمات التي يترتب عنها إلى متطلبات المؤسسة، الديمقراطية، والخطابة، والمشاركة. غير أنه حتى غير هذا الصبح لأول مرة بدأ نرى اختلافات، وكان مفيد لمواطنه الصالحة بالنسبة لأفلاطون سندا من رغبته في إقامة قاعدة أخلاقية صلبة، متدرجة من أعلى إلى أسفل لتجديد العامة التي سيوضحها بعرقه - الفلاسفة؛ وبهذا فإن المجتمع المدني يكون حاضرا لنسبة الدولة والنصوص الأخلاقية المتزامنة لفائدة المستفيدين (ولكن عبر استنبطين). وعلى العكس من ذلك، يرى أرسطو، شيفا فلاطون، ومذاهب أقرب إلى التجريبية، أن تجدد تتخذ مستويات متعددة من أشكال الروابط أو التعددية (المجتمع المدني) وذلك إلى إصاح هذه الروابط في الحياة السياسية، حتى مع استمرار الانفراد بالمفهوم الأخلاقي للمواطنة. وهكذا، نجد أنه منذ تأسيس نظام الفكري الإغريقي، نبدأ معصوم من متعارضان المجتمع المدني: أحدهما، مرتكز على الدولة، وعلى التدرج من أعلى إلى أسفل، ومستوى وين لم يكن استبدادياً؛ والأخر، أكثر تعددية، ومشاركة، وتساوي. ولا نسي أنه في كلا هذين المفهومين القديمين، على أية حال، كان ينظر إلى المجتمع نظراً غير ديمقراطية وقائمة على التدرج الهرمي، وبه طبقة عبيد «طبيعية» ومواطنة مفيدة.

وبالتالي شجعت الإمبراطورية الرومانية اليهودية، ورأى أن نظام المجتمع يقوم على أساس تدرج هرمي والمواطنة المفيدة تقيداً شديداً، ولأن كانت روما تحظى بتقدير في التقاليد الغربية سبب اتباعها المضم الجمهوري، فإنه لا بد من الاعتراف بأنه في ظل الإمبراطورية الرومانية خرج إلى الوجود للمرة الأولى نظام شامل للكوربورايشة الخاضع للدولة. ونعى للكوربورايشة نظاماً تبنه الدولة، وتجبره الدولة، وتنظمه الدولة، وجميعيات مصالح تسيطر عليها الدولة؛ ومن ثم فإن التعديل والتشاور عن أيضا كوربورايشة، مرتكزاً على الجماعات، أو منفصلاً على أساس وظيفي، وليس على أساس ديمقراطي، أو هي مثل عبدا صوب واحد شخص واحد. غير أن نظام المجتمع المدني الذي نسيطر عليه الدولة ليس هو ما يعنيه هذا المصطلح بمعظم الأمريكان أو واضعي السياسة الخارجية الأمريكية، وليس لناحية الأخرى لأبد لنا من الاعتراف بأنه في معظمنا، نعلم الثالث، ولا سيما تلك الحرة منسفة (معظم أفريقيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية بوجه خاص) الذي تأثر بفلايد الغمايون

الروماني، بدون معيود المجتمع لدننى انكوربورالى والمذى نبيضر عليه الدولة. ونين حنام
التحديبة عبر الحدود المنطرفة بحرية وشبه القوضوية لنى شملع بسيا لنبز لبا جماعته
المصالح : الأمريكية.

وفى أعقب غوطر روما، شملت المسيحية القذات الرئيسية للحياة الاجتماعية و تمبسة
(ما كن سندا عنها اذلك) طوان حنية العصور الوسطى (المنظمة) فتر ذ تقرب من ألسا،
سنة، ولخصمسة سنة أخرى فى جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، وأجراء كثيرة من وسط
وشرق أوروبا، ويتضح، كان هناك تشديد واضح على بعض الجوانب وفوارق طفيفة، ثم فى
النهاية اختلافات أساسية تماما داخل المسيحية فيما يتعلق بالمجتمع المدني طوان تلك الألفية
بدا من أوجستين Augustinus (الذى ندد بالتقاليد الكلاسيكية باعتبارها وثنية وغير مسيحية،
وأكد على فساه الإيمان، وحد على لى توتدى الجيوس : الإنسانية والاجتماعية شمل
الأحدقى) وحس توماس أكويناس Thomas Aquinas لنى وفرت كتابه :الغزيرة و تصارمه
وتدبئة التكر الأسمى الرئيسية لتنظيم الاجتماعية والسياسية فى المجتمعات المسيحية
الكاثوليكية حتى العرب العالمية الثانية على الأقل.

ومن نين الأبناء لنى لك عنها أكويناس، "النسبة العظمى للوجود" واتى تجعل كافية
لجماعات أمة وحفنة (محبوسة) فى نفس الوقت فى عوفها من الحباء، والنساء، تصورى،
والمكامل، والمشورة، وتسلسل الهرمى للمجتمع والمهنة، ولتتزم المواطنين بالطاعة بينما
يلترم الحكاء بالحكم باعتدل ووفق نوصايا الله. لى التوازن الدقيق بين السلطة من جهة
و"الحقوق" (الكلمة الإسبانية المذيلة لueros تعنى حقوق الجماعة) للجماعات المشورة
(الجماعات الدينية، النظم العسكرية، لنبات... الخ) التى يتكون عنها المجتمع من الجهة
الأخرى. قد شككت لفترة طويلة (ومازل مشغرا فى بعض الأوساط) التعريف المقبول
للمسيحية فى شبه جزيرة إسبانيا وأمريكا اللاتينية، ويلاحظ أن مفهوم مجتمع لمدنى هذا
كان كوربورالى (حاضغ للنبوة، ونين لبرائيا) ومرنكر أيضاً على الجماعة (ونين على
الفرق).

وفى لقرن السادس عشر ومع الجيزويش للعظيم (والمهندس والمفكر لنظام دولة
الإسباني فى أمريكا اللاتينية) فرانشيسكو سوأريز Francisco Suarez، تحول الشكل لذى
لا زال بدأيا لبطرية العفد لنى أن الحكام يستمدون سلطنتهم من الله ولكن يتوفى عليهم
العدالة فى الحكم - الذى دعا إليه لكويناس لى نظم الصوفية لمتسفة - الذى يفترض أن

المحكومين، في ماضى ما مظلم أو في أحدهم الخبيثة، قد أثار هو القنوم للملك بالتحكم على نحو مطلق وأن ينصرف بالنيابة عن الشعب ومصالحه ومستزكاه. وقد سُنَّ هذا التصحيح بفترة طويلة كمبرر للحكم الملكي المطلق، أو الاستبداد المسمى فيما بعد، إذ أنه يمنح للدولية وتأكيد سلطته مطلقاً ودوناً حدود تقريباً. وغير مثقلة بالتحديات أو أي وسائل مؤسسة لمراجعة تعقد الاجتماعى الذي تم اتوصل إليه من قبل ومنحت به الموافقة المبيعة.

كذلك ساعد أوكوبس وتبوع اسكولاستيكا المحدثين *neoscholastic* في العصور السادس عشر على نهجاً منطقاً أرسطوياً، الفكرة الاعريفية - الرومانسية عن طبقة لتعريف الطبيعية (والعلائمة عند المعارنة بالسكان الأصليين في أمريكا اللاتينية)، ومعهود أن المجتمع ينضج قاعدة تجديفية من عطاء الرب؛ وهكذا تم تأسيس المجتمع المدني على تدين، والمسيحيون هم فقط الذين يمكنهم أن يكونوا جزءاً منه. من هذا النظام التفسيري على فئة معينة والمتفرد حرمياً والمثلث للمجتمع المدني، لم يستطع أن يصدق إلى الأبد في تغرب - ربما عما عدا أسبانيا وترنيداد، ومستعمراتها في أمريكا اللاتينية. ومن ثم، فإنه ليس باستغرب أن النظرية المسيحية في تغرب، بما في ذلك المتعلقة بالمجتمع المدني، نشأت من الفاك المسند إلى تعاليم طومسون *Thomson* إلى صيغ أخرى. غير أن منه جزيرة ليبيريا وأمريكا اللاتينية هما الشقان تهيمن عليهما نظرية طومسون - مولينز *Thomson-Suarez* وعلم الاجتماع (الصيحت الآن عنصرية في أماكن أخرى). على أن هذا النوع من التقليد الفكرية التي كانت هي نهاية الأسر الأسس الذي قام عليه نظام الكوربوراتية الكاثوليكية المعحدث، ثم بضيق فقط أو يتم تجاهل في الفكر الغربي بن ابنه بديع معروف إلى حد كبير بين دعاة المجتمع المدني في أيامنا هذه. ومع ذلك، فإنه بظلم ضرورياً لفهم أمريكا اللاتينية.

وكما تقدمنا نحو العصر الحديث، بدأ يظهر تنوع أكثر عن المفاهيم للمجتمع المدني - ولا ننسى أننا هنا ما زلنا نتحدث فقط عن التقليد الغربية. وقد جاءت الحدائة بطرق شتى من بينها ذلك الشكل الرأسمالى، الاخذ في الظهور، والأهم - التول المركزية؛ واندفاع أكبر نحو الحرية المسيحية في بصع تول. وكما يؤكد جون إهرينبرج *John Ehrenberg*، لم يعد المجتمع المدني يعهد بالضرورة على أنه كوربورات ميسجى شمل، بل أصبح التركيز الأكبر على المعصلحة الغربية، وسفلة الدولة، والحكم تعسلى، وحكم القانون، ونظام اقتصادى

* للمكولاستيكا المحدثين حركة كاثوليفية تهدف إلى تعذيب القضاء الشرعية في العرون كوسطن حسبما كانت حاجت العصر الفكرية. (المترجمة)

يؤكد على حق العنكية. وقد جعل كتاب ماكيفيلي Machiavelli للأخلاقي "الأسير" منه أول عدل سياسي حديث" (علمي): غير أن تركيز اهتمامه على السلطة، والدولة القويمة، وتحقيق الوحدة الوطنية لم يترك مكاناً كبيراً للمجتمع المدني خارج إطار سيطرة الدولة المركزية. ويترجع ظهور اكتشاف التمييز بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة إلى حد بعيد إلى حركة الإصلاح البروتستانتية في القرن السادس عشر؛ وإن كان مرور الوقت، ومع انتشار النزاع بين الكاثوليك والبروتستانت، قد أصبح لكل أمير الحرية المطلقة في أن يختار لشعبه التديانة التي يراها، وأن ينظم المجتمع المدني (أو لا ينظمه) في نطاق سلطته كما يراه ميسراً.

وعندما نشر كتاب ليفيathan لـتوماس هوبز Thomas Hobbes's Leviathan (١٦٥١)" ظهر ذلك الفرد الجديد الذي يحسب لكل شيء حسابه والذي لا يشغله سوى مصلحته الذاتية والذي يدين عليه أيضاً أن يأخذ في حسابه مصالح الأخرى التي لها هيبتها والمهنية بمصالحها أيضاً. ويرى هوبز أن المجتمع المدني لم يكن أمراً طبيعياً مثلما هو الحال مع أرسطو Aristotle وأكويناس Aquinas ولكنه شيء مصطنع ابتدعه الدولة. والدولة هنا قامت بتشكيل وتنظيم بلد وخلق المجتمع المدني كما نراه ملتصقاً للظروف السياسية ومؤسسات جماعات الضغط واعتماداً عليها. وفي إطار تلك القسوة التي تتميز بها الطبيعة عند هوبز، فإن هذا النظام الذي تقوم فيه الدولة بتنظيم المجتمع المدني كان سبباً لضمان السلام والأمن، ولكنه كان وسيلة تلوع هدف معين، ولم يكن له وجود مستقل بذاته. وكما هو الحال في معظم العالم الثالث الآن، فإن سلطة الدولة هي العالمة بينما المجتمع المدني تابع لها، وسيلة توفير قدر من المشاركة الشعبية ولكن تحسب إشراف وسيطرة الدولة.

ومع جون لوك John Locke (١٦٨٩) بدأنا نصل إلى المفهوم الأمريكي الحالي للمجتمع المدني، غير أنه من المهم التأكيد بداية على (١) أن مفهوم جون لوك كان واحداً فقط من شذاهم الكثيرة في التقاليد السياسية الغربية. (٢) أن بعض المناطق (جنوب وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية) تحلفت أو كانت قد انصرفت بالفعل على تقاليد (أومسون وسوزيز) التي لا يلتزم بفلسفة لوك و (٣) نداءه بدأ بعد في الحديث عن المفاهيم غير الغربية للمجتمع المدني. وعند لوك، على العكس من هوبز، كل المجتمع المدني عملاً طوعاً وقرناً (وليس عملاً جماعياً)، وبالمشاركة (لم يوحده ولا ينحكم فيه الملك أو الدولة)، وينسب بديمقراطية

وليدة. ويشكل أساس المجتمع المعنى عن طريق الملكية الغربية (الممكنات بتعبير لوك)، وحكم القانون، والمشاركة لتبعية طرية. وتماثلت معاً جماعات المجتمع المعنى طوعاً للحد من الحكم المطلق والحفاظ على الحرية وتعلم والممكنات.

كما أن الحكم المطلق سوف تحده أيضاً حقوق الملكية والوعي المعنى المستقل. وهكذا فإن المجتمع المعنى كل يعنى إمكانية وجود مؤسسين مشتركين يعيشون معاً في وضع حقوق الملكية السهمية الذي يؤدي بدوره إلى الإزدواج الاقتصادي، والحرية السياسية التي تضمنها إجراءات دستورية منظمة وحكم القانون. وبذلك، فإن مفهوم لوك، يعتبر مباشرة أفكاراً مائيسون الممتلئة هي وجود جماعات مصالح متنافسة ومتوازنة تقوى (المجتمع المعنى الحديث) أي تلك الفكرة المتألفة لدينا جميعاً، ومع أنه سميت Adam Smith بعدما أصبح لدينا مكون إضافي، ذلك تمكون الأساسي سواء بالنسبة للافتراضات طوية المعنى لبرنساخ المعونات الأخرية الأمريكي، وبالنسبة لعموماً للتقنية الاقتصادية أيضاً، ومن ثم التطور السياسي في العالم الثالث، وهو أن المجتمع المعنى هو نظام انفصالي مثلما هو نظام سياسي، وأن الذي يشكله ويسيطر عليه هو نظام للإنتاج قائم على السوق، وأن الحرية مطلوبة في المجالين الاقتصادي (الأسواق الحرة) والسياسي (التربط لحر) على حد سواء، وأن للنمو الاقتصادي هو الذي ينشأ لتطور السياسي ويشكل القاعدة الأساسية قبل أن يصبح بالإمكان وجود مجتمع معنى بدمقراطية.

ورغم أن لوك كل أهم واضعاً للنظرية السياسية في إنكلند الإنجلو - أمريكية، عسير أن هناك تقاليد ومفاهيم أخرى عن المجتمع المعنى ظهرت في القارة الأوروبية، فدينا من ناحية مونتيسكيو Montesquieu، الفريد من التقاليد الإنكليزية الأرستقراطية، للسدى نعلدي بنسور متولون، وفصل السلطات، وحدود سلطة الملكية المطلقة، والأهم بالنسبة لأهدافنا، الدفاع عن الجمعيات الواسطة التي ساعدت على تقوية مفهوم مانيسون في الدستور الأمريكي الذي يوازن بين الحد من المجتمع المعنى والتعددية.

ولكن، ومن الناحية الأخرى، نجد روسو Rousseau، الذي يعادى صراحة كل أشكال المجتمع المعنى، والذي كان تأثيره في أمريكا اللاتينية وعلى النظم الثورية هنلاً يوجه عالم، كان روسو، على عكس مونتيسكيو، أو مائيسون، لا يلقى بالأ تقريباً لعملية للحكم ومؤسست الحكومة (الانتخابات، الكوابح والموازنات، الخ). وبدلاً من ذلك قدم رؤية عظيمة ورائعة، صيغة علمانية، وحديثة ومستقرة (ريسا رومانية أيضاً) من التركيبة المسيحية العكسرة،

كانت رؤية روسو لفنحاراً تعظيماً وعقوباً للحرية، عبر المكثفة بالقيود المؤسسية لو سالتكريب للتدريجي والمصاعداً على الديمقراطية، والحكم الذاتي الذي رأى لسوك وماديسون أنهما ضروريان. هذا الانفجار للحرية سيفوز فاند بطل وكاريزمي من المقترص أنه يعرف (بدون تلجؤ إلى الاستجابات) ويجسد المفهوم المزعج الذي لهرز روسو، ألا وهو الإرادة العامة، وجميع عن شيء بعد ذلك من التكتوتوربين، والرجل الأقوياء أو النخبة الثورية في التاريخ، سواء كان أوجسكو بينوشيه Augusto Pinochet، البمبني أو فيديل كاسترو Fidel Castro تلساني، وسواء كان فرانكو Francon لو سالتزل Salazar أو مجانس عسكرية مختلفة (جونتا) عن ناحية، أو الساتانيسا التيكراجويرين عن ناحية أخرى، أعجبوا روسو لأنه فهم تعبير لهؤلاء الذين يفرض أنهم يعرفون الإرادة العامة نون الحاجة إلى الخوض في 'مضايقات' الاستجابات الديمقراطية، والذين يستمتعهم تخطي المراحل والتكريب العنوي على الحكم الذاتي التي رأى أصحاب النظريات الأكثر واقعية مثل لسوك أنه ضرورية للوصول فوراً إلى هدف توري معروف مسلفاً.

قد يكون روسو بهذه الصيغة معانياً بالضرورة للمجتمع المدني المستقل؛ إذ أن هذا سيحد من الإرادة العامة ويمنع عائقاً لنام الثورة البطونية والتعبير الأحادي عن ضمور بقصر أنه مستببر. وهكذا فإن السوء قد يرى السبب في أن روسو ربما يكون هو المنهم لحركات الاستقلال والحركات الثورية في العالم الثالث، نظراً لأنه رفع لواء الوعد بالفتح القوي وبدلاً مناهضة نحو الحدثة بدون أي تكريب أو خلفية عن الديمقراطية. فالثاقفة السبسية الكفندية، وعباب بنية لمسية مؤسسية، وما سماها همما بعد علماء السبسية بالتروط المسبقة الديمقراطية والسوء الاقتصادي على حد سواء، يمكن أن يتقلب عنيها جميعاً بصورة سحرية ذلك الغماد الذي يجسد الإرادة العامة. وهكذا أصبح روسو (وليس نوك، أو جيفرمسون أو مايسون) ليمر فقط المنهم الفكري لحركات الاستقلال في أمريكا اللاتينية في مطلع القرن التاسع عشر، ولكن تأثيره اليوم تغفل في كافة مجالات تجاذا السياسية تقريباً في أمريكا اللاتينية والتي يؤثر (غالباً بالسلب) على نمو (أو حتى عدم وجود) المجتمع المدني؛ وحوله تنفيذيين اقوياء، هيئات تشريعية ومحاكم ضعيفة، حكومة محلية ضعيفة، وزارات مركزية ونواة إدارية أكثر منها دولة مشركة. غياب التكنج والتوازنات، ومضنعات صحية وحيادة مشاركة محدودة، وتزيرات 'الخطوة لتقوية' شأب على حساب حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك لا يقتصر تواجد هذه الخصائص في أمريكا اللاتينية فحسب، رغم أن

تأثير روسو كنز لأصول والأفرد هناك، بل لنها وحدت أيضاً في جميع أنحاء لعلم الثالث وحيثما تكون المؤسسات الديمقراطية (المبنية على نظرية لوك) ضعيفة وفي أهوال كثيرة عادية، ونة ملاحظة إصافية، وهي أن ماركس Marx كان بهذا المعنى أيضاً طفلاً لروسو نظراً لأن ماركس كان على الأقل معادياً بنصر تقدر للمجتمع المنسي، ويرى أنه وكالمة للبرحوازية وغبة أمام التغيير لثروي يجب انتخب عليها وتدمرها. ولين من قيب الضعفة أن جميع الأنظمة الثورية، سواء التي تتبع فلسفة روسو أو فلسفة ماركس، تسعى لإلغاء أي نوع من أنواع المجتمع المدني المستقل، والاستعاضة عنه فقط بشك الجماعات المجازة رسمياً مثل الشباب، والفتاحين، والعمل، والمرأة الخ... التي تدين بالولاء للثورة.

وكانت التقاليد الألمانية فيما يتعلق بالمجتمع المدني تختلف اختلافاً شديداً عس التقاليد الإنجليزية أو الفرنسية، التي بنت فيها التقاليد الفرنسية بعد عام 1789 متذبذبة ما بين النماذج التابعة للدولة من ناحية، وبين الانفجارات الشعبية للمنمية إلى روسو من الناحية الأخرى، ففي التقاليد الألمانية، التي نسميها إلى كانت Kant و هيغل Hegel، هناك تأكيد قوي على القانون والنظام، وهو ما يتطلب أيضاً دولة قوية. ولكن الدولة بحاجة أيضاً إلىسي لمن تكون محكومة بالقانون كوسيلة للتوافق بين الاستقلال المعنوي للفرد وبين الحاجة إلى النظام للعام. ولم ينجذب كانت ولا هيغل إلى أسلوب الفردية الأمريكي، ولا إلى مفوضى سلسلة تحرر المروق من أي قيود Laissez-faire، في المجالين الاقتصادي والسياسي على حد سواء، ولكنهما أكدا على الحاجة إلى نظام من القوانين واللوائح والدولة البيروقراطية، وخشي كسل منهما من المفوضى التي أتركها كامنة في مفاهيم لوك أو سميث أو ملبسون عس الفرد المستقل غير المعيد والتعددية الاجتماعية - السياسية؛ وكانا يفضلان بدلاً من ذلك دولة جيدة لتنظيم يحكمها القانون والإجراءات الإدارية، وكما يقول اهرينبيرج Ehrenberg، لا يمكن أن تكون هناك حرية بدون قانون، ولا مجتمع منفي بدون دولة قوية، ولا سلام اجتماعي بدون إدارة مقنونة بالتهديد بتطبيق إجراءات قسرية“.

ومع توكفيل Tocqueville، فإننا نعود الآن إلى الولايات المتحدة وربما إلى التمييز لنموذجي عس الانتقال الأمريكي، والرومانسية، والمبادئ المتعلقة بالمجتمع المدني (التي أصبحت رسمية حالياً). كان الكس دي توكفيل Alexis de Tocqueville مفكراً ولرستقراطياً فرنسياً زار أمريكا في الثلاثينات من القرن التاسع عشر والذي يعد كتابه الديمقراطية قسي أمريكا Democracy in America حتى مستوى للعالم واحداً من أفضل (إن لم يكن أفضل)

تحويل للمجتمع و تسياسات فى أمريكا كذب حتى الآن. وكان من أكثر ما نركب أكرأ فى هذا نرائر المصالح. تلك القود نهائلة لتجميحات الواسطة، أو المجتمع العدى فى أمريكا. تلك الجماعات تقى غف فى تعنصف بين الغرب- وبين الدولة، وتقى تمنع كأجهزة لنقل لتوصيل هموم المصالح الخاصة إلى محذى نقرارات فى الحكومة ثم العودة مرة أخرى إلى القاعدة الجمهورية كمنفذين لتسياسات العالمى، مما يساعده فى توسط بين الدولة والمواطنى، وتكسبه بنور أيضاً لتعبير عن المتاعر للشعبية وكعبود على الحكومة الامبيدكية.

وعا نثار إعجاب تو كعبيل بصفة خاصة تلك الأجماعات المحببة التى كانت تغفد فى مدن نيو إنجلند، كما أنه لشد أيضاً لأنشكال الأخرى لتجميحات الواسطة و حياة للمشاركة بوجه عام. فقد رأى تو كعبيل فى هذه الجمعيحات الأساسى والتعبيرية فى الديموقراطية الأمريكية نظراً لأنه نركب أنها تدمج بين النظام والحرية و أيضاً بين المصالح الخاصة والمصالح العام (معضنة العصر لكافة تنظم لسياسية). وهى العصر الحديث، من الممكن تطوير المفكار تو كعبيل ونحندنها فيما يطلق عليه فى العود تسياسية تعددية جماعات المصالح أو ليدر للإبة جماعة المصالح، والننى أطلق عليها المؤلف نيو نوز نوى Theodore Lowi الأندولوجية السياسية الأمريكية^{١١}، إن تلك السمة بلدات، وهى ما يشار إليها الآن بتمعنجم المعنى، والننى نسمى أمريكا والمعضنات غير الحكومية بأمريكا بنى تصديورها إلى الخارج، لننى أصبحت حجر الزوية فى العبادات للديموقراطية لأمريكا فى بلدان الأخرى، والننى نود أن نفترض أنها جزء من نترجة نحو حركة متمعنجم مدنى شاملة وعالمية.

ولكن هل هى كذلك؟ هل تتمعنجم المعنى حقا مهبود عالمى أم أنه مفهوم أمريكى بوجه خاص، ونتاج لنزبنا الخاص، ونحدوندا. ونحلو نزبنا عن الإقطناع؛ ولتمعنجم المعنوج، والثقافة والاقتصاد، والفصاء المفتوح على لتساعده على من التاريخ؟ هل يمكن التجماع فى تصدير التتمعنجم المعنى إلى البلدان الأخرى حيث يحتف فيها للتاريخ، والثقافة والسياسات الاجتماعية الاقتصادية ونور النبوة... الخ، بخلافاً شديداً عما ليدنا؟

فى هذا العرض الموحز لتاريخ الفكر الغربى فيما يتعلق بالتمعنجم المعنى، لكشفنا بالتفعل أنه أحيانا لا يوجد فقط عدد كبير من التعريفات والتصيح المجبرة للتمعنجم المعنى، بل يوجد أيضاً تعاليد كرمية وإقليمية شديدة الاختلاف تشكلت عن طريق أفكار محددة لتعلقة عن الدولة و المجتمع. بصفة المجتمع المعنى، عا فلاطون، أنه خاضع لمثوكة - تعاليفه نوى الأفكار التفسيرية التى تنفك من لنحة إلى القاعدة بنم كل نسطو أكثر تعالفا مع السياسات التى

نستند إلى المجتمع المدني. لما لرومان فقد نكونوا على أن حقوق الجماعة المتضامنة تأتي قبل الحقوق الفردية، بينما جعل أكويناس المسيحية هي الأساس لكل المجتمع. واخضع ماركساقبلي وهوبز المجتمع المدني للدولة، بينما لوضع لوك وماديسون الدولة للمجتمع للمعنى. وكان روسو وماركس معالين للمجتمع للمعنى إذا ما تدخل في أهدافهما الثورية، بينما احتفى بها توكفيل وواضعو نظريات جماعات المصالح الأمريكية الحديثة.

ثم إن هناك التقاليد تقوموية والإقليمية المعيزة؛ مفهوم المسيحية – لتومسية Christian-Thomistic لأوروبا الكاثوليكية، وأمريكا اللاتينية، والغلبين؛ والتقاليد الأنجلو – أمريكية التي يرفع شعارها لوك؛ والتقاليد الفرنسية للعامة على النخبة من جهة وعلى روسو (الذي يحظى بشعبية جارفة في العالم الثالث) من جهة أخرى؛ والتقاليد الألمانية للعامة على الفنون، والإدارة، والبيروقراطية؛ والتقاليد الروسية، سواء في ظل حكم القيصرية أو البلاشفة Bolsheviks، المستندة إلى السلطة المركزية المطلقة والمفهوم الأمريكي القائم على ما يشبه للعوضي، والتعددية لجماعات المصالح التي لا تخصص لأي قيود.

هذه المفاهيم المختلفة مازالت قائمة في التقاليد الغربية؛ وتتضاعف هذه الكوكبة من المعاني والتقاليد المتنوعة عن المجتمع المدني والعلاقات بين الدولة والمجتمع إذ ما انتقلنا إلى المجتمعات غير الغربية^{٢١}. فالاقتصاد البيجاني هو ثاني أقوى اقتصاد في العالم؛ وتعتبر ليلال حسب دخل الفرد فيها واحدة من أغنى بلدان العالم؛ ونظامها السياسي مسفر وفعال. ومع ذلك فإن المجتمع المدني في اليابان ضعيف على نحو غير عادي مقارنة بالبلدان المتقدمة الديمقراطية الأخرى وبخسارة ضئيلة فيما يبدو لإيقاع الحياة اليابانية الديناميكية، وشديدة التطور ونوعيتها، والصين وغيرها من بلدان شرق آسيا التي تنتمي إلى الكونفوشيوسية حكفت معذلات نمو اقتصادي غير عادية ورائعة أيضاً فلي ظل حكومات قوية، ومركزية، وبيروقراطية، وبدون وجود مجتمع مدني قوي على ما يبدو، وحتى وقت قريب. وعلى العكس، يوجد بالهند مجتمع مدني قوي، ولكن لاءها الاقتصادي كان أمد ضعفاً من أولئك الآخرين؛ هذا بالإضافة إلى أننا عندما نتحدث عن المجتمع المدني في الهند، فلنأنا نتحدث إلى حد بعيد عن جمعيات الطبقات أو الطوائف الخاصة، كما أنني لست واثقاً من أن هذه المؤسسات النوعية، المنصرية، التقليدية (رغم أنها تؤدي الآن مهاماً حديثة) هي ما يفصده دعاء المجتمع المدني عندما يتحدثون عن المجتمع المدني^{٢٢}.

وفي شانين ذات الأغلبية المسلمة، وخارجها، هناك جدل واسع عما إذا كان الإسلام

والديمقراطية يتوافقان مع بعضهما البعض؛ ذلك أنه على الرغم من أنه لا يوجد حظر صريح سواء في القرآن أو الشريعة ضد الديمقراطية أو المجتمع المدني، فإن التقاليد في بعض البلدان الإسلامية لم تكن دور شك مساندة لهذه المفاهيم أو المؤسسات الديمقراطية لتنبثق عنها، وفي أفريقيا جنوب الصحراء، تتعرض الديمقراطية، والهيكل الاجتماعية والنظم السياسية لتهديد شديد، وربما يكون قاتلاً، وما يوجد هناك من المجتمع المدني يوجد إلى حد بعيد في الجماعات العرقية أو القبلية، وكما هو الحال بالنسبة لجمعية الطبقات أو الطوائف الحاصلة في الهند، فإن هذا النوع من المؤسسات التقليدية، صيغة "الأقرب"، قد لا يكون هو ما يرغب دعاة هذا المفهوم في رؤيته، وأخيراً، لدينا في أمريكا اللاتينية واحدة من أكثر الأوضاع تركيزاً: مزيج وخليط غير عادي في مفهوم المجتمع المدني، وربما خليط من الاختلال الوظيفي للمفاهيم المسيحية المنكرة، وتعاليم توماس القديمة، وخليط من أشكال التنوير و"التغالبية" لروسو، وأشكال كوربوراتية، ودولية معترجة بالتعددية الوليدة؛ على النمط الأمريكي.

إن هذه الدراسة لتاريخ المجتمع المدني، والنظرية المتعلقة به تفتي الأضواء على (١) مدى عموض هذا المفهوم، (٢) مدى الاختلاف في معناه على مر الزمن ومن بلد إلى بلد أو من ثقافة إلى ثقافة، (٣) لتنوع الهائل في المجتمع المدني الذي يتطابق مع التنوع في النظم السياسية حول العالم و(٤) أن المجتمع المدني يتواجد في كل من الأشكال الديمقراطية وأشكال المشاركة وفي الأشكال غير الديمقراطية وغير الحميدة على حد سواء. والمشكلة هي السياسات المتعلقة بهذا الأمر هي أن دعاة المجتمع المدني، وهم أساساً أمريكيون، قد نشروا على شكل واحد ونموه، أو الشكل الذي ينبئور في المفاهيم الجداية الليبرالية لكل من نوك وماكسويل ونوكس، وروزفلت، واعتبروا أن هذا الشكل يصنع للعالم أصعب، وسعوا إلى تصديره إلى باقي العالم. غير أن هذا الشكل من المجتمع المدني في حقيقة الأمر تنفسد به أمريكا، وهو ليس عالمياً؛ ويتخذ تصوره بفعالية للأمم والثقافات الأخرى التي تختلف في تاريخها وتقاليدها اختلافاً جذرياً عما نحننا؛ ومن ثم، بدلاً من خلق ديمقراطية واستقرار، فإن تلك الجهود ربما ساعدت على انتشار الكوربوراتية من ناحية، أو أن يسفر عنها عدم استقرار، ونشردم، وانحياز قومي من الناحية الأخرى - أي العكس تماماً من الهدف الذي يرمى إليه دعاة المجتمع المدني.

وهي كثير من الأدبيات عن المجتمع المدني، يفترض أن هناك ثلاثة أشكال فقط باقية

حتى الآن من المجتمع المدني، تتعارض التقاليد القومية، والإقليمية، والتفادية المميزة سرّ تسم وضعها هذا الشكل المركزي - اللبني، والاستنادي، والتبني إلى - الديمقراطي، غير أن، لشكل المركزي - اللبني قد أصبح الآن ميزوساً، ويتمثل أصبح لشكل الاستبدادي بنزاع في أجزاء مختلفة من العالم؛ وبينما لا يبقى لنا سوى الشكل الليبرالي - الديمقراطي، وسعنى آخر، فإنه مع زوال وانحفاء البنايين الآخرين، فإلا أن يعرّف تشكل الليبرالي الديمقراطي مساحة تلعب بمرورها أيضاً السيادة الوحيدة في المدينة؛ وتبدأ أن يفتح العالم الثالث الآن لتبه بالصفحة البيضاء التي يستلزم دعاء المجتمع المدني فرضه ويقيم فيها تماماً كما يشاؤون. ونحن نذكر الرأي يتداخل (٦) قوة المؤسسات الأهلية التي مارته يتمنع بالتفوق وطريقة أداء الأشياء في كثير من بلدان العالم الثالث، و(٢) الأزمات كحلها النهائي (مثل الإنتاج في أمريكا اللاتينية) بسبب تلك الأنماط غير المعقولة من التعابير المختلفة للمجتمع المدني التي تحظى فيها لتبازات المتعارضة والمتداخلة بعضها البعض وتصور وتنسبها فيما بينها و(٣) الوجود الذي مازال قوياً لربيع نظرية كبرى بالإضافة إلى النظريات لتنتج لتتأثر بها، تلك نظرية التي تعتبر مجهولة تماماً لوكالات المعونات الأجنبية وبيس جماعات دعاء المجتمع المدني، تلك هي نظرية تكور بوتيرة. ولتلك فليس هذا سيكون موضوعنا الذي سنتفكك به التحليل.

ملاحظات

1. John Ehrenberg, *Civil Society: The Critical History of an Idea* (New York: New York University Press, 1999); Ernest Gellner, *Conditions of Liberty: Civil Society and Its Rivals* (New York: Penguin, 1994).
2. The analysis in the historical section follows that of Ehrenberg.
3. W. W. Buckland, *A Text Book of Roman Law from Augustus to Justinian* (Cambridge: Cambridge University Press, 1966).
4. Otto Gierke, *Political Theories of the Middle Ages* (Cambridge: Harvard University Press, 1987).
5. (New York: Penguin, 1961).
6. (New York: Penguin, 1985).
7. John Locke, *Two Treatises on Government* (New York: Cambridge University Press, 1960).
8. Jean-Jacques Rousseau, *On the Social Contract* (New York: St. Martin's, 1978).

9. Ehrenberg, *Civil Society*, p. 117.

10. Alexis de Tocqueville, *Democracy in America* (New York: Random House, 1990).

11. Theodore Lowi, *The End of Liberalism: Ideology, Policy, and the Crisis of Public Authority* (New York: Norton, 1969)

12. Howard J. Wiarda (ed.), *Non-Western Theories of Development* (Fort Worth: Harcourt Brace, 1999); and Wiarda (ed.), *Comparative Democracy and Democratization* (Fort Worth: Harcourt Brace, 2001)

13. Lloyd Rudolph and Susan Rudolph, *The Modernity of Tradition* (Chicago: University of Chicago Press, 1967)

النظم الكوربوراتية في المجتمع المدني

من بين كل النظريات الكبرى في العالم الحديث - الاشتراكية، الرأسمالية، الليبرالية، الفاشية، نسوية - تعتبر نظرية الكوربوراتية أنها شيعياً أو أنشأ، كما يعقل أحياناً، تربط الكوربوراتية بالفاشية وتفرص أنها اختفت بزيمة قوات المحور في الحرب العالمية الثانية.

لكوربوراتية، في واقع الأمر، مزايا قائمة ومزدهرة في أجزاء مختلفة من العالم. فهي موجودة في شكلها التعددي، والديمقراطي وبالعضوية وشكلها الاجتماعي في نظام النقابات العمالية وفي إنتاج جماعات تعاضد في عمية لخذ الفرار في الدولة الحديثة، في معظم أوروبا، وآسيا، بل وأيضاً في أمريكا الشمالية، وهي منتشرة على الأقل، في شكلها لدى تسيطر عليه الدولة، والنهروهرافية، والشخصية، وتحكمه في العالم الثالث ولا سيما في شرق وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وغرباً جنوب الصحراء. وقد أدى تحمس أو تخلف الكثير من بلد تحكك الاستبدادي في العالم الثالث غالباً إلى اعتقادنا بأن نظم الكوربوراتية قد اختفى معياً، ولكن، في الواقع، رغم أن نظام الكوربوراتية لم يوضح أو المبتدئو حتى قد حل محله في العديد من البلدان نوع من النيمهرافية المعزودة إلى حد بعيد (غير نيمرافية، تعوضية، مبدية)، فإن اليك الكوربوراتية للاسترة من أهل تطوير نشطة جماعات المهاتح ظف علة قائمة على حائها. ولواقع، أن استمرار أنساف المسبورة الكوربوراتية فعلياً بشكل كامل أو جزئي، هي التي تفر إلى حد بعيد السبب في أن النيمهرافية الجديدة هي العلة الثالث غالباً ما تكون معزودة وغير ليبرالية، وفي أن ما خلق

عليه إصلاحات المرحلة الثانية أو التحول الثاني - التلقائية والإصلاح العفوي، السج -
 التي روج لها دعاة الديمقراطية كد فنتس حتى الآن، في معظم بلدان، هي تحقيق نقلة من
 ذلك.

ولكن إذا أراد دعاة الديمقراطية والسجع لعننى رؤية نظام هي برنامج عملي. فإنه
 ينبغي عليهم، بطريقة أو بأخرى، أن يعيدوا ظاهرة الكورون-اليسة. فليس أن يتمم حكمتك
 الكورونية نعماً (وهو أمر غير محتمل) حتى تستقر الديمقراطية الكاملة من التطور، وإنما
 لتعاقب والتكيف معاً. وأياً كان النبل الذي يبتخا، فإنه من الواضح أن الكورونية ليست،
 كظاهرة سياسية مستمرة وموجودة يجب التعامل معها بواقعية، وبين أن تمكن من قبلم
 بذلك، يكون من الأفضل له أن يكون على دراية كاملة طبيعة الكورونية وكيفية عملها.

النظرية السياسية

وتقائيد الكورونية

من الممكن تعريف الكورونية بأنها نظام لتكظيم الاجتماعى والدينى تقوم فيه الدولة
 بالسيطرة والتقييد، وأحياناً التحكم، بل بحد خلق حسابات المصالح أو المجتمع المسمى
 الذي يتورق فى فكها. ومع بدء المجتمعات فى التحول والتأسيما نخل مزيد من العنفة، فإن
 المبادئ البطرورية الكورونية تبدو تبدو اتجاهية تتحدك، سواء كانت عسكرياً
 أو مدنية (وذلك تكون كورونية سرالعة مع الحكومات المنتهية)، باعتبارها وسيلة كبح
 حرج القوى الاجتماعية المتفجرة للامطرينات والقوى غالباً والتعددية التى لا تلتزم من
 مصالحها العمومية المتعددة، وهكذا تستخدم كورونية لأثير تسمح بالتطور الاقتصادى والتسوية
 الاجتماعى ولكن بدون إطلاق التعان القوى السياسية التى قد تكون عوامل عدم استقرار. ومن
 الممكن اعتبار سيطرة الكورونية على الجماعات الاجتماعية والسياسية واقعة عند الطرف
 للذات المنظومة القبرالية، أو التعددية، أو النزائية الحرة، أو الديمقراطية؛ ومعظم الدول تقع
 فى نطاق هذه المنظومة تاريخات متفاوتة من نظام الكورونية فى مقابل تليير الية.

وفى الأبيات، هناك فقرة بين الكورونية الطبيعية والكورونية الظاهرة من
 ناحية، وبين الكورونية المجتمعية والكورونية التاسعة لتونة من الناحية الأخرى،
 ونتجه الكورونية الطبيعية إلى أن تحدث فى المجتمعات التى يميل فيها التاريخ السياسى

والمجال الذي لا يكون متنافساً، ومتكافئاً، ويتم بالجماعات تخصصية (مثل: كلابان، والصير، وكثير من البقال تكنولوجية؛ وليس الولايات المتحدة)؛ والكوربوراتيف لتظاهرة عرض من أعلى، بيروقراطية، بسلطة الثروة، وغالباً بصورة تكنولوجية (موسوليني في إيطاليا، وفراشو في أسبانيا)، رغم أنه يجب القول أن الكوربوراتيف لتظاهرة تحدث في معظم الأحيان في بلدان التي لديها تقليد في الكوربوراتيف الطبيعية، ويتمثل، فمن الكوربوراتيف الكائنة لثروة معروضة من أعلى إلى أسفل، وغالباً ما تكون استبدادية، بينما تعيد الكوربوراتيف المجتمعية إلى أن تتس من أسفل، من مستويات القاعدة الشعبية، وربما تكون مناجاة لجماعات دينية أو نقابية وهي ليست متسعة مع تدبيراتية.

إن مفهوم الكوربوراتيف له تاريخ طويل في النظرية السياسية، وفي التنظيم، والممارسة العربية - بعض قدم وجود المجتمع المدني، الذي يندرج تاريخه معه إلى حد بعيد². فنكوربوراتيف، مثلها في ذلك مثل المجتمع المدني، تمت جذورها إلى لعالم القديم في اليونان وروما. فقد كانت اليونان قائمة على أساس كوربوراتيف، أو جماعي، أو "وظيفي" سواء كان ذلك رأياً (من حيث الطبقات) أو آفياً (بحسب الوظيفة: الحفود، أو الكهنة، أو الحرفيين، أو الصناع المهرة)؛ وكان التمثيل أيضاً قائماً على أساس الجماعة أو على أساس كوربوراتيف أكثر منه على أساس فردية أو، كما يطلق عليه الآن، شخص واحد، صوت واحد، وقد استمرت روما على هذا النظام من التمثيل لقطاعي أو الوظيفي في جمهوريتها ولكن على نطاق أوسع كثيراً هو نطاق (الامبراطورية، في مقابل نظام الدولة - المدينة الاغريقي؛ كذلك ابتعدت روما نظاماً أكثر تحديراً لحقوق الجماعة التضامنية ومسئوليتها، فضلاً عن نظام داخلي أو ذاتي أو تابع للدولة للرفقة، والتنظيم، والإشراف على أنشطة الجماعة.

تغير المفهوم المسيحي في التصور الوسطي، ولا سيما كما رآه نوملين أكويناس والبعه، في هذا "شجع العالم على تأسيس الجماعة أو المجتمع ولكنه، بطبيعة الحال، أكد على أنه مجتمع مسيحي. وفي سلسلة توجود العظمى كما يراها أكويناس، كل فرد، وأيضاً كل جماعة، يعنى أنها في سوقعة هي نهاية باعتبارها عضواً في الأسرة المقدسة لرب - الأسرة باعتبارها الجماعة التضامنية الأولى والأساسية. والمجتمع قد يعطيه على أساس المنسرج الهرمي (الله، ملائكة، والطبقت العليا من الملائكة، الخ. تنزل في النهاية وصولاً إلى البشر - الحكام، ثم القادة، ثم الحرفيين، ثم الخدم، ثم العبيد) كما أنه متدرج رأياً أيضاً إلى مكوناته من الوحدات المتضامنه (تجماعات الدينية، والنظم العسكرية، المدارس، نقابات

الشجار والعنّاق (الخ).

وفي العصور الوسطى المتأخرة سوف يتطور ذلك إلى نظام التحيزات الملكية (السلا، رجل الدين، العنة) بالإضافة إلى نظام التمثيل والتشاور أخذ في الظهور، في كثير من البلدان الأوروبية، والذي كل قلماً يُعدّ على لسان التضامن، أو الجماعة، أو التمكن. ومع بدء ظهور الأمم - الدول الحديثة بدءاً من القرن الرابع عشر وما بعده، كان المنصرم الجاه في تشكيل تبايناتها النسبية والنوسية هو الصراع المستمر بين العبد نحو المركزية، والسيطرة السائدة الملكية وبين الجهود المتدولة للحفاظ على الاستقلال، والحك الذي، والاستقلال المحلي من جانب الكنائس المتضامنة، وكانت النتيجة المتعمدة تيدا الصراع بين حكم ملكي محدود ونهضة ما من الحكومة التنفيذية، التتدية كما هو الحال في إنجلترا؛ أو الإطاحة بوجوه حياة الجماعات المتضامنة وانصار الاستبدادية الملكية كما في أسبانيا وفرنسا، ومنطبع تعرف الأمل أن يشهد في كثير من بلدان العالم الثالث، التي يقوم نظامها بوجه عام على أساس مشابه من التضامن أو المجتمعية، صراعاً مؤزباً، ومستمرًا بين الحكومة المركزية للدولة التي تسعى إلى ترسيخ تحييد نسبية لقرية وتسيطرة عليها، وبين الحياة النراضية وحياة الجماعات (المجتمع المدني) التي تسعى إلى الاحتفاظ باستقلالها عنها. وقد تكون نتيجة هذا الصراع، الذي يعتبر ذا أهمية خاصة للثقافات التي منجربيا فيما بعد، ما استبدادية، وما ديمقراطية تعذبية، وكلٌّ للثقافات التي تقع فيما بينهما.

وفي عام ١٧٨٩، أثبت ثورة العرسية نظام الملكيات المرتبط بالنظام القديم (ancien régime)، وأيضاً نظام الحقوق والامتيازات التضامنية أو حقوق الجماعات، لصالح فكرة هذه في الظهور، كانت قد استقرت بصورة أو أخرى، مفهوم الحقوق الفردية. فقد أثبت فرنسا رسمياً في عام ١٧٩١، عقيدة الشجار والصداق و تكوريونيات التي كانت موجودة لدى التضامن لغتها، وهذا أكبر من البلدان الأخرى في غرب أوروبا حتى فرنسا في الثورة الأولى من القرن التاسع عشر. عبر أنه ورغم إلقاء الكثير من هذا الوقت لأن المتضامنة رسمياً، فإن الكثير منها يعكس مبدأ من الاستمرار والاحتفاظ بقوة. وفي ظل هذه البلدان، كذلك حسب شروطه، تمكنت نسبة لرومانية الكاثوليكية، والنسبة اللوثرية، والكثير من الثقافات المتحاربة والمسيحية المتضامنة، والعديد من المدن والإمارات التي شجع بالحكم الذاتي من التمسك بحقوقها واستمرارها المتضامنة، وفي نواحي نفسها. كتبت كتابات حديثة في كثير من البلدان مثل المجتمعات المتحاربة أو المتضامنة، أو جماعات تعز رحين، أو الجيش الوطني ما يشبه -

أو بالفعل الوضع الكوربوري.

وفي السنوات التي أعقبت الثورة الفرنسية واستمرراً حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً، تحولت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، التي كانت قد فقدت قدراً كبيراً من ممتلكاتها، والمباني الخاصة بها، والأرواح إيمان الثورة، إلى الرجعية. ولا ننسى أن الكنيسة ولكويلاين بصفة خاصة، قد لاضحا رؤية كوربورية للمجتمع والسياسة في معظم العصور الوسطى. والآن تزيد الكنيسة لن تعيد عقارب الزمن إلى الوراء، ولنستعادة الوضع إلى ما كان عليه، العودة إلى انتظار الاجتماعى المستقر قبل عام ١٧٨٩، الأكثر سهولة، وأكثر، عسير أنه مجرد لتتلاق قوة تدفع العظمى في التصنيع، والتحديث، والتحول الاجتماعى تسريع. أصبح من المستحيل العودة إلى الوراء - بشهد على ذلك الثورات الأوروبية في عامى ١٨٢٠ و ١٨٤٨.

وتطول منتصف القرن التاسع عشر بدأت الكنيسة في التحول عن موقفها الرجعى. فقد أدركت أن المجتمع قد تغير، وأنها لا تستطيع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وأنها بحاجة إلى التعامل مع الواقع الجديد. فالكنيسة تحترم سلطان الأمر الواقع. ومن ثم، فقد بدأ عدد من رجال الدين بل وحتى بعض الأساقفة هي الدعوة إلى شكل جديد، ومحدث من الكوربورية، شكل يتضمن الحركة العمالية لتساعد بعضاً عن الطبقة البرجوازية. وقد أحدثت الكنيسة على نقضى إلى تمالة الاجتماعيه لحل مشكلات تفكك المعيير، والاضراب، والفقر، وعدد الالتزام التي برزت في المجتمع الصناعى الحديث، وقد كانت هذه، بالطبع، المشكلات التي تصدى لها ساركس في كتابه "الجيل تشوعى" *Young Men* فى عام ١٨٤٨، وما من شك فى أن الرؤية كاثوليكية لكوربورية كانت إلى حد ما سيلا بين فقط تمنع الثورة الساركسية من وأيضاً لاستعادة الأرض والناس التي فقدها لأشد خصوم كاثوليكية كرها، الساركسية والتبرية أيضاً.

وتطول التعديلات من ثغور لتاسع عشر أصنحت الكوربورية الكاثوليكية حركة اهداهم تسوية. فقد عثت منظمات دولية كبرى حول هذا الموضوع في عامى ١٨٨٠ و ١٨٩٠. وأصبحت الكوربورية حينئذ تعرف صراحة والتمرة الأولى بأنها تستخدم للتخفيف الاجتماعى يوم أسسه على نصيح نلس بحسب وظنئيد، وأنه وساعسار هذه تصاععات أجبره حفيضة وصحيفة لتولة فابيه تقوم بالتوجيه والتنسيق بين العمل ورأس المال فى الأمور ذات الاهتمام المشترك. وفى عام ١٨٩١ أصدر البابا ليو الثالث عشر *Pope Leo XIII* الرسالة البابوية

العمدة لعموم أوروبا *Renew Europe*، لتنى وفرت الشرعية لتحرركات العمالية وحلت تكتيكية على أن تتولى القيادة في هذا المجال.

الكوربوراتية الحديثة

خلال العقود لتنى لصفحت إلى الحرب العالمية الأولى، تبنت تكتيكية صلبة نمو عند كبير من حركات العمال الكاثوليكية، ولأنه كان يطلق عليها اسم "الدوائر العمالية بدلاً من الحركات العمالية، فقد ظهرت هذه المنظمات في إيطاليا، وأستراليا، وبلجيكا، وفرنسا، والهند، وسويسرا، وألمانيا. وكانت هذه الحركات تتحدى بالتوافق والتعاون بين الطبقات على أساس فلسفة نقابات أشتجار والحرفيين المتنافسة، وليس بنظرية الصراع والصدام العنفي الماركسية، وفي نفس الوقت حثت هذه الحركات على إنتاج أصحاب العمل والعمل في عمليته اتخاذ الحكومة لتقرارات بدلاً من أن تكون منعقدة عن تتولية كما هو الحال في طلل البيرونية. ورغم أن الدوائر العمالية كانت في أغلب الأحيان تتبع الأسلوب الأبوي ويسجنر عليها رحيل الذين ومصالح أصحاب الأعمال، فإنها كانت تنمو بالترك في مطنع القرن العشرين، وتتسفر مع الاتحادات الماركسية، وكان يطلق على هذه الحركة اسم "الدولية الكاثوليكية" لتمييزها عن الدولية الاشتراكية الماركسية.

وكانت لفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية هي ذروة هذا الشكل من الكوربوراتية الكاثوليكية. وقد أتت الثورة البلشفية في عام ١٩١٧ والظلال التي حدثت في ألمانيا وغيرها من البلدان مباشرة بعد الحرب إلى أحداث دعت بين الكاثوليك والمحافظة في كل مكان، دافع إلى قيام صحوة كاثوليكية في العشرينيات من القرن العشرين سمحت إلى العودة رعباً للكنيسة. ثم جاءت بعدها فترة التركيز الاقتصادي والانهيار السياسي في كثير من البلدان في الثلاثينيات من القرن العشرين وتلى ندائها تمييز في فضل الليبرالية، اقتصادياً سياسياً على حد سواء. ومع انهيار الليبرالية وعدم قبول الماركسية، بدأ أن الكوربوراتية هي تمثيل الوحيد، وجاءت نظم الحكم الكوربوراتية بصورة أو بأخرى إلى السلطة في تنى أنحاء أوروبا، في إيطاليا، وتترنعل، وأسبانيا، والهند، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، والنمجر، والسويد، واليونان، وإيطاليا، وروسيا، وبنغزرا، وألمانيا، وأتاليا، وبنجكا، وفرنسا، للقرنات زعمية متعاونة.

وقد أنشفت الكوريونية، وهي في أصلها، أنها أقل جذبية، وفعالية، وعدالة عما كانت
 توهي به أيديولوجيتها. ولتثبت معظم نظم الحكم الكوريونية السابق ذكرها أنها استبدادية
 وكتاتورية أكثر من كونها نظاماً تتحو إلى المشاركة والتوجه نحو القاعدة الشعبية، وبدلاً من
 المعالجة على قدم المساواة بين العمال وأصحاب العمل، فإن مصالحة أصحاب العمل كانت
 عادةً تهيء معاملة خاصة من الدولة بينما تم إخضاع العمال وتعرضوا في أغلب الأحيان
 لأشكال حادة من السيطرة أو القهر. وفي إيطاليا واليابان، استسلم الاتجاه الديمقراطي إلى حد
 ما للحركة الكاثوليكية الإحصائية السبعة تنمياً إلى الغلبة والتمردية على أوسع نطاق. ومع
 هريرة فولت المحور في الحرب العالمية الثانية، وانحطت نظام الكوريونية في أواخر الحرب.
 مع الفاشية، بدأ أن الثقة في نظام الكوريونية قد منهتت تماماً، وبعد نصرت، بدأت
 الكوريونية كأيولوجية واضحة وحركة أقرب للاختفاء تماماً.

ولئن كان كثير من البلدان ترفض أيديولوجية كوريونية، فإنها استمرت مع ذلك في
 ممارسة شكل مستقر من الكوريونية، حتى وإن كانت لا تطلق عليه هذا الاسم؛ ذلك لأنها
 هي شرذمة بعد الحرب أعادت إحياء وتأسيس نظم من العلاقات بين الدولة - والمجتمع، على
 أسس الشكل الكلاسيكي للكوريونية، فتمجيد العمال وأصحاب العمل في علاقة ثلاثية مع
 الدولة، لا يتفقد بمقتضاها استنارة هذه الجماعات (مثلما في نظم تعدادية جماعة المصالح)
 حول الجسرات العامة من أيديولوجية في الواقع في برامج تنظيمية وإحصائية للدولة الحديثة
 وأسبغت حراً من عمدة الحاد تفرز. وأصبحت الكوريونية، في هذا الشكل المجتمعي،
 تميز عن الدولة منسجمة تماماً مع الانحدارات والتغيرات، والحكومة الليبرالية، وربما
 كانت النمسا هي أكثر مثال التي أحدثت اهتمام كوريونية، تليها السويد، واليابان، والبلدان
 الإسكندنافية الأخرى، وهولندا، وبلجيكا، والنرويج، وإيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا
 العظمى. وبمرور الزمن، بدأ عدد من الدارسين في اكتشاف، بل ربما إعادة اكتشاف، أن هذه
 الأشكال من الكوريونية كانت حراً لا ينحصر من الدولة الحديثة تنظيمياً وإحصائياً وأن
 يطلق عليها ذلك بالفعل.

هذا في الوقت الذي استمر فيه ألمانيا تحت حكم فرانكسور والبرلمان تحت حكم
 سالازار، في ممارسة تلك الأشكال القديمة لسلطة الدولة على طراز ثلاثية سحر العرش
 العشرين أو الكوريونية التي تسيطر عليها الدولة، ولم أيديولوجية قد خففت من حدتها، وفي الوقت
 نفسه، تحت أن نظام كوريونية حاد أيضاً، في معظم الدول النامية فمسي النمسا، التي

أصبحت الآن دولاً مستقلة بعد تاريخ طويل من الاستعمار. وهذا صحيح بوجه خاص في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، حيث تسببت النظم الديمقراطية المبكرة في أواخر الستينيات من القرن العشرين لموجة هائلة من نظم الاستبدادية. وشيءٌ عدد كبير من بلدان العالم الثالث كان لديها أشكالها المحلية من نظم الكوربوراتية، وبلدان أخرى مارست السيطرة البيروقراطية الاستبدادية على جميع الأنشطة الاجتماعية ونشطة جماعات المصالح بدون أن نترك ذلك أو نسميه بالاسم؛ وآخرون ذهبوا إلى أسبانيا والبرتغال بالفعل لاكتشاف الطريقة التي طبقها فرانكو وسالازار في هذا الشأن. "الشأن" في هذه الحالة يشير إلى الإنجازات الباهرة، بل وحتى "المعجزة" في النمو الاقتصادي خلال الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن العشرين التي حققها هذان النظامان باستخدام هيكل كوربوراتية في السيطرة على أنشطة جماعات المصالح وتنظيمها بحيث لم يسفر النمو الاقتصادي عن ظهور ضغوط من أجل الليبرالية والديمقراطية تتجاوز قدرة الحكومة التكتورية أو الاستبدادية في السيطرة عليها. والأمثلة تشمل مصر تحت حكم عبد الناصر، وإيران تحت حكم الشاه، وإثيوبيا تحت حكم سي هازتو، والعتيق تحت حكم ماركوس، ونظم الحكم في كوريا الجنوبية ونيوزيلاندا، وفي كل نظم الحكم الاستبدادية الجديدة الشرق أوسطية والأفريقية تقريباً، وفي سبعة عشر بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية العشرين. وعندئذ الكوربوراتية في أشكالها "الاستبدادية والمرتجة من أعلى إلى أسفل" وبيروقراطية الدولة، إلى ظهور على نطاق العالم الثالث كله. ونسبعت فاصرة فقط على أوروبا أو البلدان الكاثوليكية تاريخياً.

ويستطيع المرء أن يفهم بسهولة السبب في أن يكون للكوربوراتية، سواء أطلق عليها هذا الاسم أم لا، هذه الجاذبية في هذه النظم الحديثة في العالم الثالث. أولاً، أن الكوربوراتية ساعدت، من خلال البراءة سيطرة الدولة، في الحفاظ على النظام، والاستقرار، والوحدة، والسلام الاجتماعي في وقت كان الكثير من بلدان العالم الثالث معرصاً لتفوضى، وعدم الاستقرار، والتفتت، والصراع الاجتماعي. ثانياً، أن الكوربوراتية ساعدت هذه النظم الحكم في ضمان نمو اقتصادي منظم ومستمر إلى حد ما دون التسليم للتعددية الاجتماعية والمطالبة بالديمقراطية الذي يثيره عادةً مثل هذا النمو. ثالثاً، أن الكوربوراتية ساعدت على تمكين جماعات النخب، سواء كانت مدنية، أو عسكرية، أو خليط منوعاً، أن تحتل في السلطة وأن تتمكن في نفس الوقت من السيطرة على العملية التي استطاعت عن خلالها للجماعات الجديدة (الطبقتان الوسطى والدي) من أن تسب في هذا النظام، وتنظيم هذه العملية، ويطاؤها وتفتتها.

رأساً، لأن الكوربوراتية، كانت قابلة للتعديل (رغم أنه ثبت عند التطبيق أنها شديدة الصرامة)، بما يمكن نظاماً حديثاً للحكم من التكيف ببطء مع التعبير نون أن يفرض فلافل مسزقة أو سورة فوضوية مما ابتليت بها كثير من بلدان العالم الثالث. وللخلاصة، أن الكوربوراتية تتميز بعدد من السمات التي جعلتها تحظى بمجانية هائلة في شتى أنحاء العالم الثالث.

وهذه هي الطريقة التي نجح بها لنظام عند التطبيق. ففي ظل الكوربوراتية، تم وضع نظام منطور من القوانين واللوائح التي تحكم أنشطة اتحادات العمال (وغيرها من الجماعات أيضاً). فقد كانت هذه الاتحادات مطالبة بالكشف عن قوائم العضوية لديها، وعرض تمويلها، وقادتها، وغيرها من التفاصيل؛ وكان عليها التقدم بخطاب للحصول على الاعتراف بها وبشخصيتها الاعتبارية - على عكس الليبرالية حيث من الممكن للجماعات القيام بمهامها في تزلزل ومشاركات حرة، ومن الواضح أن سلطة منح الاعتراف لجماعة ما، قلرة أيضاً على رفض هذا الاعتراف، أو تأجيله، أو منعه. وإذا ما اختارت جماعة ما ممارسة حق سبلسي (إضرابات، مطهرات، مسيرات) في غياب الاعتراف الرسمي، فإنه يحق لنظام الحكم، قانوناً، مواجهتها بجزاء أمضى، والقوانين المقيدة للكوربوراتية، حسبما تم تعيها، كانت تُستد لبتخداماً ضد الجماعات المهياة للتغيير (العمال، العلاحون، الطلبة) عنيا ضد قطاع الأعمال وغيرها من الجماعات المحافظة.

وواقع أن عبية قبول، وإضافة، ومنح الشرعية لجماعات كوربوراتية جديدة كانت غالباً أكثر نهابية من مجرد استخدام الفمع، فتنظام الموجود في السلطة لبتخدام عن وعلى القوانين المقيدة للكوربوراتية لإحداث انقمام في الحركة العمالية، وإساح نقد الجماعات التي وافقت على قبول هذه القيود، سفأل بعض المزبنا المحدودة لأعضائها، مما يفصلها عن تلك الجماعات التي نسكب بالامتنال الكامل وبالاستراتيجية الثورية، في أحيان كثيرة. وبمضى آخر، أن الكوربوراتية كل بها كلا الوحيين، الاختباري والتجريبي، اثرهيب و المرغب جنباً إلى جنب. هذا بالإضافة إلى أن الأمر كان غالباً ما ينطوي على عملية سبسية؛ ففي السنوات المبكرة للثعبية الاحتماعية؛ عندما كانت الجماعات الجديدة صغيرة وصعبة، كانت النظم الاستبدادية غالباً ما تستخدم الفمع في خصاعها؛ ونكر بمجرد أن نصل جماعة ما إلى حجد دفوة سبسية، ويصبح هناك ضرورة لاستخدام الفمع على نطاق واسع أو شموني (شئ عكسر الاستبداد الأكثر اعتدالاً)، منه تتوصل في كثير من الأحيان إلى نوع من التسوية. وغالباً ما كانت هذه التسوية نطوي على بعض المزبنا الأكبر والتخفيف من حدة التسوية السابقة.

هي مدلل الموافقة على الامتناع عن تقديم الإمبريالية وأعمال العنف المبرزة، ويمكن إعادة التفاوض بشأن هذه الاتفاقات على أساس يوصى بقرينة، ومن الواضح أن مثل هذه التسويات لم تصل إلى حد الديمقراطية الكاملة والتعددية المطلقة. ومن الناحية الأخرى، فإنه حتى تلك الاتفاقات المحدودة قد جاءت ببعض العزلة، وهو ما يعزز أفضل كثيراً من السيطرة الاستبدادية القائمة والديكتاتورية الكاملة، وكانت شاملاً خطوة في طريق العودة إلى الديمقراطية. ويعتبر نظام الحكم في كل من كوريا الجنوبية وتايوان في الثمانينات من القرن العشرين مثالين جيدين لهذه المرحلة الانتقالية من نظام كوريون في استبداد مطلق إلى نظام كوريون في ستراخ، أكثر تعددية، وإلى الديمقراطية في نهاية الأمر.

وسطول الثمانينات، ولحسن فصد في حين تبين بطبيعة الحال، كانت العودة إلى الديمقراطية في الموجة الثالثة تتمتع بظهور عاضدية في طريقها بصورة طبيعية، وتقتصر على المعقول نسبياً، والنشطاء الاجتماعيين بصفة أن مثل هذا الشكل من الديمقراطية سوف يودي لداننا في حرية ترتبط أو تعبئة جماعات لمصالح مطلقة تحرية أيضاً، وعلى رأسه ترتبط على هذا النحو. أولاً، أن عملية الديمقراطية هي مرحلتها الأولية في كل من المناسبات ذاتها محدودة هي إطار للتحديات وبعض الإصلاحات لسياسة المتفاوضة شديدة، ولم تكن بالضرورة تعني ضمان حرية جماعات ومصالح، أو، إن حدث هذا، فإنه يكون إعمالاً تكتوريانية في شكلها الرسمي وليس بالضرورة في استياف معارستها شاملاً، أن النخبة السياسية في تلك البلدان، حتى في تلك التي في طريقها إلى الديمقراطية، غالباً ما كانت ترى مرادفاً الاحتفاظ ببعض أشكال الديمقراطية الكوريونية (تحت الطلب) حتى يمكن استخدامها عند الضرورة، في كبح حماح مثل تلك التعيينة الشعبية المريعة إذا ما كانت أنها قد تصبح معرفة أو مصدر إزعاج للعلم الاقتصادي. ثالثاً، أن هذه النخبة ذاتها هي التي اشأت منظمات تمسح للمنتج حاضراً، الأمر الذي يساعد على ظهور ظاهرة أن تمسح للمنتج في معضد انعمو ثالث عزال ظاهرة نقص النخبة في الطبقة الوسطى العليا، والنتيجة، رابعاً، أن معضد أسم لعلا، الثالث نسبية لا تسند عملية سريعة، وسهلة، وشامة للانتقال من التكتوريانية الاستبدادية إلى حرية ارتباط، بل بالآخرى تشهد أوضاعاً محسرة معقولة من الارتباك، والغموض، ومزيج من الديمقراطية الجزئية وحرية التفاوض من ناحية، وتعتدلة محدودة، واستمرار للسيطرة الكوريونية، سواء كان ذلك في صورتها الرسمية، أو غير طريق معرستها في صورتها غير الرسمية، من ناحية أخرى.

والى دعاء المجتمع المدني لا يفهمون الكوربورالية فيما جيداً. فإنيهم دائماً لا يفهمون تلك سبلات الانتعاشية جيداً أيضاً، وهي سياسات شديدة التعبد في معظمها لعدم الثالث. فمن ناحية، لدينا الجماعات الأحدث في المجتمع المدني التي أنشئت على أسس الفرائض تحراً ومن ناحية الأخرى، لدينا الجماعات التصاميمية الأقدم. وكثير من الجماعات مختلطة التنظيم، حرة من ناحية، وخاضعة لسلطة الدولة ومعتمدة عليها من ناحية أخرى. وجميع هذه الجماعات تتنافس مع بعضها البعض وفي العملية السياسية الديمقراطية أيضاً ومن أجل اجتذاب اهتمام الدولة وتمييزاتها. وهذه الجماعات نفسها مرتبطة أيضاً بصورة غير متوازنة عادة، بوكالات تمويل خارجية وجماعات تولية للمجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، تحول الدولة على هذه البلدان للتلاعب بكل هؤلاء الممثلين وبذلك ما في وسعها للسيطرة عليهم. ورغم أنها قد قامت بإلغاء الكوربورالية رسمياً على المستوى القومي، فإنها غالباً تسعى إلى تأكيد هذا النظام بصورة غير رسمية أو على مستوى الأقاليم والمحليات. وعلى الرغم من أن الدولة قد نظمت نفسها إلى السيطرة على الجماعات التصاميمية الخاصة بها، فإنها بعد مثقفة أكبر في السيطرة على تلك التي لها قواعد في بلدان أخرى — ولا تحصل إلى حد طردها من البلاد. وفي الوقت نفسه هناك عوامل ديناميكية في كل ذلك: المجتمعات متغير؟ الاقتصاد ينمو؟ قوى سياسية وفضائل جديدة تبرز؟ العوامة لها تأثيراتها — وجميعها تتطلب إعادة للتفاوض حول العلاقات بين الجماعات، وسلطة الدولة، والعلاقات بين الدولة والمجتمع.

والنتيجة أن هناك مشهداً متغير الأشكال والألوان شديد التعقيد من القوى السياسية المتغيرة والعلاقات دائمة التغيير بين الدولة والمجتمع، أكثر تعقيداً بمراحل كثيرة من تلك الفكرة المبالمغ في تبسيطها عن التحول لتسلسل من النظام الاستبدادي إلى الديمقراطية أو من الكوربورالية إلى انقراط الحر. وإذا كنا نرغب في أن نقدم الديمقراطية، ولأن يتوسع المجتمع المدني، فنحن بحاجة إلى إبراز كل هذه التعقيدات.

ملاحظات

1 For background see Howard J. Wiarda, *Corporatism and Comparative Politics: The Other Green "Tax"* (New York: M. E. Sharpe, 1997a).

2 Karl Landauer, *Corporate State Ideologies: Historical Roots and Philosophical Origins* (Berkeley: University of California, Institute of International Studies, 1983).

3. Archibald Lewis, *The Development of Southern French and Catalan*

Society, 718-1050 (Austin: University of Texas Press, 1965); Angus McKay, *Spain in the Middle Ages: From Frontier to Empire, 1000-1500* (London: Macmillan, 1977).

4. Ralph Bowen, *German Theories of the Corporative State* (New York: McGraw-Hill, 1947); Matthew Elbow, *French Corporative Theory, 1789-1948* (New York: Columbia University Press, 1955).

5. Alfred Diamint, *Austria's Catholics and the First Republic* (Princeton: Princeton University Press, 1960); G. Lowell Field, *The Symbolical and Corporative Institutions of Italian Fascism* (New York: Columbia University Press, 1938); Howard J. Wiarda, *Corporatism and Development: The Portuguese Experiment* (Amherst: University of Massachusetts Press, 1977).

6. Samuel Beer, *Modern British Politics* (London: Faber, 1969); Andrew Shonfield, *Modern Capitalism* (London: Oxford University Press, 1965).

7. See Wiarda, *Corporatism and Comparative Politics*.

8. Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: Oklahoma University Press, 1991).

الجزء الثالث

دراسات حالة
في المجتمع المدني

الوحدة والتنوع

إن المجتمع الغربي، من صيد موقف هذا الكتاب، يمثّلون المجتمع المدني، إذ كيف يمكن لأيّ تسلسل أن يكون ضد فكرة العمل هذا العدد تكبير من الأخطاء الطبيعية، المشاركة الشعبية، الحكومة الجديدة، الديمقراطية، والتعددية؟ وماذا المجتمع يباينون - على الأقل نظرياً - فإن السؤال ليس من كان هناك أو نعارض المجتمع المدني، ولكن القضية هي المعنى الدقيق، والشأن، والوظائف، والأثرية، والهيكل المناسبي الذي يكون عليه المجتمع المدني من المجتمعات المختلفة، وقد تم في الحصول المتابعة من نكتات التركيز على المعاني المتعددة واتجاه المجتمع المدني داخل التقليد الغربية، ذلك عبر التنوع العربية، وكل مركزية بصفة خاصة على حديثه واستمر في الشكل الكروي، تبايناً للمجتمع المدني في بصر غير أو ينشأ القدرة في الإلمام كالتاريخ والتي تمر بمرحلة التوليد، وفي هذا الحصر من الكتاب المجتمع في تلكه أن يكون يتطرق المسألة المميزة للمجتمع المدني والعلاقة بين التوسعة والتعظيم في شأن معينة ومدى قيمة على نطاق العمل.

من لم يوضح أن يكون سنطاعه شخص طرفة الكتاب خيرة هذه دولة بصحة مضمون وينقل العديد، ومن الحاجة الأخرى، فبني على أن يكون من أجزاء دراسة غير متفرعة لأجبر هذه عام لم فيها بأسفل وأعداد، واسعة في غرب أوروبا، وسط وشرق أوروبا، والبريق، والهند، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، هذا فضلاً عن أن تم صرح الأهلبي المقترح لمحت في هذا المشروع نطلب إجراء سنة من دراسات تحدة التي نصلح عمال في جميع هذه المناطق، والهدف الذي تسعى وراءه ليس تحليل كل هذه الحالات بل التفاصيل (أما مبدل دراسة متعمقة قائمة) وإنما دراسة الاتجاهات، والنماذج، والمواضيع الكبرى الرئيسية.

إننا نهدف دراسة جميع هذه المناطق والتدليل بالأسلوب منهجي في ضوء أربعة مواضيع أو منغرات رئيسية: (١) مستويات التنمية الاقتصادية، (٢) المستوى الفرص في هضات

علاقة بين التنمية والمجتمع المدني، (٢) دور الثقافة السياسية في تشكيل الأنواع المتميزة من المجتمع المدني، (٣) بناء الهيكل أو المؤسسات المتغيرة في العلاقات بين الدولة والمجتمع تحت تأثير التحديث والدمقرطة، و (٤) السياق الدولي ودور اللاعبين الدوليين في التأثير على تطور وعلاقات المجتمع المدني. وفيما يلي نقدم تقييماً لكل منطقة و النتائج المستخلصة من هذا التقييم وفكر كل شيء، تقييماً لقوة ودور المجتمع المدني.

أفريقيا جنوب الصحراء

أفريقيا جنوب الصحراء هي أقل منطقتي العالم تقدماً. فهي متضادة بالأمر من، والبيوت، والتنكف الاقتصادي، وارتفاع نسبة الأمية، والحكومات غير المستقرة والقمعية غالباً، والحروب الأهلية والنزاع، وخدمات مؤسست فورية قوية، وبعض شبكات الأمان الاجتماعي، وقلة الدولة، ونقص الرعاية الصحية والأطباء، ونزول معصية عنسي الحكم، وضعف المؤسسات، والمخاضات الاجتماعية، وغياب الأمل، أي أن كل مشكلة يمكن للمرء أن يفكر فيها وترتبط بالتحديات المفروضة للتنكف موجودة في أفريقيا، كذلك فإن بها ارتباطاً بعمق مع سبق الإشارة إليه: أضعف المجتمع مدني في جميع المناطق التي أجريت عليها الدراسة هذا.

المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية

عندما يتحدث البنك الدولي وغيره من الوكالات عن أفقر الفقراء، أي مئات الملايين من البشر الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد في اليوم الذين يعيشون في فقر مدقع، فإنهم يتحدثون إلى حد بعيد عن أفريقيا جنوب الصحراء، فتتغير من طاق التنكف، كما يبين الحدوث 1-2، يبلغ متوسط دخل الفرد فيها ما يقرب من 300 دولار، وهذا يصعب في مستوى يقرب من واحد من واحد في المائة من دخل الفرد في البلدان الغنية في أمريكا الشمالية، أو أوروبا الغربية، أو أستراليا، ومعظم القروية المتسببة التي تمتلكها مودرة، أو معقدة بشدة التي عدالة التوزيع، أو نجد صريفها إلى الخدمات الخاصة بالحكومات العامة والمسؤولين العسكريين.

الجدول ١-١ مؤشر اجتماعية اقتصادية، أفريقيا جنوب الصحراء

سنة	بجمالي التصنيع تقويم	بصاحب نفوذ من حصص التصنيع تقويم	متوسط العمر المؤهل تقويم	معرفة تقويم والكتابة	نسبة التعليمية التقويم	مؤشر تقويم
١٩٦٠	١٢٢,٦	٢١٩,٠	٢١	٨٥	٥٢	٨٦
١٩٦١	٢,٨	٢٦٠	١٥	٤٨	٢٤	١٩٤
١٩٦٢	٢,٢	٢٨١	٥٢	٥٥	٢٤	١٦٤
١٩٦٣	٤,١	٣٢٤,٠	٤٥	٧٢	٢٨	٨٤
١٩٦٤	٢,٦	٢٤٠	٤٢	٢٥	١٤	١٩٠
١٩٦٥	١,٨	١٦٠	٤١	٥٥	٩	٢٠٤
١٩٦٦	٨,٥	٥٨٠	٥٢	٨٠	٤٨	١٥٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	١,٠	٤٤٠	٤٢	٤٦	٢٢	١٨١
تنزانيا	١,٩	٤٠٠	٤٧	٤١	٢٢	١٩٦
جزر القمر	١,١	٢٥٠	٦٠	٥٨		
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١,٩	١٧٠	٤٩	٥٢	١٧	١٤٧
كوت ديفوار	١,١	٧١٠	٤٦	٥٢	٢٦	١٤٦
ليربيريا	١,٨	٤٠٠	٤٩	٦١	٢٨	١٩٢
الغابون	١,٥	١٠٠	٤٢	٤٤	١٧	٢٠٦
الكاميرون	١,١	٢٢٥٠	٥٢			
الغابون	١,١	٢٤٠	٥٢			
غانا	٧,٤	٢٩٠	٤٨	٦٢	٢٨	١٦٤
غينيا	٢,٧	٥١٠	٤٦	٤٧	٢٢	١٥٥
غينيا بيساو	١,٢	١٦٠	٤٤			
كينيا	١,٦	٢٦٠	٥١	٥٢	٢٨	١٧٠
ليبيريا	١,٢	٥٥٠	٥٤	٧٦	٢٧	١٥٢
ليبيريا			٤٧			
ملاوي	٢,٧	٢٥٠	٥٦	٧٢	٥٨	١٠٧
مالاوي	٢,٠	١٩٠	٤٢	٧٢	٤٤	١٩٤
مالي	٢,٦	٢٤٠	٤٩	٤٦	٢١	١٩٠
موريتانيا	١,٠	٢٨٠	٥٢	٥٥	٢١	١٦٥
موريتانيا	٤,٢	٢٥٩٠	٧١	٨٤		
موزمبيق	٢,٩	٢٢٠	٤٤	٤٨	٢٧	١٩٢
موزمبيق	٢,٠	١٩٠	٤٤	٢٢	٧	١٩٤
نيجيريا	٢٧,٩	٢١٠	٥٢	٥٥	٥٢	١٧٩
رواندا	٢,١	٢٥٠	٤٠	٤٢	٢٧	١٠٧
سان توماس وبرينسي	١,٠	٢٧٠				
السنغال	٤,٧	٤١٠	٥١	٥٤	٢٦	١٤٥
ساحل العاج	١,٤	٢٥٤٠				
ساحل العاج	١,٧	١٢٠	٢١	٢٨	٥٦	١٠٢
السودان	٧,٥					

أو أقل

أفريقيا جنوب الصحراء ١٥

سنة	حسنة	نصف الجرد	متوسط الجرد	مجرد	النسبة	النسبة	التوسيع على
	من حصى	حقوق	حقوق	حقوق	حقوق	حقوق	حقوق
١٩٥٠	١٠	٣٠	١٦	٥٣	٦٤	٢٢	١٩٠
١٩٥٦	١٥	٣٢	١٦	٧٢	٢٨	٢٣	١٥٦
١٩٦٦	٦٨	٣٢	١٢	٧٦	٥١	١٥	١٧٦
١٩٧٦	٥٧	٣٢	١٢	٨٤	٦٩	١٥	١٥٦
١٩٨١	٦١	٣٢	١٢	٥٢	٩١	٢٥	١٥١

مصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية من العام ٢٠١٠-٢٠١١. بيانات بعض الدول غير موجودة أو غير كاملة.
تغير - منت دولي.

قد نستطيع استجلاء حقائق الفقر واليأس في أفريقيا جنوب الصحراء - وبعض أساليب شباب مجتمع مدني في - من تجزئ المصاحب. لاحظ أن إجمالي نتائج تقومي جنوب أفريقيا التي يتركز عليها الاهتمام في هذا الفصل، متفوق تقوفاً كبيراً على جميع البلدان الأخرى في المنطقة - وبواري بوجه عام جميع البلدان الأخرى مجتمعة. وعلى أساس تحسّر الجرد، كانت بونيه لدا، والجايب، وموريشيوس، وجنوب أفريقيا، وبنين هي فقط التي تات بزنج بنفيا عن مستنج الفقر. وبزنج متوسط نعمر تنوعت الجرد في أفريقيا جنوب الصحراء لداً ما بين ٤٠ إلى ٥٠ سنة مقارنة بما بين ٧٠ إلى ٨٠ سنة في البلدان المتقدمة. والتمثل انخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة عبرها تظهر تفاوتات كبيرة بين البلدان. ومما تات معظم لدا أفريقيا جنوب الصحراء زبفية وزراعية هي الأغلب مقارنة بالبلدان الأخرى التي يغلب عليها الحضر. ان وجود الفقر، وارتفاع معدلات الأمية، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، وارتفاع الكفاف - كلها ظروف غير مواتية لعمو المجتمع المدني والتنمية. كما أن لدا هي أفريقيا جنوب الصحراء أكثر من أربع دول، من بين دول الالفين والأربعين هي جنوب، (عشرة في المائة فقط) لديها لدا التوسع من نمو الاقتصادي والتحديث الاجتماعي اللازم لحد المجتمع المدني على النهوض بحيث يستطيع أن يفرق إلى تعدينية ونهضاتية كز (تتمز المتقدمة لدا رده هي بعض ٥ عن كوريا الجنوبية والبلدان).

وسبب الفقر المدقع والتخلف، فإن نظام المجتمع المدني في أفريقيا جنوب الصحراء، صديق بوجه عام، وغير مستقر، ومفت للتفويض الكافي، وغير فعال عموماً، وتصيبه

لحال، لابد للمرء أن يفرق بين البلدان، فبعضها لديها مجتمع مدني أقوى من غيرها (السنگال، كوت دى فوار، كينيا، بوتسوانا، جنوب أفريقيا)، ومع ذلك فإن الصورة نوحه عام فاتمة. ذلك علاوة على أن نوع المجتمع المدني الموجود بالفعل غالباً ما يكون قائماً على أسس عرقية أو قبلية، ذلك النوع من التنظيم الذي غالباً ما يُنظر إليه على أنه تقليدي، ومن ثم فهو مرفوض من جانب معظم الجهات الدولية المانحة للمساعدات. وعلى العكس، فإحدى أرى، من وجهة نظري للشخصية، في هذه المنظمات نوعاً من الأهل في أوضاع تبدو في معظم الأحيان مبنوساً منها، أي أنها وسيلة لتقديم بعض الخدمات، مهما كانت محدودة (خدمات اجتماعية، تعليمية، أمنية، قضائية) في سياق تُعتبر فيه وكسالات المجتمع المدني الأخرى ضعيفة أو غير موجودة، لو أنها ربما تكون أساساً لنظام من المجتمع المدني المحلي. أما معظم دعاة المجتمع المدني وإيضاً كثير من المفكرين والعشوليين الأفارقة فبهم يصمرون المجتمع المدني المستند إلى القبلية بأنه راجع، على فرض إحلال مؤسسات أكثر تحديثاً محلها. ولذلك، فإن المجتمع المدني ليس ضعيفاً فقط، بل إن الغربيين والأفارقة على السواء ليسوا على ثقة من أنهم يحيون أو يريدون هذا الشكل الناتج بالفعل من المجتمع المدني (قبلي، عرقي)، ويصل بهم الأمر إلى اعتار لسلك المجتمع المدني إلى القبيلة أو العرقية علامة على ضعف الدولة أو فشلها ومن ثم فإنه ليس بالضرورة علامة نعت على الأمل في الديمقراطية. وفي كثير من بلدان العالم، وبلا شك في الأدبيات النظرية، يعتبر المجتمع المدني والديمقراطية مرتبطين ارتباطاً وثيقاً ولكن في أفريقيا جنوب الصحراء، بدولها الضعيفة، والفاسدة، وغير الفعالة، مقترنة بوجود مجتمع قائم على العرقية، بل وحتى على العصبية، ربما يكون ذلك الارتباط بين الديمقراطية والمجتمع المدني مشياً.

تحليل ودراسات حالة

هناك مشكلتان رئيسيتان في المجتمع المدني في أفريقيا جنوب الصحراء، الأولى، وقد أتقنا إليها من قبل، هي المستوى المنخفض لتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، مما يجعل عملية تأسيس ودعم أي شكل قابل للاستمرار من المجتمع المدني صعبة في أحسن الظروف. إذ أن أفريقيا جنوب الصحراء تعفر ببساطة إلى القاعدة الشعبية، وعرفة القراء والكتلة، وشبكات الاتصال، والمكان للعاملين للتعبئة والتنظيم، والشبكات التي تمثل حياة المشاركة عند

مستويات للقاعدة الشعبية، ونظم جماعات المصالح والأحزاب السياسية، والبنية الأساسية الحكومية، ولادعم المعايير، والقدرة التنفيذية للسياسة العامة لتطوير مجتمع مدني صحي، ونشط. فالمجتمع المدني ينمو بصعوبة في البلدان المتقدمة؛ وظهوره يكون أشد صعوبة في البلدان الأقل تقدماً التي تفتقر إلى الدعم والمصطلحات الاجتماعية الاقتصادية لنموه.

والسبب لتأخر في ضعف المجتمع المدني في أفريقيا جنوب الصحراء بسبب سياسي: تصعب، والتقنية وعيوب الديمقراطية في كثير من البلدان^٤. فمن بين الدول الثمانية والأربعين في أفريقيا جنوب الصحراء، ليس هناك سوى ثمانية منها فقط (بوتسوانا، مالاوي، مالي، ناميبيا، نيجيريا، السنغال، جنوب أفريقيا، تنزانيا) التي تبذل بالعددية، وتعد دولاً ديمقراطية. أو تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية.

المجتمع المدني، بطبيعة الحال، يكون أكثر ازدهاراً في ظل ديمقراطية، في البلدان المفتوحة، أما في نظم الحكم الاستبدادية الموجودة في معظم أفريقيا، فينبغي نضع حدوداً لجماعات المجتمع المدني التي لا تستطيع للسيطرة عليها، أو تقوم بعملية اختيارها، أو نضعها، أو تدعها، أو تقوم بإنشاء جماعات رسمية للمجتمع المدني - طساهرة للكوننوتية - التي تسيطر من خلالها على المنظمات ذات الاتجاه المعارض، وذات لجنور شعبية التي يتحمل أن تشكل خطورة. ولا يستطيع المجتمع المدني أن يحصل للحكومات المسؤلية - وهو أحد الأهداف الرئيسية للمجتمع المدني - إذا كانت لا تتعامل مع المجتمع المدني إلا بواحد فقط من بديلين، إما القهر أو التحل في عملية الاختيار. هذا بالإضافة إلى أن نحو نصف نول أفريقيا جنوب الصحراء متورطة في هروب، أو صراعات، أو فراغات مسلحة سواء كانت داخلية أو خارجية. كما يموج الإقليم بالنزاعات العرقية والدينية، ولا سيما في وسط أفريقيا، التي تسفر عن بعض من لسوأ حالات الإبادة في العالم. كل هذا لا يشجع على نمو مجتمع مدني.

وفي أمريكا اللاتينية، كما سترى فيما بعد، تبرز وجود المجتمع عالمياً أثناء فترات فاصنة بين الحكومات الاستبدادية وكثر لقوة الأساسية في حفز المعارضة لنظم الحكم لاكتنولوجية وما تلاها من انتقال نحو الديمقراطية، ولكن في أمريكا اللاتينية، (١) للمجتمع المدني أقوى بشكل عام عنه في أفريقيا جنوب الصحراء، و (٢) أنه كان هناك وجود مسبق للمجتمع المدني والذي كان يمكن إعادة احيائه في المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية. أما في أفريقيا جنوب الصحراء، فهناك قاعدة المجتمع المدني ضعيفة، وليس هناك وجود مسبق للمجتمع المدني

أو حتى وجود ضئيل يمكن إنشاء عليه. ومن ثم فإن النموذج الذي نشأ من المراحل الانتقالية في أمريكا اللاتينية، غير قابل للتطبيق في أفريقيا جنوب الصحراء، للأسف.

كان للأحداث التي شهدتها أفريقيا جنوب الصحراء في السنوات الأخيرة نتائج تبعث على الأمل والبهجة، في ذات الوقت عالياً، كانت سفوف مطلع التسعينات من القرن العشرين وقتاً للأمل والتفؤل لشك الدول الجديدة، تبعثها هي فترة أواخر الثمانينات والمبشرينات موحمة هائلة من الحكومات الاستبدادية القاسية. وهذا وقت في الثمانينات من القرن العشرين، سعاد فيها الظلم، أو الأمل، في أن تحو أفريقيا حدود أمريكا اللاتينية في الانتقال إلى الديمقراطية، وتكون هذه الأمل خابت أيضاً. وفي أواخر التسعينات من القرن العشرين، كان نحو الانتسابات الأفريقية لا يتعدى نسبة اثنين في المائة سوى - أي أنه يتراجع مقدرة باربردة في عهد السكان - ولكن بحلول أواخر التسعينات تضاعف الرقم السابق. وتتمسكت إدارة كينتون Clinton بهذا النمو وبالليل من الديمقراطية للإهمال عن عصر النهضة الأفريقية؛ وأشار جوزان ريس Saver Rice مساعدة وزير الخارجية لشؤون أفريقيا في نقول إلى أنه يجري في بلدان في أنحاء الغارة تريب مترعين، وتغزيب سلطة الغضائبة تمسكتها، وبذل جهود تعاونية سقيدة في لكلمة، والجامعات، والصحف عن أجل بناء مجتمع مدنى قوياً

غير أن هذه التوقعات المتفائلة لم تتحقق مرة أخرى في السنوات الأخيرة، فقد أدت الحرب في الكونغو إلى توتر جميع جيرانها، وقامت نظم حكم نيكلتورية جديدة أو أعيد إحياها، ونقضى مرض إيدز، وتجاوز الإقصاء، وتفقد الطاعة، وانحصر متوسط العمر المتوقع، وأصبحت أفريقيا تواجه مستقبلاً أكثر إظلاماً من أي وقت مضى، طبداً لتقديره المخبراته، توطئة الأمريكية للمنطقة؛ إن أفريقيا جنوب الصحراء تهالوي في كاتمة الصبوات. ويعزل ستيفن موريسون Stephen Morrison، مدير الدراسات الأفريقية - في مركز دراسات الامتراكبية والدولية - وعمره واثمنظن، إن عهد الأزمات المترنفة التي نواجهها لفترة في الوقت الراهن لم يسبق لها مثيل. وبواصل القول، إن أفريقيا قسماً لواء وصح جديدة من حال، وأنه سيزداد سوءاً في الجيل الثاني. وتقول بولين بيكر Pauline Baker، شيرة الإفريقية ومديرة مستدوق من أجل السلام، تقوم للخطر فتلة، حتى إذا أجريت انتخابات حرة في دولة مغيرة وانتخبت فديساً مثل نيسون مانديلا، فإن ماله إلى الفشل إذا لم يكن هناك بدء هيكتي للحكومة، وما يلائمنا هنا بصفة خاصة في مناقشة المجتمع المدني قول

تذكر، إلى رجلاً عفرده لا يستطيع أن يحكم بدون مؤسسات، حيث تلاشت الكثير منها منذ الاستقلال:

وينبغي للمرء، بطبيعة الحال، أن يفرق بدقة بين بك وأخر حتى يستطيع أن يشرح الاختلافات بينها وتعاملات المشيرة التي مازالت قائمة في بعض الأماكن، ولكن ذلك قد يتطلب تحليلاً أكثر تفصيلاً يتجاوز كثيراً ما هو ممكن في هذه الدراسة. ومع ذلك، فهناك قليل من الأمثلة التوضيحية تصلح للإشارة إلى الأوضاع المتنوعة القائمة حيث يكون المجتمع المعنى قوياً بدرجة كافية تسمح بالأمل في المستقبل، فعلى سبيل المثال، يوجد في أكثر الحكومات الديمقراطية في غرب أفريقيا اليوم - بنين، وغانا، ومالي، والنيجال - محطات إذاعية خاصة ومزدهرة، ونظام مستقل للاتصالات الأمر الذي يعد من السمات الأساسية للمجتمع المعنى. وعلا نفسها، التي كانت من قبل خاضعة لتيكتاتورية جيرى رولينج Jerry Rawling الكاريزمي الشخصية، شهدت مؤخراً أول انتقال سلمي في تاريخها من حكومة مدنية منتخبة إلى حكومة أخرى، وتو تسأل المرء لماذا كانت النجالات أكثر نجاحاً من غيرها في التصدي لعوى فيروس العوز تعاضى البشرى، فإن الإجابة هي أن تلك يرجع إلى حسد بعيد لمجتمعها المدني القوى (نسبياً) والمؤسسات المجتمعية المركز التي أقرزت مجموعة متداخلة من رتود الأفعال المحلية ومن الاعتماد على الذات.

وهي ريجابوى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، ونزانيا، ورواندا، ساعدت جماعات الدعم والإرساليات المسيحية، الكاثوليكية والبروتستانتية على حد سواء، في خلق بعض جماعات المجتمع المدني الوحيدة الموجودة - المدارس، المستشفيات، برامج تدريب المدرسين، الخدمة الاجتماعية والوكالات الائتمانية - ولكنها غالباً ما تكون مثلاً بنقص في التمويل على نحو يرضى له، ونقص في العاملين، وعدم القدرة على تنظيم هذه البرامج على أساس وطني. هذا بالإضافة إلى أن الفوضى في المجتمع المحيط، ونقصى الجريمة، والحرب الأهلية والثوبية، والإفادة، وفساد النهل، والسحق الأخير الذي يشهده بالعنف عالمياً للجماعات الإسلامية الموجودة في الجوار (هل هي تعبير ينزل عن مجتمع مدنى، أم التنبؤ نها؟) قد جعل أنشطة هذه الجماعات أكثر خطورة وغير مستقرة، إلى حد أنها في بعض الحالات أجبرت الجماعات المسيحية على التخلي عن مشاريعها المفيدة.

وتعتبر بنجربا حالة مهمة قد تصبح سابقة توجه خاص. فهي، بسكانها الذين يبلغ

تعدادهم ١٢٠ مليون نسمة، تعتبر أكثر البلدان لوتجلاً بالتمركز في أفريقيا وهي ثاني أكبر اقتصاد (بعد جنوب أفريقيا). وهي من أكبر دولة مصدرة للبترول في العالم، ويمكن أن تكون واحدة من أغنى البلدان في أفريقيا، ولكنها في الواقع واحدة من أفقرها، وهي واحدة من الأسيير السريع. وعندما عاد الرئيس (والجنرال السابق) أولوسيجون أوبسانجو Olusegun Obasanjo إلى السلطة في عام ١٩٩٩ عن طريق انتخابات ديمقراطية، تصاعدت "الأمال بشأن الديمقراطية والمجتمع المدني في نيجيريا. ولكن البلاد شديدة التمركز بالصراعات العرقية، والمثلية، والتزاعلات الثبينة، والفساد والعنف موجود في كل مكان. وحتى مع وجود كل هذه ثروة البترولية والشعب الخلاق، فإن الاقتصاد يسوء الركود أو "الإنكماش. ورغم أن الرئيس أوبسانجو انتخب ديمقراطياً، فإنه تحول إلى "تجاهل" مستبدانية متبشراً بالتبديرات المستومة المعروفة لكل الحكام المستبدن: أنه في غيبة مؤسسات قوية ومجتمع مدني قوي، فإن حكم الرجل القوي يكون ضرورياً. وبحسب كثير من النيجيريين والمفسلين لدوتيين أجباً من أن أكبر وربما أغنى دولة في أفريقيا جنوب الصحراء واحدة في التفتت، والتمزق. ويبدو أن المجتمع المدني (ما يعنى عنه) على شفا لتحتل".

إن نيجيريا هي ثاني أكبر اقتصاد في أفريقيا، ولكن ما هو الوضع في أكبر اقتصاد في افريقيا، جنوب أفريقيا؟ ذلك أن جنوب أفريقيا بنت، ولا سيما منذ انتهاء سياسة التفرقة العنصرية والاحتجاب نيلسون مانديلا في عام ١٩٩٤، كما لو كانت قد انحازت الأزماء. غير أنه منذ ذلك الوقت اختفت ألباء جنوب أفريقيا من صدر صفحات الصحف ولم تعد نجانب تكبير من الاهتمام الدولي. فالعالم يميل إلى الانزاس بانه، ما دم نظام التفرقة العنصرية قد انتهى، فإن مشاكل جنوب أفريقيا ستنتهي أيضاً ونكز، وكما سرى فيه، يلي، لم يحدث هذا. إذ أن جنوب أفريقيا أصبحت عبءاً بانجيرية، والعنف، والفساد والصراع المدني، ومرض الإيدز — وهي كلها مشاكل موجودة في باقي افريقيا. كذلك التفتت التسياسي موجود هناك وتمنع المدني سواء في مجتمعات سود أو البيض، ولدهشة الكثيرين ربما لسماع ذلك، احسب في الإيبيل. دعونا ننقل الآن إلى دراسة حالة لجنوب أفريقيا أكثر تفصيلاً.

جنوب أفريقيا

كأن من المفترض أن تكون جنوب افريقيا، التي أجزى فيها أول بحث أوني من مصدر مباشر

من أجل هذا التفرير، هي الاستثناء من نمط عام في أفريقيا جنوب الصحراء - وهو نمط غير مشجع بوجه عام. أولاً، لأن حوض أفريقيا في ظل نظام التفرقة العنصرية كانت على آخر حصر في العالم للتمييز العنصري القلبي، والسنوري. وأعضا انهبازها سلطة معنوية ومعنى لنباء التمييز لنية والمخضع المعنى هناك. ثانياً، إن دخول الفرد في جنوب أفريقيا يتبع ٣١٦٠ دولار سنوياً. سابقتها أغنى إلى حد بعيد من جميع البلدان الأخرى في المنطقة أفريقياً. ويحتضر هذا البنك الدولي من البلدان ذات التدخل المنخفض، وهي بعد أغنى بعدد من عتراء أضعف لكل فرد من معظم جيرانها وتقرب من شتر مستوى أغنى الدول في العالم (مقارنة بواحد في المئة للأجربين - في مستوى بوتسوانا أو زامبيا وكفنه أقل ككبراً من الأرجنتين، أو البرازيل، أو شيلي، أو المكسيك، أو غروبيلا).

ثالثاً، إن جنوب أفريقيا لديها بنية أساسية منطورة إلى حد بعيد ليس في الصناعة وتجارة تصب وإتسا في محال لتعديسات ولعجنج المدني لبعياً، ويؤكد إجمالاً النتائج القومى لديها أنها الدولة الصناعية الوحيدة في أفريقيا. رابعاً، أن جنوب أفريقيا شهدت في عام ١٩٩٤، ولقوة الأولى، انتخابات ديمقراطية جبهية جاءت بنيلسون مانديلا، تلك التسمية للبطونية، إلى الحكم وأعطى فيما يبدو أملاً في كافة مناحي الحياة وللمستقبل الديمقراطية في البلاد. وقد ساعدت الكاريزما التي يتمتع بها مانديلا، وكيلسته، واعتداله في عودة المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم (ANC)، الذي كان حزباً ماركسياً فيما مضى، إلى الاتجاه نحو الوسط، كما أنها صنعت على من سيخلفه الابتعاد عن الطريق الديمقراطي الذي أرماه. وحاصلاً، إن جنوب أفريقيا أصبحت الدولة الوحيدة التي المجتمع الدولي تقفزة من الوكيت، والمنتجة لمعونات خارجية كبيرة ومشورة (سواء أكانها أم لا) والموقع لدى يحظى بقدرة كبير عن الأنشطة السخية للمنظمات غير الحكومية (NGO) والتي ترعاها الدول الأجنبية والمؤثرة بها، والمجتمع المدني في جنوب أفريقيا، وكان هناك شعور عام، وإن لم يظهر إلى العلن، بأنه إذا لم تتمكن جنوب أفريقيا، مع كل ثروتها، ومواردها، ومميزاتها، من إقامة الديمقراطية والمجتمع المدني للتنمذ، فننمك أن دولة أفريقية أخرى من ذلك، ومن ثم فإن جنوب أفريقيا تدنن هامة في ذاتها فقط ولكن باعتبارها النموذج لعمل وكحالة قد تصبح سابقة لدول الأفريقية الأخرى.

تمتع جنوب أفريقيا بموارد معدنية هائلة، وصناعة متقدمة، وريادة متقنة ومنتجة، ومستوى عام للمعيشة أعلى من معظم جيرانها. ولكن داخل هذه الصورة الإيجابية بوجه علم

توجد مشكلات مماثلة. أولاً، أن توزيع الثروة شديد الاختلاف حيث يغطي من ٥ إلى ١٠ في المائة من السكان بقدر هائل من الثروة. ثانياً، ارتفاع معدل البطالة يصل إلى ما بين ٣٥ إلى ٤٠ في المائة؛ فضلاً عن نسبة تفراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠ في المائة تقريباً من تجارة الجزية، مما يصل إلى إجمالي ٧٠ في المائة من تعداد السكان. ثالثاً، أن توزيع الثروة والتدخل ييسر وفق خطوط عنصرية واضحة، حيث تقع معظم الثروة، والأراضي، والمناجم، والصناعة في أيدي السكان البيض. ويتركز معظم الثروة والبطالة في السكان السود. رابعاً، هناك انقطاع في الاتصال بين عن يتركز في أيدي الثروة السيلسي في البلاد وبين المصنوعين على القوة الاقتصادية: السود يسيطرون الآن على الهيكل السيلسي والحكومة من خلال المؤتمر الوطني الأفريقي والمنظمات والفروع التابعة له بينما يزال البيض يسيطرون على حد كبير على الاقتصاد. خامساً، أن عنصرية منزلت لها قوتها ونفوذها: معظم البيض في مجال الأعمال، ومجتمع المفكرين والخاصين على تعليم جامعي قبلوا تغييرات ما بعد التفرقة العنصرية ويريدون النجاح. تنظيم الحكم الحالي الذي يسيطر عليه السود (ليس أنهم خييار آخر)، ولكن الكثيرين من البيض ممن لم يحصلوا على تعليم جامعي، ومن الطبقة العاملة ماروا مستائين من التغييرات ويؤلمهم بصفة خاصة لتراجع الإيجابية لنظام الحكم الأسود التي تتركهم في إمرأه من حيث الخدمات المدنية، والحكومة، بل وحتى في الوظائف الخاصة - مع أن عدداً قليلاً من هؤلاء يصل به الحال إلى حد العودة أو العمل على فكرة الإطاحة بالحكومة التي يسيطر عليها المؤتمر الوطني الأفريقي. هذا هي الوقت الذي يظل استياء الكثير من السود من نفوذ واستيرات البيض، وهو ما يفسر تصاعد الجريمة والعنف المتفشيان ضد البيض، ورفضهم التحديث بثغة الأفريكالو، المرتبطة بنظام حكم التفرقة العنصرية تقديم، ويدفعهم في بعض الأحيان إلى محاولة الانتقام من البيض.

سادساً، أنه مع انتقال السلطة إلى المؤتمر الوطني الأفريقي، ارتفعت آمال السود بأن أحولهم المعيشية سوف تتحسن؛ ولكن ذلك لم يحدث؛ ومن ثم فإن الإحباط يفرز بين السكان السود؛ وهناك ثمة مخاوف لها ما يبررها من تهمرد البيض ورفض اقتسام الثروة بصورة أكثر عدالة، ومن قيام السود بتنفيذ العتوان بأنفسهم والاستيلاء على ممتلكات البيض بالعنف مثلما حدث في ريمبابوي المجاورة. وهكذا يتصاعد التوتر القائم على أسس طبقية وعنصرية؛ في الوقت الذي تظهر للبيئة الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والمؤسسية في البلاد علامات على التآكل وانحطالات الانهيار في المستقبل". وسوف تعود

إلى هذه النقطة فيما بعد في مناقشاتنا.

عناصر الثقافة السياسية

كانت جنوب أفريقيا موقعا لاستيطان واستعمار الهولنديين، أساساً في القرن السابع عشر. وقد وحدوا فيها سكاناً أصليين، متوحدتين، ومتنثرين يصل عددهم إلى ثمانين. ومثلما حدث مع البريطانيين والفرنسيين في أمريكا الشمالية، ومع الأسبان والبرتغاليين في أمريكا اللاتينية، والفرنسيين والبريطانيين في ألمانيا والبريطانيين في أماكن أخرى، من أفريقيا، حمل الهولنديون معهم إلى مستعمراتهم اللغة، والمؤسسات، والقيم المتأصلة في ذلك الوقت في وطنهم الأم، ومثلما حدث أيضاً في تلك المستعمرات الأخرى، تمردت أو توهنت، أصبحت هذه القيم والمؤسسات مفكرة في مكانها تدريجياً وانقرت في كل تعكس رمس الفترة التي تم فيها الاكتشاف والاستعمار في البداية. وبمرور الوقت، تطورت المستعمرات وتوحدت الأم في سياسات مختلفة، تمثل فيها المستعمرات - بعد تطويعها عن النشال الأم - انقرت في أماكن وظروف جديدة، وتكاملت مع الظروف المحلية، واعدت تدريجياً عن السياسات الرئيسية للمستعمرات الأوروبية أو انقطعت الصلة بها - حتى انشاء المستعمرات الهامسة لبيولا المستعمرين في تلك الأماكن لتعيد لتقاء على اتصال مع جنورهم .

كان الهولنديون في جنوب أفريقيا مثليون بشدة بقرالهم تلتزم على مذهب كالفين Calvin وعلى تنفيذ البشر والعد. من ناحية، استخدموا نظام العنق على عقيدة لتبرير المجتمع ذي الطبقتين وتفصل بين الأعراق، وبفضل العنق من الأهمية كان الهولنديون تكاليفيون في جنوب أفريقيا يحدون أنفسهم في تعيد العنق، في قصة شعب مثليهم، وحد نفسه في البرية، منعزلاً ووحيداً، شعب الله، قليل العدد، ينمية عائلة، يواجه أخطاراً ومشاق شديدة، يحيط به الأعداء من كل جانب، يتعمق بما يشبه الاصطيد، ويكافح ببطولة في مواجهة صعاب جعله وفي ظل هذا التعويد المرهق بالكتاب المقدس عقيدة انحصار ظير نظام التعرف العنصرية، في بعداً. لم يسهل استوون والإنخيز، وليفود، والمستمون في جنوب أفريقيا فيتلطرون إلى انضبة بصورة مختلفة تماماً بطبيعة الحال.

وهي الوقت الذي تحرك فيه الهولنديون إلى الداخل لاستصلاح الأراضي، وتطورس الزراعة، وعبادة الرب وفقاً لتقديدهم الخاصة، فم التريظانيون تدريجياً بالاستعمار المنطوق

تحضرية والمناخية، واخفاف المستوطنين من اليهود والنمسجيين - من أنواع السكانيين، وفي حرب التوير Aner War في بداية القرن التاسع عشر، نشط جوبس في تحليل اسي حرب تمطرزة على المستعمرة، ونحرة، اليونشيون بعد هزيمة لب في حدة جمعية الي بعد في الذخا من هنا جمت الانغية لسيرة، نحن سترون من ريش - ، ونفقت، شهيد عفة الاضطهاد باضطر هذا شعب نفا، بعد ان أصبح الآن مع نسي، ومحصرين، وسحريين في اجر الأمر حتى من حكومتهم الأم في هونفا، ولا نسي نحن كيف ان صنعهم كان مختلفاً عن وضع البيض في أمريكا؛ ففي الولايات المتحدة، نحن عند البيض يعوق عند السود نسبة نصل إلى نحو عشرة لي واحد، مما جعل من تسهيل التفكير في التكامل العرفي؛ بينما اعكس تعمدت تماماً في جنوب أفريقيا؛ ٩٠ في المائة من السود والمثوين ونحو ١٠ في المائة من البيض، الأمر الذي كان يعني أن التكامل العرفي التام لم يمنح حق الانتخاب للسود سيوازي ثقلياً، وفوراً، ودائماً إلى ضياء السلطة من البيض.

لقد كانت تلك الأعداد هامة للغاية، وبفهم قدر التوافق العنصرية للبيض، في تفسير نظام الأبارتيد apartheid للعصر الحصري. فقد رأى البيض، اليوتديون والبريطانيون على حد سواء، في أنفسهم أنهم ممثلون لحضارة أعلى منزلة، وأقلوا مجتمعاً مندرجاً من أعلى إلى أسفل، كوزنورنيا أو زامبيا بعض البيض على السود، هذا في الوقت الذي جعل تهيكل الانتماءة مفاصلة هي عكسها ومنع التغيير. وكان المجتمع المدني للأفريكان يهدف إلى إقامة مجتمع مفصل، كوزنورني، سياسي يسيطر على كل مجالات الحياة الاجتماعية، واعتزوا السود بمعنا عبء، أرواح، ودينية ومنطقاً، ووثياً، سيفومون هم، على النمط الإرسالي، بتعليمهم، وإحاطهم في المسيحية، وتهديتهم على الطريقة الأوروبية، واستيعابهم، ورجع الضوء التي كانت في سيطرة البيض على السود؛ من البيض كانوا يرعونهم بوجه عام ولا يكرهونهم، وكان ينظر إلى السود باعتبارهم "تفعل" يجب هدانهم، وتدريبهم، واستيعابهم هي نهاية السببية وحديث أقرب إلى التعريبيين في سنوكويد وثقافتهم. وفي ضوء الأعداد الضخمة للسود ومستواهم التعليمي المنخفض، فإن هذه العملية كانت تتطلب أجاباً، ونمسا فروعاً، وليس مجرد منقذ. ولكن السكك السود أدركوا أن تلك العملية لطاً مما يجب بالنسبة لهم. هذا بالإضافة إلى أنه اعترف، في جنوب أفريقيا وفي غيرها، أن البيض، والحضارة الغربية الأوروبية أسمى مرتبة، وأكثر تقدماً، وعليها قيادة وتعليم الآخرين؛ ولم يكن هذا وضعاً ليس فيه مساواة وسببية نفاذية. ونضاً، في ضوء الأعداد وعقبة الحصر، لم يكن

النضال فصحراء أو بدأ السود في تنمية أنفسهم والمطالبة بحقوقهم، وكان لرد مريستاسون للدند هي بحكام الحصار المفروض سوجب تعمير العمري والشمول التي نظام انفرقة العنصرية - على الرغم من أن هذا النظام لم يخل بأي حال من الأحوال وحيدة غير مدعومة بين محمدين الهولنديين والبريطانيين على حد سواء فقد كثير من الجب، بما فيهم الكتيبة الكاثوليكية الهولندية بعضيون مجتمعا أكثر جرأة، وكاملاً.

وكل نتيجة ذلك عبر ثقافة فريدة، فومية- وجانية في جنوب أفريقيا، وبدا من ذلك، تضمنت الثقافة الهولندية، ومحورت حول الخطوط القطبية، والعنصرية، والعرقية. كانت هناك ثقافة السياسية لطيفة العبد والثقافة السيمية لنطقة النين، ثم في عوية الأمر واحدة لطيفة المتوسطة. وكان هناك ثقافة سياسية بضاء، وثقافة سياسية أفريقية سوداء. غير أنه كانت هناك في داخل هذه الثقافات تحجمات أخرى، فكان هناك بين جماعات البيض الهولنديين، والفرنسيين، والبرتغاليين، والمهاجرين الأور وبين من جسدت وثقافات سياسية مختلفة وكان هناك أيضاً داخل هذه الثقافات مزيد من التمايز القائم على السياسات، والدين، والعرقية، والأيدولوجية، والهويات ومدى واسع من الرواى. وفيما بين السود كل شمة وعلى سونسي مناهم سيدي في نهاية الأمر إلى نحت لاجئ لنظام الأبارتيد، ولكن استفاد هذا المصطلح، حتى فيما بين المجتمع الأسود، كان بخلاف اختلاف كبيراً من حيث الموضع، والتدخل، والأيدولوجية، والعرقية، والحنيفة، وترجحه الإحصائي والسياسي. ولا يجب أن ننسى بعضاً الثقافات السياسية المنعصقة تماماً لمجتمعات الأكلات من السود والمسلمين، والمسلمين (خليط من السود والبيض). وعبرهم من الأكلات¹⁴.

فتوضع في جنوب أفريقيا مثل جنوبك، وليس كثيراً واحداً؛ ولكنه لم أيضاً ينسب ثقافة سلبية واحداً، وقومية بكل الصمم المتعلق عليها.

المجتمع المدني والعلاقات بين الدولة والمجتمع

بعكس نظام المجتمع المدني في جنوب أفريقيا ونعزز الأمر السياسية والثقافية التي نكلم عنها من قبل، كما أنه يعكس الاختلافات العنصرية، والإثنية، والاجتماعية الاقتصادية داخل المجتمع.

لذلك، في داخل ثقافة البيض، لا يختلف المجتمع بمعنى كثيراً عما هو عليه في

للمجتمعات اليوتوبية، أو لنزيطانية، أو الأوروبية الأخرى في أنحاء العالم الأول. حينئذ نوكي، وكلمين، وجمعيات من كافة الأنواع، ورفق رياضية، وجددت مهنة ورجل أعمال التي بنى إليها الفرد أو بمنحها ولاءه. وهي تتيح شبكة هائلة من التفرقة على المشاركة ولسد ثغرات المجتمع المدني. والمشكلة هي أن هذه الجماعات كانت، في معظمها، تعبيرية وعصوية على السكان البيض، ومظلومة على السود. هذا فضلاً عن أنه، منذ نهاية نظام الأبارتيد وقرابة خوف والتعزل للسكان البيض، انتهى مال ذلك شروع من المجتمع المدني تلقى، للكثف والمثالي لمجتمع للمنى الأول. وبى إلى تصعب الشديد. وأدى توقف حربة لتحويل على العمل العام الذى كان متوجراً بفترة صوبية بسبب تبطلرة على الحكومة إلى الإضرار أيضاً بالمجتمع للمنى للأفريكان.

وهناك أيضاً (أو كان هناك) تلك الشكك الأكثر فهراً من المجتمع المدني المرتبط حديثاً بنظام الأبارتيد وبالحرث الوطني (الأفريكانى ANPA) الذى ظل مسيطرأ لفترة طويلاً. وقد كان هناك خروج جيداً لحزب يقاسم كل فرد - للتبيل، التضاء، زحل الأعمى، الخ. - ممن أهدوا الحزب، وممن أصبحوا أعضاء من مرحلة أكثر على مر السنين منسئ المسئلة إلا. بر من هذه الجماعات تبنت شيئاً غير عادى فى الأحزاب المينسية ولا سيما التي لها حضور أوروبى؛ فضلاً عن ذلك، فقد اعتبرت الأحزاب اسيلية والمضامات ملحقة بها بوجه عام هزاً عن المجتمع للمنى، وهو امر نوبده. ولكن فى حالة الحزب الوطنى، على مواجهته للتحديات المتزايدة التي تشتم الأزاب، قامت حركة لتحرير توطنى بدعمها المؤتمر الوطني الأفريقى والحزب لتبني على فى حزب - لفراف، إلى جانب أعمال العنف المضربة العائنة من من معازل السود، بإنشاء شبكة ضيقة من جماعات سرية، وجمعية - وغير شرعية فى معظم الأحوال لمواجهة جماعات الإرهاب، والميليشيات تفصفاً، ووحدات الشرطة السرية، وشبكات لتتخصص لمواجهة العنف المتزايد. وغالباً ما كانت هذه الجماعات توصف بالفانسية على غرار عمليات الرووبى لطبيعة أو الكوكلويس كحل أو الميليشيات الخاصة فى لندن الأخرى، ولم تكن هى ما يحبه عندما نتحدث عن لمصنع الفنى. على أنه منذ تبيار نظام الأبارتيد وطرد الحزب الوطني الأفريكانى بدعته الحزب الحركى، نعد اسمهم ممنهم هذه الجماعات. ولتقلتها إلى العمل تسمى أو إلى الاحتفاء من بوجود كلية - رغم أنه مسدداً لك ذلك جماعات - إن إراء متطرفة تعمل فى لفضاع الحانس، بل إنها زيد زادت مع بزوم شعور البعض بأنهم محضرون.

ويواجه المجتمع المدني أيضاً، في مجتمعات المبود، مشكلات خصرة، عند تزايد التصلب
والمعارضة تجاه طمء المعرفة الحصرية في المؤسسات من قرون الثعرون، نظم التمرد عتداً
من السلطات العنية - نقي شام نسميتها نالعتبة: ٥١١٥٥ - هي من معرر التمرد نقي
لجت - وراً رئيسياً في تحدى حكومة الأدرغيف، وكفوضتها، وقد صورت هذه "العتبات على
حظق واسع وبالجمالية في الإعلام الثعري، حيث ظهرت صورة دولة التصغير المسلح فقط
- التحقرة والأسئلة والذي يعرر تحدى من "جاثوت" في ثنوة الصلحة الجوب أفريقية.
وكان لاعتقاد في ذلك الوقت بل هذه المبتات، نقي صورت بشكل مرضى وبن كانت
نستخدم علنا كدوات للتلاعب من جانب الثعرون الوطنى الأفريقي و تحزب تشيوى لى
تجمعات الإرهائية، سوف تشكل اسماً لمجتمع مدنى أورد مفعد بالمشاهد نسا بعث نظام
الأيزرنت".

غير لى، الأهور نم تشه إلى حده نتبحة، لولاً، أنه بمجرد الانتصار في منحة لتصلب
ضد نظم الأيزرنت، فإن المجتمع تمدنى الأفريقي للبود بوجه عام، وقد أصبح سلا هدف
معوى واضع، أو محرد تركيز، أو هدف عبر عامض، أحت فى الضمور، والنسويين
والتواوى؛ وأصبح ما يوحذ الآن محرد جماعات نقل عتداً، وأقل جماعات، وأقل أخذاً بأسلوب
المشاركة، وبلا أى حق فى السطالبة سسلطة معنوية، عما كان عليه خالل سنوات التصلب
العظيم في أوائل التسعينيات من القرون الثعرون. وكثير من الجماعات المدنية التي كتت في
وقت ما واعة بتكثير إما أنها قد أغتقت لبوابها وإما أجبرت على تقليص أنشطتها بصورة
شامة - وهو عكس تماماً مما كان من المفترض أن يحدث بمجرد انتهاء الأيزرنت ونوطيد
الديمقراطية.

تالياً، له كان يوجد؛ في اللدنات بصفة خاصة، مشكلات نألقم شديدة في الانتفال مسن
فكر الرفاق" لى "المواطنين" - أى، النألقم مع التعددية بدلاً من تقوام بحملة شمولية كبرى،
والتكيف بدلاً من المواجهة، وديمقراطية الأخذ والعطاء بدلاً من تمعارك الثورية في الشارع.
وكتت للحركات المدنية غالباً يتم تدريبتها على ليدولوجية الاتحاد السوفيقى وماركسية العالم
الثالث وللتكتبات الثورية، وغالداً ما تكون كتكتبات عيفة، لحركت الثعور في العالم الثالث؛
وذلك فقد وجدت مشقة كبيرة في لتحنى عن هذه الإستراتيجيات والتألقم مع متطلبات
النيرانية والديمقراطية الحقيقية".

ثالثاً، أنه منذ انتهاء الأيزرنت، ورغم بعض الأزدهار للمجتمع المدني، فإن تمرد

الوطني الأفريقي كان يعرض مبرهنه المشددة على الجماعات النديجة نه؛ الفعاليات العمالية، جمعيات الشباب، جماعات الفلاحين، جماعات نساء، وهكذا. وقراب الحزب وانحكمة من نعضهما نعض واندماجاً تقريباً في وحدد واحدة، وقد سعى المنظم الوطني الأفريقي إلى تحويل منظمات النجمع المدني إلى وكالات لحكومة المنظم، وغالباً ما كان ذلك على حساب استقلالها الذاتي وحريةها، ويوجد حالياً منجم مدني مستقل ذاتياً جيداً إلى جانب نجمع مدني هامع تصورده مرابده لنومر الوطني الأفريقي أو نسيطر عليه الدولة.

رابعاً وعم، انقبض نرىنا، وفي غيبة استمارات حددة كثيرة وبعده فمسرح عمل، فامت بعض جماعات المنظمات التي ظهرت بعد انقضاء على الأستاريتا، بالنحول إلى عصبات إجرامية، أو تكالات لاندرك، ونداعة، بل حتى إلى منظمات إرهابية نغود بنفسها تنفيذ قتلون لصالح الأرضي أو للمشاركة العمالية، وقد أدى ذلك إلى زيادة مروعة في الجريمة والحدف وإلى نضارع في عمليات نغروب البيض في ذات الوقت، مما يعني تقراز الجماعي والمنصاعد لطبقة المهنيين، والنزبيين، والمفكرين، والفنيين، وأصحاب النشروعات الاستعمارية والتي لا نتمتع جنوب أفريقيا منذرتهد لها والتي يهدد باحتمال تحول البلاد إلى مجرد بند آخر في قفيز ونثرنا.

خاصاً ظاهرة الكوربورالية؛ ففي بعض الحالات منحت لحكمة التي يسيطر عليها نود ما يشبه الاحتكار الفعلي لبعض الجماعات المعنية لنوداء التي نغضتها (بطلق عليها أحياناً اسم النراقية للزبطا) بحيث نصبح فائرة على النسخرة على نطاق كامل من المجتمع، وهي حالات أخرى، مثل المزارعين نوداء، نشأت الحكومة فعلياً ما هو أقرب إلى جماعة منجم مدني من لا شيء من أجل من، نراع معين في المنطعات أو منع جماعات أخرى، غالباً عبر حكومية، من شغل مواقعها، وبالنسبة لمنطعات أخرى، والتي ربما نكس استمراراً للنوجه نالينتي بعض الفدة السياسيين؛ بدأت الحكومة في نستخدم جماعات المجتمع المدني قليلة العدد لسيطرة فائرة من أعلى بدلاً من المنظمات الشعبية الناشئة التي شارب الفرد من لسط، وتبدو الحكومة في بعض الأوقات كما لو كانت لا تفصل مجتمعاً مدنياً على قدر كبير من الديمقراطية والتعددية، وإنما تفصل مجتمعاً منسياً للديمقراطية المركزية، من نوع حاضر أو كوربورالي، ذلك النوع الذي يساند الحكومة أو الذي نمنضيع لى نسيطر هي عليه أو نختاره.

سائماً، وربما الأكثر إثارة للحدف، أنه كانت هناك خنسة كبيرة بين المرابين المحادين

في جنوب أفريقيا من أن المؤتمر الوطني الأفريقي لنحكم، الذي لم يكن تاريخه ديموقراطياً
 ذلك، فبعد من العتبة الديمقراطية المعقدة والتي تستغرق وقتاً طويلاً ويعتبر حكم الجنوب
 الواحد كما في زيمبابوي، وإدراج الجماعات المفضلة لديه كمؤسسات مشاركة تحت سيطرة
 تحزب، ولتحرك الاقتلاع أو العضاء على كل جماعات المجتمع المنسفة، واستبعاد
 فقط للجماعات التي كانت بالفعل قوة معتمدة على القوى الأفريقي أو السلطة التي يستطيع
 السيطرة عليها كوربورايا بالفرعيب والتزخرف، وهم يستخدمون بالفعل إجراءات سرية
 وسلطوية لاقتلاع بعض الجماعات وفرض جماعات أخرى بأسلوب غير ديموقراطي إلى حد
 ما، أو إلغاء التوجه عن بعض الجماعات المجتمع التي - أي مجتمع الأعمال في حالتنا هذه
 - سواء لعدم تعريضه بصورة كافية بالتمويل الاقتصادي أو العمل على تمكين السود
 داخل الاقتصاد.

ونمة سمة لا يلتفت إليها عند مناقشة المجتمع الديمقراطي في جنوب أفريقيا، وهي مدى
 سيطرة العنصرية عليها حتى الآن. فمثل ذلك نرى في جنوب أفريقيا - هذا البلد الذي
 يعتبر أكثر دول أفريقيا حداثة ونفعا - معضون تحت لواء منظمات قومية، وبعض هذه
 الجماعات العرقية، ومعظمها ريفي، يعتبر ذلكم أفريقيا في تفصيل واستفاد ذاتي.
 وعصب تحول إلى أحزاب مساندة أحدث أو جماعات مصانع مساندة عن حكومة الموممر
 الوطني الأفريقي وغالباً ما تكون معارضة لها. وسرل نظام شيوخ القبائل هو العنصرية
 المساندة في اختيار القادة داخل هذه الجماعات.

وعلاوة ما تطالب القومية مع التقليدية والتخلف، وبعض الجماعات تمرر الحكم الذاتي
 إلى حد بعيد، وقد حاولت حكومة الموممر الوطني الأفريقي تسلي الطرفين العمل على اقتناع
 هذه المجتمعات القومية ببنية شكل علماني من الحكومة يحمي على وجود مجال محلية للمرض
 يرأسه عمدة، والتي ستكون بلا ريب تحت سيطرة المؤتمر الوطني الأفريقي. غير أن هذه
 الفكرة لم تنجح حتى الآن نظراً لأن الكثير من القيادات القومية رفضت أن يلبس تخصص
 وزعمتها، وبمقابل اعتبار السلطة نظامية غير حديثة من ناحية، ولكنها من الناحية الأخرى
 أصيلة أيضاً في هذا المجتمع؛ وإذا ما أخذنا بحدية فكرة أن المجتمع المنقسم، كما يظن
 معتمراً، فلا بد من أن يفرض على حدود أصيلة تمت في الداخل، فمن ثم ينبغي لنا أن نأخذ
 القومية مأخذ الجد، ما دما هي الخطر الأفريقي - حتى وإن كانت جنوب افريقيا¹⁸

وهكذا فإن النتيجة النهائية للاطاحة بنظام الفرق العنصرية وإقامة حكومة يسيطر عليها

السود لم تكن لا تضرع الفئوج للمجتمع المدني في حقه ما بعد نظام الأيزنباين بل سألوا كل صموره وشفند بل وديوته صنف. و لأن وبعذ الفاسياء منحمة الصمات صند تعرفه العصرية، بتسائل الكثيرون من أعضاء المجتمع المدني تسايق: ما هو مستوى استمرار نشاطهم في هذا المجال؟ وتجدير بالأهمية أن انداز المجتمع المدني ليس حقة ما بعد "الاناريتيت عد تحده في مجتمعات لينص والسود على حد سواء، فدر هناك تحاهد مسز لجا نحو النوع في المجتمع المدني الكورنيوتر وبعذ ندر نظام حكومي، بتدلا من الانعاء عنه بتر مسرقة مدنية حقيقيه مدنية وشعر لندة ندمة، وأخر من ذلك، ان المجتمع المدني اندى مرز ل مستمر خارج مسبرو الشولة، حد في الانقسام والتكثت وبعذ لا يكون شكيليا بفرحة كمره، شتعب وترهب في تر يد، وتبين في ناقص، وبتدر الفصل بين الشطو، والسود والشوس حقة من حقائق لحداء، وبتدر عرفون على أن ذلك الكثر من الإحضر تكامنة و... الوصع ليس مؤند لجة يعبر منه شتم بالشركة على شيو تنزيقتي، بل ان بعض شامين شعم إلى حد نقول بأنه لا يوجد حتى الآن مجتمع مدني حقيقي في جنوب أفريقيا، وأنه مادام المجتمع المدني هناك يعكس تلك الانداهات لعرقيه لصا ذه، فإنه لن بعيد الطريق ما بعد بداية ديسر حبة"

السياق الدولي

في ثده انداء الصراع ضد نظام الشفوة العصريه (الأيزنباين)، كان كابر مسر جماعات المجتمع المدني الدولية تعمل في جنوب أفريقيا، وكان من بين هذه الجماعات جماعت ديمو، ومنظمات لحقوق الإنسان، وجماعات من السود والأفارقة الأمريكيين، والمنظمات الرسمية للحكومة الأمريكية (المنحة العويبة من أجل التطور ليطية National Endowment for Democracy (NED)، معهد الولايات المتحدة للسلام (US Institute of Peace (USIP)، (الح وكثير غيرها، وكانت هناك قصة شتق لعمادة؛ وكانت القضية بتدو عدالة، وشخصية منظمات المجتمع الدولي الأمريكية والأفريقية متعددة الأطراف لأداء مهمتها.

عبر أنه منذ ذلك الوقت حدثت أشياء كثيرة، القضية أنجزت بنجاح؛ وشتم لتصل الأيزنباين، وإقامة حكم لأعلية، وهكذا فقد تراجع الاهتمام الدولي بجنوب أفريقيا؛ وبالمثل تراجعتم أنشطة جماعات المجتمع المدني التي كانت مهتمة من قبل، وبعين سحب التمويل

الخارجي، والتدعيم القضي والبيروني. في واقع الأمر، أحد الأزمات الرئيسية في تدهور وعدم استقرار صناعات المنظفات عبر الحكومية والمجتمع المدني بشكل عام في جنوب أفريقيا. وأصبح على كثير من جماعات المجتمع المدني في جنوب أفريقيا الآن الاعتماد على نفسها فقط، ويعكس سقوط ذلك العدد الكبير منها في منتصف الطريق إلى أنها كانت إلى حد كبير من صنع المجتمع المدني أولاً وأخيراً. تنقل إلى فائدة نظرية أصلية قوية. هذا في الوقت الذي نضج فيه عدد كبير من الأشخاص الذين شككوا في وقت ما عصب المجتمع المدني عن هذا القطاع وتولوا وظائف أكثر ربحاً. وغالباً ما تكون مستفاداً على أساس المعصومية في الحكومة أو وظائف مدنية.

وعلاوة على ذلك، فإنه بمجرد العناء عنى تضاد الأيديولوجيات (partheid)، وإقامة الديمقراطية، اصعب المعونات الخارجية عن دعم المجتمع المدني والحسب نحو تنصيب الانفصالية وتشرعات الحكومية الجديدة. وبعد الإحباط من نشوء الانتصار في المعركة ضد الأبرتيت على الجارات السياسية والاقتصادية الصعبة التي يعيها الواقع، استخفت الحكومة لكثير من جماعات المجتمع المدني ككبير فداء وألفت اليوم عليها إما لعدم إقرارها بقدرة كبير - في حالة مزاحمة مرض الإيدز أو تدهور الاستثمارات - أو تعطلها في العمل وفق سياسة الحكومة. وفي الوقت نفسه فإن موقف الحكومة كحاد مرض الإيدز - والتي تمسورت أنه من امرأة عريضة عليا، ورفضت الاعتراف بالعلوم الطبية التي تدعو إلى اكتشافه وعلاجه - قد أدى إلى تنويه سمعياً في أعين كثير من مضمعات المنضاد عبر الحكومية النوايا. ويشير لتسار تعونات وقفه الاعتماد من جانب المجتمع المدني بتورده إلى مدى تكب هذا المجتمع وعدد التمولين عليه، بينما يشير التدهور في مجالات كثيرة في المجتمع المدني في جنوب أفريقيا إلى أي مدى يظل ضعف المجتمع المدني هناك.

خاتمة

كما انتهى إليه طالما السياسة حتى كوتر Hennie Kotze وبيير دي توي Pierre Du Toit في بحثهما الاستطلاعي، فإن جنوب أفريقيا لم تعد الآن ذلك البلد الموعود أو الديمقراطية الليبرالية القائم على مجتمع مدني قوي^{١٢}، ومع ذلك فإن أشكال تعداد التغييرية والتعداد المساواة لسيما تراث واسع في جنوب أفريقيا في محضرات لسود والبيض على حد سواء، وهناك انخفاض

في مستوى التمسح العيالي فيها بدرجة لافتة للنظر، وقد وجد، بدلاً من ذلك، مجتمعاً متديناً ضعيفاً ومنظماً على نفسه وبضام حكم لا يستقر على قرار حيل ذلك أو حتى فيما يتعلق بإحداه نفسه في المستقبل. وأصبح للمجتمع مستقلاً بشكل مثير، بدلاً من وضع يسوده الإجماع والسلام. ووجدنا مجتمعاً متعدد الانقسامات، مجتمعاً ذا ميول تقليدية Balkanized (تقسيمية) ويشتم بالعرف، ويمتد بمسائل مالية، تنظيمية، ومجتمعا شيئاً يعادي بعضه البعض الآخر في بلد منقسم على نفسه، وحكومة وجئت وما تزال نجد مشقة في التألف مع الشعب، وأحوالاً متديناً مرتبطة بشدة بجماعات سياسية حزبية تدخل في صراعات فيما بينها عبر حضورية على الإضيق، ومجتمع مستغفل ألياً، ونحني به أحطار التمزق، ذلك علاوة على أن استمرار الصراع والتوتر العرفي من شأنه أحدث مزيد من الأضرار للمجتمع المدني لعدم والتجولة دون ظهور جماعات جديدة، ونفق العائل على أن مجتمعاً متديناً حقيقياً (تغير ألياً، وتعددياً، ومستقلاً ذاتياً، ويمقر ألياً) يزال غير قائم في جنوب أفريقيا، وأنه إلى أن يقوم له قائمة. صوف نضرب الشارة نظام الحكم في جنوب أفريقيا على الهواء غير الديمقراطية، ومن الواضح في حنة جنوب أفريقيا، التي تعد أكثر دول أفريقيا تنصاً، أن عقولنا أن المجتمع المدني ليس هو العلاج الحاسم صحيحة؛ وفي الواقع، فإن الوضع الحالي ألي أسوأ من ذلك بكثير، وينوصا عنه إلى حد بعيد.

وقد يكر من استعراض أن يحدث شيء من هذا وربما يصاب حسنة أو تلك الذين اعتقدوا أنه مجرد شعور عام حكم الأيزيد وبأني السود لتأخذه، صوف بحسن، دون ريب، إندهار لتسخر ألية والمجتمع المدني. وتكرر وقع الأمر أن التوتر شديد كما كان دائماً في جنوب أفريقيا من به قد يتدفق إلى حد العنق، وأن سونة أحزاب الواحد والحرب الأهلية أو كلبهم، أن لسد غير من المنص، أن غير الحزبية شريفة بمجرد تحفظ نهضة الأجد - سلطة نسوية - وحدها أن التماسك بقتل أعداء قد تنقص، بدت في تفسير ذلك الظهور بنصحة تنص مختلفوا على به وصل أنه توتر وتدهور واضح، لتبرز في الوحيات المتضاربة خصائص من الأخرى؛ والتحدث نعمه فيلر؛ والتكلم بترجيع، التجربة، والتمسك متفردة نسبي كس حائل، وتزايد في الصلابة والعداء، وتلفوا غير في الاستمرار، وإقرار أن الأمر والبعث على حد سواء، ذلكمeyer نقية والمجتمع المدني وتعين تحت العاصم على حد سواء.

وإن ما انفك الأمر، في دافوق حدهم، إلى تزايد الأخرى ألي فورا، أفريقيا، جد لي وضع المجتمع المدني منير لتأخذه، على الأقل بقدر تقدر، ولكنه أقل نقولاً، وإنه نجد عندنا

من جماعات المجتمع المدني التي تعتبر إلى حد بعيد لحكام اللوكالات التعاونيات الأجنبية الأمريكية أو الغربية، وتفتقر إلى الدور التعليمية، والتي أُسست بالتحديد لعرض تطهير بيطري طيب أمام الجهات الأجنبية المتاحة للمساعدات واختاب لمواليهم، ولكن ليس لديها أي اهتمامات. أو تولاها في الآونة الأخيرة تصبح منطلقات تنشأ أصلاً من الداخل، وشعبية وبسوف لتؤسسه حقيقة. ثانياً، أن هناك عدداً كبيراً من جماعات المجتمع المدني الحسية أو المرتبطة تاريخياً بالإنسانيات أو الكنيسة وغالباً ما تكون ديمقراطية وإيمانية التوجه ولكنها مستهدفة للضعفاء وقبلة التمويل، وغالباً ما تكون عرضة للهجوم من سلطات الدولة أو الأصوليين الإسلاميين. ثالثاً، أن هناك جماعات المجتمع المدني كوزبورتية أو تلك التي تنشأها الحكومة والتي غالباً ما توجد أينما من أهل الحصول على أموال، ولكنها بمثابة دعوات للضم للحكم الاستبدادية، أو لإعطاء مظهر الديمقراطية دون أن يكون لها وقع ملموس. وأخيراً، هناك جماعات المجتمع المدني أصيلة وسليمة، عتياً ما يكون في شكل منظمات عرفية أو قبيلة، والتي تقدم العمل قدر من الخدمات الاجتماعية، والترابط الاجتماعي، والعملية لأمنية والفضائية. الحج، ولكن غالباً ما تنجم بأنها كإثنية أو تقليدية وتعرض كثيراً للتكفل عن سياساتها عن أهداف حكمها ذاتها أو الجيوت الدولية لتدخلة للمساعدات وجماعات المجتمع المدني. إن وضع المجتمع المدني في أفريقيا جنوب الصحراء ليس صحيحاً، وربما يكون أحدًا في التدهور وليس في تحسره.

إن نقيض التماثل يفتقر مع نقيض أورفيس Stephen Davis. ففي اعتقادي أن نعرض المجتمع المدني في أفريقيا جنوب الصحراء كإحدى حيفا إلى حد بعيد بحيث يعكس إلى حد كبير تعاليم الغربية، وفي الوقت نفسه طنّب معه أكثر مما ينبغي (أن يكون قاعدة جديدة شامعة لطفة وتسمية). ولكن التصدير حقيق المجتمع المدني في إفريقيا جنوب الصحراء يجب أن يثنى على العلاقات بين الرعي والتبعية، والسياسات التقليدية (الرومانسية) القبلية والجزرية، والمنظمات العرفية، القبلية، بل وربما بين الجماعات الأخرى أيضاً؛ وتعيينات المتخاضة أو القوات المتخاضة. ومن الواضح أن معظم ونهين كل هذه الجماعات أو اللوكالات بيطري طيب. ومن ناحية الأخرى هناك كثر ما فعلت لا تضر نظام المجتمع المدني في أفريقيا جنوب الصحراء. وهكذا، فإن يمكن أن نخلص، كما خلص أورفيس، إلى أن المجتمع المدني لديه أسس قوية في أفريقيا جنوب الصحراء، قوية بما يكفي، وهو بحاجة الأخرى. أنه في الماضي أيضاً قد يفتقر نظام التعددية المتعددة كما نأخذ.

الملاحظات

1. For the general background see Basil Davidson, *The Black Man's Burden: Africa and the Curse of the Nation State* (New York: New York Times Books, 1992); Ali A. Mazrui, *The Africans: A Triple Heritage* (London: BBC Publications, 1986); Naomi Chazan et al., *Politics and Society in Contemporary Africa* (Boulder: Lynne Rienner, 1992); John W. Harbeson et al., *Civil Society and the State in Africa* (Boulder: Lynne Rienner, 1994).

2. *South Africa: A Country Study* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1981); Crawford Young, *The African Colonial State in Comparative Perspective* (New Haven: Yale University Press, 1994); Michael Bratton and Nicolas van de Walle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

3. Jannie Gagliano and Pierre Du Toit, "Consolidating Democracy in South Africa: The Role of Civil Society," in Hennie Kotze (ed.), *Consolidating Democracy: What Role for Civil Society in South Africa* (Stellenbosch, South Africa: University of Stellenbosch Press, 1996), pp. 47-73.

4. Tracy Kuperus, "Building Democracy: An Examination of Religious Associations in South Africa and Zimbabwe," *Journal of Modern African Studies*, 37, 4 (1999), 643-668.

5. Geneva Overholser, "Africa's Growing Pains," *The Washington Post* (October 17, 1998), p. A21.

6. The quotes are from Robin Wright, "Africa Faces Crises, Bleak Future," *Los Angeles Times* (August 27, 2000).

7. Thomas L. Friedman, columns in *New York Times* (April 28 and May 2, 2001).

8. Kuperus, "Building Democracy"

9. "Nigeria," *Financial Times Survey* (April 9, 2002)

10. Pierre Du Toit, *South Africa's Brittle Peace: The Problem of Post-Settlement Violence* (London: MacMillan, 2001)

11. Louis Hartz (ed.), *The Founding of New Societies* (New York: Harcourt, Brace, Jovanovich, 1964).

12. J. Dunbar Moody, *The Rise of Afrikanerdom: Power, Apartheid, and the Afrikaner Civil Religion* (Berkeley: University of California Press, 1993).

11. Pierre Du Toit, *State-Building and Democracy in Southern Africa: Botswana, Zimbabwe, and South Africa* (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1995).
12. Wilmot James and Darie Caliguire, "Renewing Civil Society," *Journal of Democracy*, 7 (January 1996), 55-66; Daryl Glaser, "South Africa and the Limits of Civil Society," *Journal of Southern African Studies*, 23 (March 1997), 5-25; more generally Marina Ottaway, *Africa's New Leaders: Democracy or State Reconstruction?* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment, 1999).
13. Glenn Adler and Jonny Steinberg, *From Comrades to Citizens: The South African Critics Movement and the Transition to Democracy* (London: MacMillan, 2000).
14. Adler and Steinberg, *Comrades to Citizens*.
15. Du Toit, *Fragile Peace*.
16. Jon Jaler, "Tribal Ways vs. Modern Government: South Africa's Ruling Party in Conflict with Age-Old Tradition," *The Washington Post* (December 18, 2000), p. A1; also Pierre Du Toit and Lennie Gagliano, "Strongmen on the Cape Flats," *Africa Insight*, 23, 2 (1993), 102-111.
17. Hennie Kotze and Pierre Du Toit, "The State, Civil Society, and Democratic Transition in South Africa," *Journal of Conflict Resolution*, 39 (March 1995), 27-48.
18. Kotze and Du Toit, "The State."
19. Clarence Page, "After Apartheid," syndicated column, *New Bern (N.C.) Sun Journal* (July 19, 2000), p. A6.
20. Kuperus, "Building Democracy."
21. Richard Cornwall, "The Collapse of the African State," in Jackie Callers and Peggy Mason (eds.), *Peace, Profit, or Plunder? The Privatization of Security in Year-Torn African Societies* (Pretoria, South Africa: Institute for Security Studies, 1999), pp. 61-80.
22. Stephen Otis, "Civil Society in Africa or African Civil Society?" *Journal of Asian and African Studies*, 36 (February 2001), 1-29.

شرق آسيا

إن شرق آسيا بيا واحدة من أكثر الاقتصاديات والنشطات انشطة والفعالة في العالم فهناك اليابان التي أكبر اقتصاد (بعد الولايات المتحدة) في العالم وحسب من أكثر بلدان العالم رخاءاً وارتفاعاً في مستوى المعيشة. كذلك فهناك كل من كوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، وسنغافورة، وتايوان إجمالاً في النمو الاقتصادي على مدى الأربعين عاماً الماضية. حيث أنه كانت في وضع السبيل من ثمر الثغور لا تزال من بلدان العالم الثالث ولكنها تقرب بعد ذلك كما تحظى بتدفق آخرى كانت تسبقها (وهو أمر نادر نسبياً في تاريخ السنوات من حيث التزود، والتي طفت ثالثة عموماً على مدى السنوات الستة الأخيرة) وتحتل مكانتها بعد ذلك بين البلدان التي يصنفها تلك لتبولى ذات الدخل المتوسط. كما شهدت بلدان أخرى مثل ماليزيا، وتايلاند، والفلبين، وإندونيسيا، والتآن الغيس، وفيتنام، وسينغافورة اقتصادياً راسخاً ولكنه على خلاف غير منطقيه وبصورة أقل تأثيراً وانها من بلدان السابعة.

وإذا برقع المرء أن يكون من هذه الاقتصاديات النشطة قد تحدث أيضاً في تطويز مجتمعات منية نشطة، وهي قد جعلت ذلك إلى حد ما. ولكن مغارته تغرب أوروبا أو أمريكا الشمالية، ولا سيما بالنسبة لسيروا المتحدة الاقتصادية الاقتصادية، مازال المجتمع المدني في شرق آسيا في تحت الأكلان ضعيفا دون فربه [من حيث أنها استبدادية، وبيروقراطية، ومركزية في صنع القرار]. وحضرمات صميفة هي العقولة المستخدمة بشكل عام لتخصيص الوصع. والسؤال الذي نواجهه هنا هو لماذا يظل المجتمع المدني في شرق آسيا ضعيفا رغم النمو الاقتصادي تعثرنا إعجاب، بل غير العادي في هذه المنطقة.

بيانات اجتماعية اقتصادية

يوجد في شرق آسيا واحد من أكثر الاقتصادات تقدماً، وأكثرها توسعاً في العالم. ويضم لنا جدول 2-1 بعض البيانات الأساسية عن اقتصاديات المنطقة، ومستويات التحديث الاجتماعي فيها، وترتيبها بين دول العالم.

والمرء ليتوقع، بدءاً على نظرية التطور، أن يكون دول هذا الترتيب الاجتماعي العالي مجتمعات منية متقدمة أيضاً إلى حد بعيد. ذلك أن هذه هي الهندس - على الأقل تلك التي في أعلى الترتيب - التي يوجد بها صنعة عريضة كبرى إلى حد ما، ومستوى مرتفع من معرفة القراءة والكتابة، ومستوى مرتفع من الحضرة، ومعادلات بطانة منخفضة، ومستوى منخفض من الفقر في توزيع الدخل، والحدائق منتظمة، وديسوطية فعنة، ونسبة أيضاً نظرية تكثرون، على الأقل كما تعرف في الغرب والقائمة على النموذج الغربي، إلى نوضع أن يكون - لبدأ الشأن مجتمعات منية قوية أيضاً.

غير أن التحليل ليس كذلك، ففي واقع الأمر، أن المجتمع المدني في شرق آسيا يشهد حالة شديدة الضعف. أو - إذا عبرنا عنه بمصطلح إنشائي، فإن المجتمع المدني في شرق آسيا يجيز صعباً لتطور سبيلاً معزولة مستوى تنمية الاجتماعية الاقتصادية له.

عناصر الثقافة السياسية

لا يوجد في شرق آسيا على عكس الولايات المتحدة، تاريخ للمجتمع المدني بالمعنى الذي كينيتي أو السامبسون، الذي يجيز له وجود - شيكات من المشاركة الشعبية أو على مستوى القاعدة الشعبية. ومعظم بشأن شرق آسيا التي جرت دراستها هذا منظره إلى حد يستقر على التنبؤ، من حيث عيوب التجربة، وغياب الموجهات المباشرة، ومن حيث العلاقات بين الأفراد التي تخبرنا - أصد - تنزاع، غير أن المجتمع المدني بمعنى وجود شيكات واسعة من المجتمعات المنسقة التي نحلل موفقة، غير العر - والذوية والتي تكون سفانة كسج - لجماع منظمة لحكومة، محلية إلى حد بعيد.

ولابد أن ندرك، بالطبع، لا يوجد في معظم آسيا، معادل نظري تعاطفهم وثقافة مثل عام (كما في لصالح العام)، أو مدني، أو حتى مضمين، والزجاجة القياسية لكلمة عام في اليابان هي *kyō*، وهي مشتقة من أحد الحروف الصينية (مما يعني أن لها المعنى نفسه بترييد

الجدول ٦-٥ مؤشرات شرق آسيا للتنمية الاجتماعية الاقتصادية

نشد	اجناسى نسبة من جماعى النسج العومى	حبب العوم من جماعى النسج العومى	نوسط العوم		معرفة القراءة والكتابة	حبة النسج العومى	نربب نصيب من جماعى ننتج العومى
			ذكور	إناث			
شون	٤٠٧٨,٩	٣٢,٢٣٠	٧٧	٤١	١٠٠	٧٩	٦
سفقورة	٩٤٠١	١٤,٦١٠	٧٤	٧٩	٩٦	٨٨	٩
هونج كونج	١٢١,١	٤٣,٢٢٠					٢٠
كوريا الشوية	٣٩٧,٩	١,٤٤٠	٧٦	٥١	٩٩	٩٦	٥١
تايوان	١٢٠,٠	١,٤١٠	٧١	٥٠	٩٩	٩٣	٥٠
ماليزيا	٧٧,٣	٣,٤٠٠	٧٠	٧٥	٩١	٨٧	٧٢
تيلاند	١٢١,٠	١,٩٦٠	١٦	٤٨	٨٢	٦١	١٠٦
الفين	٧٨,٠	١,٠٢٠	٦١	٧١	٩٥	٩٤	١٣١
الصين	٩٨٠,٢	٧٥٠	٦٨	٧٢	٩١	٧٤	١٤٠
تونسيا	١١٤,٤	٤٥٠	٦١	٦٧	٦١	٥٠	١٤٠
مبانر	٧٥٥		٥٨	٦٢	٨٩	٧٩	٢٧
		أو أقل					
بنده	١٥٠,٢	٢٧٠	٦٤	٧١	٩٥	٩١	١٦٧
(بورما - ميا)							
كمبوديا	٣٠	٢٤٠	٥٢	٥٥	٥٧	٦٠	١٨٦

المصدر: البنك العالمى، تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٠ - ٢٠٠١.

١٠: ينادى مصففة نصيبه شونياً من حيث نصيب العوم من ننتج.

١١: تشير ن شونك شونى.

فى جمعب انحاء شرق اسيا) التى ننتج فى الحكومة أو السلطة الحاكمة أكثر مما ننتج إلى عاد . ومعظم اليابانيين، عندما يسمعون كلمة "ك"، يفكرضون أنها تعنى الحكومة أو الدولة، أو بيزوفراطوية الدولة بصورة أكثر تحديداً. ولا تعنى كثيراً المنظمات العامة أو الشعبية أو على مستوى القاعدة الشعبية. وسازر جمهور العمد الشغنى العومى غير مألوف كثيراً فى النان. و تعنى نصمفى نواصح ذلك، بالنسبة لليابانيين والشوق أسونين الأخرين، أن مصالح الدولة ننتج نحو اليمينه على تصدح العامة، مما نادى من عوافف سلطيه بوجه عدم على المجتمع العومى، وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد.

وبالمثل انطلق ذلك على كلفي منفي و مجتمع، فمصطلح منفي في شرق آسيا يعول إلى الإشارة إلى العلاقات المتعددة القديمة جداً والتسحيحة بين الأشخاص. وبوضوح أنبوبين للسلوك اللائق. وهي ذليعة من الاحترام والخضوع والتذرع التزمي. وذا تعطسوي كثيراً على معنى منفي أو المشاركة للشمية في الشؤون الحكومية، وبالمدن بالنسبة لمصطلح مجتمع، الذي ليس له مرادف في ترجمته إلى اللاتينية أيضاً. بينما KC هو مفهوم يعني ضمناً علاقات زلية. مترجمة هرسياً، من أعلى إلى أسفل، فن مفهوم مجتمع، الذي يشير إلى روابط ثقافية بين وحتى عوفيه بين الأشخاص، هو مفهوم غريب أيضاً في ثقافات شرق آسيا. وقد تم تجربة مجموعة كبيرة ومتنوعة من الكلمات والجمل قبل أن تصبح كلمة dakka شائعة الاستخدام كمرادف، فياسي للكلمة مجتمع. وثمة ثلاثة مرادفات أيضاً في تلك عصر لمصطلحات مثل عدم، وعدمي، ومجتمع من ثلاثة اللاتينية ولغات شرق آسيا توجه عدم. ذلك أن معظم الأمريكيين، وبالطبع، جميع دعاة المجتمع المدني يؤمنون أن التولية الديمقراطية الحديثة تقوم على أسس قاعدة قوية لمجتمع مدني يستجبل فيه الاستعداد عن مفاهيم مثل عدم أو الصالح تعلم. ولكن في شرق آسيا حيث الأيمن تاريخياً الكونغوشونية، والتذرع التزمي، من أعلى إلى أسفل والحكم الاستبدادي. فمن مثل هذه المصطلحات الأساسية لما أنها عبر بحرزة والتاريخاً وبما أنها تحمل معانٍ تختلف عن معانيها في السياق الأمريكي أو الغربي.

والسبب في ذلك هذه المصطلحات أو عدم اللغة منها في شرق آسيا هو أن التدمير لطيفة تكراً، وما يمانحها من ضروريات مفاهيم المشاركة الشعبية أو على مستوى القاعدة، كالقائد، شعبية كثر وطويلة من التمهيدية وهي مفهوم جديد في حد ذاته، وربما قد يمتد بسدور بعدة معانٍ. بذلك ذلك أن اللغة الإنجليزية في شرق آسيا تمتد إلى أحسن المستويات والبراءة عدمية. ولا يوجد في الكونغوشونية وذا في النظرية التولية على حد سواء مفهوم الشعب وذا لمجتمع مدني ولا حتى الديمقراطية. وبذلك من ذلك، فإن الاعتقاد على التفرقة في المصطلح كان في التباين النظرية التولية، أو بروفراطية التولية، أو الموقوف الحك منسب. والآن أن التفرقة بين معنى وان كان التفرقة، من أعلى إلى أسفل، وليس العكس من أسفل إلى أعلى. وكسر التفرقة (ومثال) أن الحكومة وحدها هي التي تفر على حكم على ما هو في نصائح عدمية، هكذا فإن مفهوم التفرقة الشعبية يفر من تغلبت تفر وصعباً، مع KONGSHI في الغرب، والتي تعرف فيها الحكام التولية تعاضد، ولا يصبح

بالصراحة إلى الرجوع إلى المهادير أو التأسيس بشأن قراركه، ومن ثمة فإن المجتمع المدني كما يعرفه الغرب ليس موجودا ولا مرغوبا فيه.

وفي هذا السياق قد يأخذ بمفهوم التأسيس من أعلى إلى أسفل، تصبح أي محاولة لتأسيس شوق آسيا في ضوء المجتمع المدني مألها إلى الإخفاق، فالحكومة، في ظل الدولة العرفية لخطية أو الاستبدادية في شرق آسيا، تمثل تلك وهي السلطة التي تعتبر تجسيدا للجمهور، بينما يعتبر الناس مجرد تابع في هذا الفضاء، تكبر، ربما بحق تهم السعي وراء مصالحهم الخاصة ولكن ذلك يتبعها في ظل السلطة الرسمية أو سلطة الدولة. وإلى أن يتم انقلاب على هذه السلطات التأسيسية الراسخة تجاه فوق وتحت مكانة السلطة وازدراء الجمهور، وإلى أن ينتشر التأسيس من الشعوب ذاتها لتتحقق الديمقراطية ويصبح هناك قيمة للفردي والجماعي أيضا، فمن غير المحتمل فهم مجتمع مدني قوي.

في جميع ثقافات الشرق وشرق آسيا تنقلت عبر التاريخ قواعد محكمة لتفسير العلاقات بين الأفراد، بما في ذلك العلاقات بين الحكومة والمحكومين، غير أن معظمها تقريباً لم تعريفا على أساس الترخيص التفرعي من أعلى إلى أسفل، فالأفراد والشخصيات والأصناف لم تكن متفوقة ولكن ليس بالضرورة متساوية، والعلاقات بين الأعلى والأدنى متولدة وصحة تمديد كرامة صاحب الميزة الأعلى وتصغير من يعرف اشخاص الأخرى عزلة، ويهيئ قياد، وأصحاب الميزة الأعلى حساسون بوجه خاص إلى تحديات أو استهداف جفني أو محدد من يصعب الاحتجاج والتأثير السياسي مع تعزيز التعبير السلطوية وأخير تعب جماعات المصالح أو السرملة والأخذ والعطاء فيما يتعلق بالمجتمع المدني، وتالياً من صميم محت المبدع لخدمة، وهذا طبيعة الحال، كما في تجريب، مع فتوح المصغر حية التي المتوقعة، ولكن نوع المبدع التي تطبق ميزات الفرق التي عدهم لتسلسل من أعلى إلى أسفل، والبيروقراطية، والبيروقراطية، والبيروقراطية.

فيما من مجتمع مدني -الجمهور-، أضحى يتغير على معظم سلطة شرق وحضور تدوير سياساتك من مؤلفات العلاقات بين الواسع -التابع على نحو كبير أو أفضل من تحتها، ففي الصين، سنتا 1997 و1998، التي منبها 1995 و1996، والتي كانت في ذلك الوقت، في آسيا بالقرن، والعرفان بالتعمير، والتعمير، والتعمير، وفي الصين، هناك حساسية بالجمهور، والتعمير، والتعمير، والتعمير، وهي نوع من التعلق بالشرق، والتعلق بالشرق، والتعلق بالشرق، والتعلق بالشرق، وفي كل من آسيا والشرق، والتعلق بالشرق، والتعلق بالشرق، والتعلق بالشرق، والتعلق بالشرق.

تتابع معتدلة من المستوى تخطى إلى المستوى القومي، القائمة عدد على الصرح الشهير من أعلى إلى أسفل. كذلك يوجد في بورما (ميانمار الآن) وثلاث سنوات من علاقات الشعبية - وهي إلى حد ما المعدن الوظيفي لتعضيم المدني - ولكنها أقل بحكام في تشجيعها وغالباً لا تتضمن أكثر من سعيير التمسك. بدون شبكة محكمة وقوات رعية من أعلى إلى أسفل، كذلك تعتبر عقلية، واعرفية، والإقليمية من مكونات المجتمع المدني أيضاً في جنوب شرق آسيا، والخط الفاصل بين وجود علاقات الرعية والتعبئة وبين نفسك علناً ما يكون تامضناً. إن دراسة نظم علاقات الرعية والشعبية هذه في شرق وجنوب شرق آسيا تكشف عن عدد من النتائج المثيرة للاهتمام. أولاً، على عكس الموقف العربي من أن ثورة في هذه النظم يحصلون على كل المزايا والتبعين معرضين دائماً للاستغلال، ففي آسيا غالباً ما يكون التابعين هم الذين يجبرون رعايتهم على المحافظة على عريضة من السلطة والثروة حتى ينسحبون لتابعين ربما الاستفادة أيضاً من المميزات التي حصل عليها هؤلاء الرعاة، ثانياً، أنه ليس هناك ما يشير كثيراً إلى أن هذا النظام الآسيوي أخذ في الانحسار، كما يفترض في الغرب سواء كان من المنظور نظير إلى: لو (مركزية، والبيروقراطية، تحدث تأثير عمليات التحديف. وثالث، حقيقة أن كثيراً من الشخصيات الآسيوية المعروفة - مثل لي كوان يو، Qian، و يو Yew، ومحمد مهاتير Muhammed Mahir - يصعدون نموذجهم الخاص على أساس دولة قوية ومجتمع ضعيف بأنه ضروري للتنمية في آسيا. وهو نموذج ليس ناجحاً فقط وإنما يعكس القيم والتقاليد الأصلية الآسيوية بصورة أوضح من النظام الأمريكي للمجتمع المدني القائم على أسس مساوئيت جماعات المصالح المتضاربة. رابعاً، أنه ليس كان المجتمع الآسيوي أحداً في التحدث ويتخذ بالأساليب المؤسسية المسبورة من الولايات المتحدة أو الغرب، مثل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والمجتمع المدني. فإن هذه المؤسسات السماة الحديثة تظل متسببة بفناء بعض علاقات الرعية والشعبية من الرمس المتأخر، والتي تم الآن تحديتها وإلغائها زياً عربياً.

ففي معظم أنحاء آسيا، سواء كانت نظاماً شيوعية أو ديمقراطية، ملائمة لدولة وبيروقراطية الدولة هي التي تحكم، وملائمة وضع نظام لتسلسل من أعلى إلى أسفل الإسيب الذي يلاسن أسلوب المشاركة الشعبية والبيروقراطية على مستوى القاعدة. وظلمت عملية مع المصالح جماعة أو فرد بعداً عن الدولة أو المجتمع ليسر ببطء شديد بأن هو مزال حتى الآن غير راحة. وعزال ينظر إلى المصالح الخاصة والشخصيات

الفردية، على خلاف جماعة، أو شركة، أو هيئة حكومية، على أنها تعبير مفضل عن الذاتيه
 ونجسح. وبالتالي فإنه لا يوجد وراءه بريق المعجزات الاقتصادية الأخيرة في شرق آسيا
 نظام فيه كثير من التغيير الية، والارسمية للمعظم طية والمنافسة ولكن يوجد نظام غالباً ما
 يكون قائماً بتدبير فيه المحسوبة، والرشوة، والحدود غير الواضحة بين العنابرير العامة
 والخاصة.

وفيما له علاقة بموضوع مفاهيمها يوجد خاص، يجادل لو سينج باني Leung Pui
 استر الأمريكي المتخصصين في الشؤون الآسيوية، أن مجتهدت شرق وجنوب شرق آسيا
 ليس به عنصر من سعيير النفس، أو هي زس نسل الاجتماعي، بل وحسب من بعض أشكال
 المجتمع المدني، وجبف، وكتبا - الأخرى فكر آخر بطرق جديدة للاختلاف عن ذلك الموجود
 في الغرب، ويرى أن التحدث الآسيوية، ذات طبيعة خاصة، ومقدمة للصيغة اللب، مولية، أو
 انها تسمح بشكل انفرادي تلك العزلات الغربية التي يمكنها تقلم مع الأدائيب الآسيوية في
 عهد الآتياء، فهي سهل المثال، هي شعورية، وإكبر، والتعبير، وتزجحة فوس في
 مجتمعات أخرى، بتطبيق مفهوم المجتمع المدني مع وجود دولة وسياسة الدولة، بحيث أنه
 ينظر إلى أي مفهوم من المجتمع المدني معزولة عن بيئة الدولة على أنه إعادة للمجتمع
 المدني من جهة والتحضر، أنه - ما هذا يريدعى للعاب من جهة أخرى، وفي أكثر النشأ
 تقدمه من العالم، وسعورية، وهونج كونج، وتايوان، وكوريا الجنوبية - من مفهوم المجتمع
 المدني يتناكب مع تلك التي، المدجومة! أوروبا نظية / الإدارية وتجد اشتراكه سواء إلى حد
 أنه أصبح غير قابل للتفصيل عنها، وفي جميع أنحاء آسيا، يحلل ما نشأ عنه العلاقات بين
 الدولة والمجتمع، المجتمع المدني مستوي نقل كثيراً عما هو مفهومه من نظرية جماعة
 المصالح الأمريكية أو الأوروبية، ويتف عند مستوى العائلة، والتشيرة، والجوار، والمجتمع
 المحلي للمبتكر جيداً لوجه، فحتى عندما تميز الأرقام زيادة كمية في السنوات الأخيرة في
 جماعات المجتمع المدني في اليابان وغيرها من النشأ، فست لا يعنى بالصورة زيادة في
 التجددية، أو في المنافسة بين جماعات المصالح، أو تدفع نظية على مستوى الاستفادة الشخصية

...

أثناء اجرائي للبحث في الصين، ذلك في اسرته، ثم بعدة في، وهو حمة الشهادة في العقود الثلاثة بين
 جامعة كور والتي جاءه بعد أن لم لا ان الشهادة للدراسة، انها تعمل على تطوير شخصي لها،
 وبعد حل هذه العزلة الغربية على أكثر، فلهذا ماداً حمة، عناصر من عومة فقط، أو أنها مسخرة
 سناً، ولكن في نفس بقائنا الذي يه، على أنه، أو بعد غير بطور حد نوع من نظرية.

على عزازي نظراً الأمريكي. ولكن ذلك يعني أيضاً أنه بالرغم من أنه فجوة مثلاً، بين هذه الحسابات منخفضة المستوى، والتي عادة ما تكون محتوية أو هي الجواز وبين الدولة، مع وجود مجتمع منى صغير نسبياً بينهما، وعذو وهو الضعيفات الوسيطة القوية يجعل التبرراطية والإسفرار على حد سواء في معظم الأقليم في وضع ضعيف إلى حد بعيد.

التغيير الهيكلي والعلاقات

بين الدولة والمجتمع في آسيا

عزازي الفترة التي ظنت فيها آسيا على حثها من التخليف آسيا، وما سكة التناهي (الكومونوية)، وميلاد القضاة الداخلية (نقوصي) والخارجية (انحرف ابزادة)، كان من سهل نسبياً الاحتفاظ بنظام سياسي معلق، مشروح من أعلى إلى أسفل، متمركز حول الدولة، بيروقراطي واستبدادي ولكن مع تحديد المجتمع لاسيوى، ومع ما تركه الدولة من تأثير لخاصي وانحطاعي، ثم بعد ذلك لتياء الحرب الباردة، بدأت تظهر على السطح محاولات جديدة وسحات جديدة للمجتمع المدني. وتطلق بيتر موندى Peter Mundy على تلك الحقبة الحثية في آسيا بعد الكومونوية^١

وتعتبر اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان - جنب إلى جنب مع سنغافورة، أكثر النشدين قديما في آسيا - أول الحالات في تلك الحقبة. ففي اليابان الثلاثة الأولى، وفقاً لما قلناه، ورو W. W. Rustow، كانت الأعاصر مسانية - وبطبيعة الحال، كان النمساويح الخامسي السبق موجوداً أما كوريا الجنوبية والتاوان فتتبع إليه ففي تلك البلدان الثلاثة، حظيت التنمية الاقتصادية هي الثانية، وبفسرة طرية تنموية، بالأسوة على حساب التنمية السياسية، أو المعرفية. بمعنى أنه في البلدان الثلاثة جميعاً زاد من تصوري أولاً حفر النمو الاقتصادي وإقامة الشروط اللازمة للنمو الاقتصادي - النظام، والاستقرار، والتمتع بالأملاك والاستثمار والنمو الذي جعلت أساساً على تصبير - وذلك قبل السماح بحلف التعددية، والحرية التبرراطية المحضرة. وكان معنى ذلك حلقة مركزية قوية لأخذ العوان، ودية لا فوريا وفقاً لحكومة بيروقراطية، وبعواً تخصصياً متمركزاً، وتصادات متبادلة وتبعاً بين هذه الأعاصر والدولة، فضلاً عن سيطرة مستندة وقوية (نوعاً لنية بالتكرير لنية) على هوى الإنسان، وحرية المشاركة، وحرية شعير، والتجمع، والتعددية، وبسطة الحداث

الضيق والعمل بصفة خاصة. ولأن يمتدح بالحرية الحقيعية والتمتع بالآية الابدح تحقيق الاستكراخ .
وتطوير اقتصاد قوى، ولطهور هضبة وسطى كبيره الحجم نوعاً ما، وانتهاء استهدبات الداخلية
والخارجية.

وقد كان ذلك هو التسلسل التمتع بوجه عام. فقد قامت اليابان —نخطوة الأولى بنمو
اقتصادى يعتمد على التصدير بدءاً من الخمسينيات والستينيات عبر القرن العشرين، وحقق
تعجزاً فى معدلات النمو هى استثنائية والسبعينيات، وبرزت فى الثمانينيات. باعتبارها شتى
أقوى اقتصاد هى العالم (بعد الولايات المتحدة فقط) الواحد من أعلى مستويات المعيشة فى
العالم. وتتمتعها كل من كوريا الجنوبية وتايوان (وليساً هونغ كونغ وسنغافورة، وإن كانت
أسماً دولتى — مدينة ولهما ظروف خاصة ومن ثم فهما حالاً من ميزان نوعاً ما)،
مستخدمين النموذج اليابانى، وربما نظيفه بصورة أكثر تشكداً من اليابان: حكومة قوية، بل
وحى استبدادية، ومركزية فى اتخاذ القرار، ونموذج يتفق بين النولة الليبرالية وقضاء
المشروعات والأعمال، وسيطرة محكمة على الحريات وأنظمة الجماعات، وبحلوله أو آخر
الشيء من القرن العشرين أطلق على اليابان اسم النموا الاقتصادى لأسيا؛ وفى أو آخر
السبعينيات كان يشار إلى الأربعة الآخرين باسم النمور الصغيرة. ولم تكن معدلات النمو
الاقتصادى فيها مبهمة فقط بل إنها كانت فعلياً غير مسبوقة فى تاريخ العالم، فمرت بسهم
يتخطوا فوق التعداد الأخرى، من الفقر إلى الوفرة، ومن شاعلم الثالث إلى العالم الأول.

وتكن الديمقراطية كطلعت. فكان لدى اليابان نسور جغرافى وكانت الولايات المتحدة
قد احتلتها وتر فيها عن كتب ولذلك فإن الحكم الاستبدادى والقيادات حقوق الإنسان كانت
محدودة؛ ولكنها ظلت لسبب دولة الحزاب الواحد التى نجد من الحريات المدنية، وتحافظ
بصرامة على اللطام والانساق، وتفرض سيطرة مشددة على أنشطه الجماعات لتعدية.
واحتفظت كوريا الجنوبية وتايوان، وكذاهما كنا من لفظه تساغفة فى الحرب الباردة،
بطام استبدادى أو نيزوقراطى استبدادى، والحرب الواحد، حيث كان الجيش إما فى السيطرة
وإما قريباً منها بحيث لا يمكن فصله عنها، واستخدمنا الإجراءات القسرية والاعتق عند اللطية،
والعمال. والجماعات المعارضة، وغرضت العشير (هو بنالدا ملكوم Ferdinand Marcos)
وإندونيسيا (رائس سوهارنو Raden Suharto) نظماً عسكرية — استبدادية ظلمت فترة طويلة
لا نعباً بالديمقراطية. أما سنغافورة فهى حالة مثيرة للاهتمام بوجه خاص (وهى استثناء من
النمط العام) من حيث أنها احتفظت بسيطرة سلطوية وقبود على الحريات المدنية حتى بعد

تحقيق النمو الاقتصادي، وتطوير طبقة وسطى قوية، واختفاء التمييز الداخلي (الضعف الناتج من الصراخ العرفية، وأعمت العنف الأبوية، وحرب الحصان) وتبديلات تخرجية إلى حد بعيد.

لأنه في المجتمعات المتعددة من القرن العشرين، وبعد تسمية القضايا الأممية إلى حد بعيد، وتحقيق قدر معقول من التنمية، وعدم العبثة المتوسطة، والوصول إلى إجماع في "الإزاء حول الإنجازات الاجتماعية والمسئولية المستقلة، فرت كوزيا الجنوبية وسبوان - وكلتاها سبوان في طرفين منفصلين إلى حد ما - فهما بمكعبا المتحرك نحو تعبئة وتعبئة سياسية أكبر. وقد سمح للصحافة بحريات أوسع؛ وسمح بتكوين أحزاب سياسية معارضة هارت في نهاية "الأمر في" الاختلاف؛ والأهم من ذلك بالنسبة لهذه الدراسة، منححت حرية أكبر للمشاركة، والتجمع، وسمح على مضمون، بالأنشطة الجماعية. ومعنى آخر، أنه بعد أن حققت كوريا الجنوبية وتايوان نمو الاقتصادى ونوطت الاستقرار الاجتماعى وتيسرى فقط، فإنها قررت له بالاستطاعتهم تحمل رقابية قيام مجتمع مدنى حر، وتعددى، ونفسى حقيقى¹.

ولكن كل ذلك لم يتحقق إلا بكثير من العناء، والمعارضة من جانب السلطات الحكومية، ومضال من جانب جماعات معارضة. ولم يحدث ذلك تلقائياً بأى حال من الأحوال، طبقاً لنموذج عالمى للتغيير، ولا بصورة مثالية في أساسيه كما عرضت في الفقرة السابقة، ولكن، بالأحرى، كان نتيجة لتضال وضغط متواصل من جانب الطلبة، والعمال، وغيرهما من جماعات المعارضة، ولتباينات وتعارض بينهم وبين السلطات الحاكمة، وأحياناً أعمال عنف وإراقة الدماء. فالمجتمع المدني ليس شيئاً مماثلاً لأئينا التي خرجت وهي في كامل هيئتها من رأس زيوس كبير الأكمة، يخرج إلى الوجود تلقائياً أو عفواً، أو بشكل عام، أو عن طريق الجهود الطيبة والذوية المحسنة لدعاة المجتمع المدني؛ ولكنه، بالأحرى، يأتي نتيجة للتفاح، والضغوط، والصدام، والصراع.

والفضية الأولى، المتعددة بأحدنا هذا، هي مشكلة اللغة؛ كيفية العثور على مصطلحات تعبر عن "المجتمع المدني"، و"التعددية"، بل وحتى "الصالح العام" نغلب بها على عبار مثل هذه الأكل والمعاهيم في تاريخ الفكر الأسيوى. إنها أساساً مشكلة العثور على معنى جيدة في مصطلحات قديمة ومن ثم فهي مشكلة نقله سينسية. لقد سبق لنا القول أنه لا يوجد سوى اللغة اللياندية التقليدية وهي غير ما من اللغات الأسيوية مرانف حقيقى بهذه المصطلحات

الإنسانية؛ وحتى عندما يبدأ الشعوب، وممثلو المجتمع، وتساويون في البحث عن عسراف تيدها لمصطلحات، مثلاً، في مصطلح 1910، بتأثيرات مصطلح "الصالح لعام"، قبل التأكيد بطل إلى حد بعيد معتمداً على التفسير الرسمي أو الحكومي أو المركز على الدولة لهذا المصطلح أكثر منه على العجتمعي أو العاد. وكثما شوهدنا، على مدى العشرين عاماً الماضية، التصراع مع هذه القضية وتطور اللغة لكي تتواءم مع هذه المفاهيم الجديدة - حتى وإن كان الاستخدم الرسمي بل والشعبي لها لا يزال بطيئاً، ويؤكد حتى الآن على الدولة أو على النسب من أعلى إلى أسفل أكثر من التركيز على التمسك من أسفل إلى أعلى أو حثب المجتمع المدني.

وثمة قضية أخرى وهي استخدام فضائياً للمصطلح العاد في الجائل وشرق آسيا بشكل عام أكثر خلال حقبة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين إلى الحد الذي حرك المرشحين للمشاركة مما أدى إلى زيادة بلغة التأثير إلى حد كبير في حركة تطويع المصطلح العادي. فالكثير من هذه الحركات الجديدة ظهرت كرد فعل أو كاستجابة لتحويلات اقتصادية، واجتماعية، وبسياسية واسعة لتطويع حدثت على مدى الثلاثين عاماً السابقة وماراتك تحدث. وكانت أكثر هذه الحركات أهمية الحركات الشعبية والمطالبة بالديمقراطية في كوريا الجنوبية، وتايوان، والفلبين وأيضاً بنونسيا موحداً، على الرغم من أنه في هذه البلد الأخير أدى ما يمكن وصفه بالمشاورة قبل الأوان فيما يخص إلى تفتت وربما الإحلال وعدم قدرة الحكومة على السيطرة بدلاً من إقرار مجتمعي مثلي، سعيد، وتبغراطي. كانت هذه الحركات تصبغ من أجل تحقيق ديمقراطية حقيقية، وأهم الأحزاب معارضة حقيقية يكون لها فرصة الفوز، ومفاهيم تفوق إنسان بمعناها الغربي أو حتى الأقل حداثة. لا ننضم بمسقط الحريات بمعناها الكلاسيكي وإنما أيضاً حقوق الأخر: فضلاً عن الحقوق التاريخية للجماعات.

وهي تيلين، ولقي تحرق فيها التخليلات بشئ منظم عند سيدة واعتبر على الأقل ديموقراطية من الناحية الرسمية، كانت التغييرات أقل إثارة عن أن تجذب الاهتمام، ولكنها ربما تصبح كذلك على المدى الطويل. هناك، كانت لجنة شعب هو تاريخياً راض عن ومراج لرجال الأخرين (الدولة والأغني منزلة على حد سواء) حول قضايا مثل معارضة بناء مطور جديد حرج طوكيو - والضمير لبيبة ومراهبة الثالث في مصفاة الكري، ومسروعات الحدائق العامة في المدن الكبرى والتي أصبحت شؤون استنارة السكان، ومشروعات الأعد والتأخذه في كوبي Kirib بعد تزوارل الذي حدث في عام 1995. قد أثبت أن المنظمات عبر

لحكومة تخاصة (1970) والسنطوك غير ربحية (1971) كانت أبرز كبرى وأكثر فعالية من نوكيات الحكم مية في الاسخنة لأحيائك نهماهير، وادى ذلك إلى عملية انتشار و سرعة لصداك لمجتمع المدني في جميع أنحاء اليابان.

وفي اليابان أيضاً، وبصورة أقل شيئا إلى حد ما في لندن الأخرى، كانت هناك نقابية مدنية خفيفة في نمو المجتمع المدني. وكان ظهور وعي عام حول مجموعة من القضايا بمرور حذب أي جنب مع تناف وتنافس أكثر للمواطنين، ومن ثم حدث نمو في المجتمع المدني، وبلغ عدد جماعات التي خجفت، بدءاً من عام 1997، كمنظمات غير حكومية أو منظمات غير ربحية أكثر من 85 ألف جماعة، تقوم بأنشطة شتى؛ تتراوح بدءاً من الرقابة الاجتماعية والتشجيع وحتى حقوق الإنسان، والسلام، والبيئة بل أيضاً جمع التبرعات، وفي مجال النقابات الواسعة، كانت هناك سبع جماعات فقط مسجلة في اليابان في نهاية التسعينيات من القرن العشرين، وثلاثة وثلاثين بنهاية المئيتين، ومائة وأربعين وثلاثين بنهاية الثلاثينيات، وأكثر من مائتين بنهاية الألفية. كذلك زادت الأعمق الصوعية، وهو علامة أخرى على ظهور المجتمع المدني. بدرجة كبيرة فقد ترفع نسبة 1.2 مليون شخص للمساعدة في أعمال الإغاثة بعد زلزال كوسو وتعتة 270 ألف عمال لإفاد المناطق الساحلية عندما جرفت نافلة روسية محملة بالبنزين لحام على الموانئ اليابانية عام 1997، وبمعتبر آخر، حدث نمو هائل في السنوات العشرين الأخيرة في لجماعات الديمقراطية، والحركات الشعبية، والمجتمع المدني في نجا. ولكن لهذا لا ننسى أن الكثير منها عازل جماعات مؤقتة، ومنظمة فقط على المستوى المحلي، ونسبت جماعات مصالح على المستوى القومي تحفيز أو المجتمع المدني بالمفهوم الأمريكي.

وتش كل هذا نمو، حتى مع التميزت العشار إليها، مشجعاً نشوء المجتمع المدني: فإن الأوضاع في شرق وجنوب شرق آسيا ما زالت تحت ما يكون عن التعددية المتحررة من القيود لجماعات المصالح، وعن التنوع، والمنافسة التي تتسم بها الديمقراطية الأمريكية أو الأوروبية. بل الأخرى أن النظام هناك مزان يسيطر عليه أنشطة جماعات المصالح التي نظمتها الدولة، أو الكوربورالية، نظرية بعض عناصر الترابط الحر أيضاً، مثل أحداث قد تكون أحياناً بصورة غير رسمية، وأحياناً تنبغ في نجان. على سبيل المثال، يوجد الآن مفهوم مؤسسة للمصلحة العامة في «قانونون والقانونون المدني». ولكن ما زالت موافقة السلطات الحكومية المركزية على توجيهات المصلحة العامة لأي منظمة مرصاً للحصول على بجزء

ومساعدته الفعالة. غير أن مساندة منح هذا الوضع الاقتصادي مازال لهذا الخطأ لم يتبع ذلك
 أو تأجيله، وبالتالي حرمان اجتماعات من شرعية التي لا يتم فيها أداء القانون، وعدمه على
 ذلك، فإنه حتى بعد الإجماع، فإن هذا التجمعات تفتقر تحمل بعض تجديبات وإبراز الدولة
 ووزارتها، أو أنه لم يترك حقوق إنسانية منهجية لمشركه بحرية. هذا بالإضافة إلى أن من
 بين ٢٦ ألف مؤسسة للمصلحة العامة مسجلة في اليابان، هناك نسبة كبيرة منها توظف إلى
 زائر تعمل تحت إشراف موظفين للحكوميين التابعين المنضمين إلى رابطة الوظائف. وذلك
 تقوم مرة أخرى بدعم الهيكل التنفيذي الذي يساوي بين العام والرسعي. عن أوضح أن المجتمع
 المدني في اليابان يولد نمواً وتكون أغلب منه هي ثلاثيات للنظر، وأن ما هو موجود بالفعل
 من ذلك يسيطر عليه الدولة والمنظمة أو تتنوعه بالسلوك كوربوراسي، وليس بالصورة
 فيبرالي.

والتي هي، بصفة الحال، أكثر بلدان آسيا تقدماً وربما تكون أكثر هذا تيميز نظرية،
 وهو ما قد يفصح أو لا يفصح عن الكثير. وفي البلدان الأقل تطوراً عن اليابان، وحيث
 المجتمع المدني أقل تقدماً، ربما يظل التوازن مائلاً بشدة إلى جانب الدولة وبدرجة أقل إلى
 جانب المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، بينما تحشد كل من كوريا الجنوبية وتايوان بعض
 الخطوات الهائلة تجاه الديمقراطية في العقد الأخير، فإن العملية عزز ذلك غير مكتملة؛ فمازال
 المجتمع المدني ضعيفاً وشابياً غير سخي المعامله، وربما من ذلك تلك الجماعات المتمسكة
 المنطوية بالتحدي على الطنية، والعمال، والأحرار السياسية معرضة لمضايقات الحكومة،
 وسيطرتهم وقوانينها المنظمة بل وربما التفكير، هي أسوأ الظروف. في التخلص منها، ومع
 تحركنا بعيداً عن ذلك نحو الجنوب، إلى الفلبين، وإندونيسيا، وجنوب شرق آسيا قد يكون وضع
 المجتمع المدني أكثر خطورة لأن الدولة أو الجيش لا يمتلك نفوذاً كبيراً فقط وإنما لديهم
 القدرة على حل المجتمع المدني، وضعه، والتخلص منه. بالإضافة إلى أنه، في بلدان مثل
 إندونيسيا والعديد من الدول التي سبق الإشارة إليها، يعني المجتمع المدني عملياً عوداً قتلها،
 أو محلياً، أو عرفياً، أو إقديماً، كما أن تفويض اتخاذ القرار إلى هذه الجماعات قد يضر عن
 إيصال السلام السياسي الفعسي أو تفككه. وهناك فإن المجتمع المدني في أغلب الأحوال
 لا يكون حاضراً فقط أو له وضع منقفل في كل أنحاء المنطقة، بل في هناك أيضاً علاقة وثيقة
 إلى حد ما بين التنمية وبين صحة المجتمع المدني، حيث تحدث اليابان (حتى بكل أوجه
 تصور جيداً) تفعاء عليها كوريا الجنوبية وتايوان، ثم البلدان الأخرى ذات المجتمعات

الأضعف إلى حد كبير . وحسبما كتب تينكي يوشيدا (Shin'ichi Yoshida) فإن العبارة تساوية برسنتها ما زالت حتى "لأن تمثل شاملاً بين المجتمع الرسمي ومدى علاقه للمجتمع العام وبين قوى تتحرر من قيود ذلك المجتمع".

السياق الدولي

لم تكن الأمم الأكثر تقدماً في شرق آسيا - اليابان، والأز كورسا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة - مجالاً لمركز أسامي عن مساهمات المجتمع المدني الدولية. ذلك لأن هذه الدول لم تكن مؤخرًا من البلدان التي تخطى عناوين الصحف باعتبارها من أكبر الدول التي تشهد الديمقراطية أو حقوق الإنسان؛ فضلاً عن أن نظود تعظّمات غير الحكومية الدولية أو مساهمات المجتمع المدني إليها كانت عالياً على أنها دول متقدمة اقتصادياً بدرجة كافية وأنها ناحية سياسياً وتخرجت من قائمة البلدان التي بحاجة إلى المساعدات والإعانات أو حتى القسوة عليها.

علاوة على أنه في داخل هذه البلدان، لا يتركز الاهتمام كثيراً في اغتفاح الحانات على تشجيع مزيد من المجتمع المدني في حد ذاته أو إضماره دعماً للديمقراطية التبريرية على النمط الأمريكي، ولكن الأخرى يتركز الحديث على خلق منظمات للمجتمع المدني التي يمكنها مضياً أكثر قبولاً عند المجتمع الدولي أو هي حدة مثل تايوان التي تصبها انزعاضاً عدلاً، في إقامة علاقات دولية متعادلة في تعزيز سياستها الخارجية، التي كثيراً ما يعوقها سرور البند الرئيسي (ديمقراطية الصير الشعبية) على أن تظل تلبس معزولة وألا تحصل على مساهمات من أي جماعة دولية. وهي كل من تايوان وكوريا الجنوبية غالباً ما تقوم الدولة نفسها بإنشاء جماعات للمجتمع المدني كوسيلة للظهور بملهي جيد أمام العالم الآخر هي أو أمام الغرب - أي إعطاء أثر ثقافي العرب، وفي تايوان، تحفّض المنظمات غير الحكومية بتشجيع قوى تبر عن أجل مصفحتها ولكن كوسيلة لتحسين صورة الديمقراطية التبريرية، التي مرز فيها ترونها التبريرية تربية، وكوسيلة لتعزيز الوحدة التبريرية التبريرية، لتجربة في الخارج وتكسر عزتها الدولية، عن طريق الأنشطة الدولية لهذه المنظمات، وتطوراً لأن يكون ترفص عدلاً تسمح بالتبرير الرسمي لتايوان في الدول الأخرى وفي دوليات الدولية. قبل المنظمات غير الحكومية شبه الرسمية عادة ما توفر وسيلة بديلة.

ولكن ذلك، بطبيعة الحال، أبعاد ما يكون عما يفكر فيه معظم دعاة المجتمع المدني.

وعندما نصل إلى المناطق الأقل تقدم في آسيا - الفلبين، وبنونسيا، وحبوس شمري آسيا - تطير مشكلات أكثر خطورة من تلك. ففي الفلبين، بينما كان هناك حشد مكثف للمجتمع المدني في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، أولا عهد دكتاتورية فرديناند ماركوس ثم بعدها من أجل انتخاب الحركة الشعبية "people's movement" تكوري اكينو Corvo Aquino، فإن وضع المجتمع المدني الذي أوجدته الأرملة الأتية أخذ بعدها في التدهور. و مرة أخرى تم تحته المجتمع المدني لتعرضة الرئيس التالي جوزيف استرادا Joseph Estrada، ولكن المرء يمكنه أن يجادل أن ذلك كل أكثر تحميراً لتديمقراطية، والاستقرار، و الوحدة القومية مثلما كان تعبيراً عن درجة ما من الإزاحة الشعبية. وبسبب بنونسيا، فسي المجتمع المدني، تشجيعاً من الوكالات الغربية كوكالة نزع سلاح الحكام الدكتاتوري نوردين سوهارتو Raden Suharto وتشجيع الديمقراطية؛ ولكن مع تدهور الأوضاع فسي بنونسيا واحتمال تفككها، بسبب هذه الجهود إلى حد ما، في حرة نزاعات وتشظى، وصراع قبلي، و انقلابية للأفضل، فإنه يصعب على المرء القول أنها كانت مثلاً مبهراً لإنجاز ناجح للمجتمع المدني. وأخيراً، في جنوب شرق آسيا (كمبوديا، لاوس، ميانمار، تايلاند، فيتنام)، حيث بسخ للمجتمع المدني جهداً كبيراً لدعم المجتمع المدني، لم يسفر حتى الآن سوى عن قدر ضئيل نسبياً من الديمقراطية أو التنمية.

أما الوضع في البلدين الأخرين، اللذين يمران بالمرحلة الانتقالية بنونسيا والفلبين، فهو معقد بصفة خاصة. أولاً، أنه حدث في البلدين هي التحولات الأخيرة، ومرتبطة بالمرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، لتتميز الجماعات مجتمع منفي جديدة تركز جهودها لقضايا مثل حقوق الإنسان، و مزيد من الحريات، والبيئة، والأمانة في الحكومة، وتقديم المرأة، والإصلاح القضائي، والدمقرطة. ثانياً، وفي الوقت نفسه، أن الحكومة تحركت، بالأسلوب الكوريوزاتي، لاختيار هذه الجماعات أو إنشاء منظمات موازية تستطيع السيطرة عليها بصسورة أسهل. ثالثاً، وفي الوقت نفسه مرة أخرى، هناك مجموعة متنوعة من شركات جديدة ييسر القطاع العام والخاص، والتي يمكن أن يطلق عليها أحياناً منظمات حكومية - غير حكومية (GONGOS)، والتي تمثل جهوداً نسد للفجوة بين لادولالية statism التاريخية لهذه البلدان وبين ظهور قطاع خاص أكثر ديناميكية. وأخيراً وفي نفس الوقت مرة أخرى، أنه إذا ما وصل الأمر بالمجتمع المدني إلى التركيز على قضايا مثل الأصولية الإسلامية أو تطورات الحركات

الانصالية هي مين تاو (الفلين) أو تشيه (اندونيسيا)، وسوف تكون هناك مشكلة نسبي في حديث، نذاح غير ديمقراطية في المقام الأول، أو التي تفكك توليفة المركزية ذاتها في المقام الثاني.

خاتمة

مخرج من هذا التحليل بعدد من النتائج:

١. إن كثيرا من المجتمعات، الأسيوية، بنفاتها العوية تكو نفوسية وغير العربية، قد تكونت مشقة في تصور المجتمع المدني أو حتى في العثور على الكلمات المناسبة لوصفه.
٢. وعندما يتحدثون في ذلك، فإن تفكيرهم يتجه للأشياء العامة، وأنشطة لجماعة والدولة والتي تختلف عن المفهوم الغربي للأشياء الخاصة والقرنية وعلى مستوى المساعدة الشعبية.
٣. إن هذا الاتجاه غالبا ما يؤدي إلى نظم للمجتمع المدني تركز على الدولة وحاضنة لسيطرتها (أو كوربوراتية).
٤. ومع ذلك فقد ازدهر المجتمع المدني والديمقراطية للحياة الترابية هي اليابان وكوريا الجنوبية، وتايوان، ومؤخرا في إندونيسيا والفلبين (ووقت من ذلك في دول أخرى)، وفي معظم الأول حول قضايا تربية لمطبخية وغيرها من القضايا غير السياسية بشكل واضح - أي النصاب الأمانة والتي لا تتحدى الدولة في أسيويتها.
٥. إن ما زال هناك تأكيد قوي على خلق مجتمع مدني، ليس من أجل مصلحته الخاصة، وإنما لتقليد والتطوير بمظهر طيب أمام المرافقين في الخارج.
٦. إن نمو المجتمع المدني مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية، ولا سيما في كوريا الجنوبية وتايوان. وعندما حدثت التنمية، شعرت الحاجة للحكومة بأسيوات تسمح بمجال أكبر لحركة المجتمع المدني. ولكن ذلك ما زال في حدود نظم يعطى عتوسيا لدولانية.
٧. إن المجتمع المدني مرتبط دائما بالأزمات أو المراحل الإنعاشية، مثل المراحل الانتقالية ما بين لنظم الاستبدادية والديمقراطية؛ بمجرد انتهاء الأزمة، يأخذ المجتمع المدني في التدهور.

٨. إن المجتمع المدني لم يكن ساححاً يوماً؛ فإنه يمكن أن يبدى إلى عدم الاستقرار مثلاً حدث في تعبيل أو بنى نشطى وربما التفكك سلباً حدث فى إندونيسيا
٩. أنه حتى فى الحقة تحالية التى تتميز بالتغير السريع والديمقراطية، فإن المجتمع المدني فى آسيا يظفر ضعفاً ومخلفاً، ويرقر حوده اسماً حتى انضوية المحلية أو التى لا تشكل نيتية (الدونة). هذا فى الوقت الذى نط فيه الدونة، والبيروقراطية، والتوكالات المختلفة المؤثرة بين الخاص والعام هى التى تسيطر على حد بعيد.
١٠. إن هو المجتمع المدني ليس محروماً ولا يفتقر بخلق مسانعة؛ بل قد أن أخطر الحرب، والإرهاب، والنزاع العرقي، وعدم الاستقرار السياسى، أو الأصولية الإسلامية، قد تؤدي بدون تلقى ديمقراطياً (متعمورة عملاً) إلى تفكك فرار بتقيد أسطحة المجتمع المدني.
١١. أن الوضع فى كثير من البلدان يمثل مزيجاً من مجتمع مدنى تحديد الأعمار ديمقراطية، والاتجاهات الشمولية أو الاتجاهات الكوربورالية، وشراكات جينة بين القطاع العام والخاص، ومجتمعاً متبياً ليس نيمراً ليلياً بالضرورة، وحركات انفصالية قد تؤدي إلى تفكك الدولة.

ملاحظات

1. For background, see W. T. DeBary, *Asian Values and Human Rights: A Confucian Communitarian Perspective* (Cambridge: Harvard University Press, 1998); Gerard Curtis, *The Logic of Japanese Politics: Leaders, Institutions, and the Limits of Change* (New York: Columbia University Press, 1999); Peter Moody, *Political Opposition in Post-Confucian Society* (New York: Praeger, 1988); also Lionel Jensen, *Manufacturing Confucianism: Chinese Traditions and Universal Civilization* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1997).

2. The best source is Yamamoto Tadashi (ed.), *Deciding the Public Good: Government and Civil Society in Japan* (Tokyo: Japan Center for Educational Exchange, 1999).

3. Shin'ichi Yoshida, "Rethinking the Public Interest in Japan: Civil Society in the Making," in Tadashi (ed.), *Deciding*, pp. 13-50.

4. Peter Moody, *Tradition and Modernization in China and Japan* (Belmont, Calif.: Wadsworth, 1995).

5. Jokibe Makoto, "Japan's Civil Society: An Historical Overview," in Tadashi (ed.), *Deciding*, pp. 51-96.

6. Lucian W. Pye, "Civility, Social Capital, and Civil Society: Three Powerful Concepts for Explaining Asia," *Journal of Interdisciplinary History*, 29 (Spring 1999), 763-82.
7. Pye, "Civility."
8. Pye, "Civility," p. 779.
9. Pye, "Civility"; also Pye, *Asian Power and Politics: The Cultural Dimensions of Authority* (Cambridge: Harvard University Press, 1985).
10. Peter Moody, "East Asia: The Confucian Tradition and Modernization," in Howard J. Wiarda (ed.), *Non-Western Theories of Development* (Fort Worth: Harcourt Brace, 1999), pp. 20-43.
11. Daniel Pipes and Adam Garfinkle (eds.), *Friendly Tyrants: An American Dilemma* (New York: St. Martin's, 1991).
12. Moody, *Tradition and Modernization*.
13. Tadashi, *Deciding*.
14. Yoshida, "Rethinking the Public Interest."
15. Yoshida, "Japan's Civil Society."
16. Shin'icki, "Rethinking the Public Interest," p. 48.
17. Ksunhyuk Kim, "Civil Society in South Korea: From Grand Democracy Movements to Petty Interest Groups," *Journal of Northeast Asian Studies* (Summer 1996), 81-97; Baogang He, "The Ideas of Civil Society in Mainland China and Taiwan," *Issues and Studies* (June 1995), 24-64; Yang May-sung, "NGOs Promote a Civil Society," *Taipei Journal* (October 27, 2000), p. 7.

أمريكا اللاتينية

كانت أمريكا اللاتينية إحدى المناطق التي ركزت أوساط المجتمع المدني الدولية جهودها فيها من أجل مساعدتها. وتعتبر أمريكا اللاتينية لها ميزات عديدة هي هذا الثامن: (١) أنها منطقة سريعة النمو (مثل شرق آسيا)؛ (٢) أن لها تاريخاً طويلاً في تحكيم الجمهوري وفي وجود إقامة ديمقراطية فعالة ومحتشاً مديناً حقيقياً؛ (٣) أن للديمقراطية هي لشكل المفضل لتحكيم كما لتبورت إلى ذلك استطلاعات ترى العام؛ و (٤) أن نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة هائل وكذلك نفوذ المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني التابعة لها والتي لا تعد ولا تحصى. ومن ثم فإن أمريكا اللاتينية تعتبر (مثل جنوب أفريقيا) حالة اختبار مهمة؛ فليس نعتز إقامة ديمقراطية والمجتمع المدني هناك، بله من غير المحتمل إقامتهما في أي مكان آخر.

وأتوقع ، أن الديمقراطية والمجتمع المدني تقدمتا في أمريكا اللاتينية، خلال ربع لقرون الأخير، فقد كانت أمريكا اللاتينية، مع منطقة جنوب أوروبا، واحدة من أوائل المناطق الرئيسية والرائدة، فيما يسمى بالوجه الثالث للتعرف على العالم. بهذا سمعة عشر بلداً من صحوخ جنوبيين (فيما عدا كوبا) هي على الأقل بلدان ديمقراطية رسمية، والوصح بالنسبة لحقوق الإنسان، بوجه عدم، في أمريكا اللاتينية أفضل إلى حد بعيد في معظم بلدانها مما كان عليه في ظل نظم الحكم العسكرية الاستبدادية منذ جيل ماضي. هذا بالإضافة إلى أنه، خلال نفس هذه الفترة، ومع حث الولايات المتحدة والمساعدات التي قدمتها، حدث نمو كبير في المجتمع المدني.

وسع ذلك، فإنه مع كل هذا التقدم، فإن الوضع سواء بالنسبة لتسوية قيمة أو لتجميع المدى ليس مريحاً أو أسوأ بحسباً في أمريكا اللاتينية. أولاً، إنه يزعم من وجهة النظر البرطانية - رسمياً في معظم البلدان تقريباً، فإن مضمونها - لتعريف الحفوية: الديمقراطية التعددية - من أن علياً إلى حد بعيد، شيئاً، أن الديمقراطية هناك ليست قائمة على مساعداتٍ خيالة؛ فضلاً عن أن تعيينها اخذت في الانخفاض، كما أن مساندة حكومة فويشة أو الحكم الاستبدادي أصبحت أقوى في عدد من البلدان من مساندة الديمقراطية. كذلك، أن الديمقراطية لم تعظم الكثير من وعدها، أو لم تعمل على تيقننا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية لتقدمها، والواقع أن التقويات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية الآن في ظل الديمقراطية أسوأ مما كان عليه من قبل. والوضع كذلك أيضاً بالنسبة للمجتمع المدني؛ فقد شهد نمواً على المستوى الرسمي وفي عدد الجامعات ولكن ليس من المؤكد أنه نجح في تقوية الديمقراطية، أو الاستقرار، أو التعددية. وهي، بالطبع، الأهداف المعينة للمجتمع المدني، بل أنه، على العكس، هناك شكوك قوية في أنه بدلاً من أن يعمل على تقوية الديمقراطية، فإن زيادته المجتمع المدني ربما يكون قد أدى إلى مزيد من الانفصالات، والتفكك، وعدم الاستقرار. والدليل على ذلك ما يحدث في الأرجنتين وفنزويلا.

وعلاوة على ذلك، فإن جزءاً كبيراً من نمو المجتمع المدني كان بصورة انهازية. فالنخبة في أمريكا اللاتينية، وهي تعلم أن ذلك ما تريده الولايات المتحدة والمجتمع الدولي؛ وأن الأسس المؤهولة لهذا الغرض، تعلقوا ببرامج عمل المجتمع المدني، كما تعلقوا بالعلاقات الجديدة في الماضي، كوسيلة مؤهلة للحصول على المنح وإرضاء الجهات الدولية المناهضة للمساعدات، وفي نفس الوقت الارتقاء بمصالحهم الخاصة (باعتبارها تختلف عن المصلحة العامة)، الأمر الذي يعطي شكلاً الديمقراطية والتعددية أكثر من مضمونها، ومما قد يزيد في تلك الأثناء، من الانفصالية، والفوضى، والتفكك، واحتمال عدم الاستقرار في بلدانهم، وبخاصة، فإن هناك شعوراً بأن نمو المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية، كما في البلدان النامية غير العربية الأخرى، نمو مصطنع، معمول ومسنون من الخارج، وليس له جذور أصيلة قوية. وربما يمتدح على المدى الطويل ستمراً للديمقراطية الحفوية والاستقرار، بدءاً من دعمها.

جدول ۶-۱ مؤثرات امریکا لائیکس لائیکس الاصحاحه الاقتصاديه

نوع	حصص الناتج خارج	حبيب امر من المعاش الناتج خارج	حوافض تأجير	نقد الثروة الائیکس	سنة المعصر	ربح نصيب لغز من حصص الناتج لغز
الاز جينز	۶۷۷,۶	۷۶۰,۰	۷۰	۶۷	۹,۰	۶,۶
پوليفيا	۸,۶	۱۰,۰	۶,۰	۶,۰	۶,۶	۱,۶
لبز زيل	۱۶۶,۸	۱۶۶,۰	۶۶	۶۶	۶,۶	۶,۶
سشي	۶,۰	۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
کولومبيا	۶۳,۶	۶۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
که سز سکا	۹,۰	۱۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
جمهور سوسيه اشر مينگان	۶,۶	۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
اکو لاور	۶,۶	۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
الغزور	۶,۰	۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
جو ليمالا	۶,۰	۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
هينيكي	۶,۰	۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
هندز امر	۶,۰	۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
امکينک	۶,۰	۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
نکاز اجوا	۶,۰	۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
بعا	۶,۰	۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
يز لحوي	۶,۰	۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
بيرو	۶,۰	۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
لور وحو اي	۶,۰	۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶
فزيو پلا	۶,۰	۶,۰	۶,۶	۶,۶	۶,۶	۶,۶

المصدر: ايک لائیکس، تقرير التقييم في لغز، ۲۰۰۰، ۲۰۰۶

بيانات اجتماعية اقتصادية

تحتل معظم أمريكا اللاتينية مستوى متوسط بين ترتيب دول تعامله من حيث التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ويبين الجدول ١٠٦ لها نسبت غنية مثل الولايات المتحدة، أو أوروبا الغربية، أو اليابان، كما أنها ليست فقيرة مثل أفريقيا وأجزاء من الشرق الأوسط أو آسيا. ويصنف البنك الدولي معظم بلدان أمريكا اللاتينية بين بلدان ذات دخل المتوسط.

ولكن هذا التصنيف البسيط يحجب محالاً وسعاً من المستويات والإمكانات الإمكانية. فالدرجين هي إلى حد بعيد أغنى بلدان المنطقة حيث يقترب دخل الفرد (قبل أضرار أزمة فييا) من ٨ آلاف دولار سنوياً. والبلدان الأخرى العنية نسبياً (بمصرف مستوى "الدراجين") في المنطقة تشمل البرازيل، وشيلي، والعمسك، وأروجووا، في حدود ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ دولار سنوياً للفرد. ومع كل هذا فإنها مازالت دون عتشر مستوى أغنى الدول في العالم. بل إن هاينسي ونيكاراوا، وهما أفقر بلدين في أمريكا اللاتينية، يقل دخل السنوي للفرد فيهما عن ٤٠٠ دولار (يقترّب من مستوى أفريقيا)، وهو عتشر مستوى أغنى جيرانهما، وأكسترهم أملاً، وواحد عتني مائة فقط من مستوى أغنى الأمم. ومعظم بلدان الأخرى متقة فيما بيسر بلدين الغتئين. وتحتل المواقع متوسطة المستوى.

ويطلق الكثير من هذا عتني المجتمع المدني. فالمجتمع المدني في أمريكا اللاتينية أفضل كذافة إلى حد بعيد منه في أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية. ومن ناحية أخرى، فهو أكستر نفعاً بفرحة كبيرة من المجتمع المدني في أفريقيا وكثير من أنحاء آسيا والشرق الأوسط. بمعنى أنه يوجد أحزاب سياسية، واتحادات عمالية، وجماعات رجال أعمال، وهيئات دينية، وجماعات للمرأة، وجماعات للفلاحين، ومنظمات للسكان الأصليين، وجمعيات للمسنين، وحرقات اجتماعية، وجماعات محلية في الأحياء، وكثير غير هذا. ونكر معظم هذه تجماعات ذات تنظيم سواضع وغتياً ما تكون سريعة لزوال، وعند أعضائها قليل، وفي حالة بنسة من التمويل؛ وذلك، فأنشطتها محدودة إلى حد بعيد، وتبست مؤسسة تأسيساً جيداً كهياتك تعديسة وديمقراطية. وهذا بالإضافة إلى أن معظمها بصورة وبتدرجة أو بأخرى في علاقة مع الدولة تأخذ إما شكل تابعة أو الكوربورالية، سواء في تشكيلها أو في اعتمادها عليها من أجل أن تعترف بها، ومن أجل تمويلها، وحرقتها، والأنشطة المسموح لها بها.

ومما هو لافت للنظر أيضاً بشأن المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية هو (١) أن العلاقة

تبادلته بين المجتمع المدني ونجاح تنمية أو الديمقراطية ضئيلة، و (*) أنه يبدو أن نمو التعددية والمجتمع المدني لا يؤدي بالضرورة إلى الاستقرار بل يؤدي إلى الانقسام، وتفكك، بل وحتى إلى التدهور السياسي، وبمعنى آخر، أن نتيجة التنمية في أمريكا اللاتينية لا تكون دائماً الديمقراطية الفعلية: السعيدة، المستقرة، والتعددية، بل كانت بالأحرى لصراخ، والاضطراب ونوع من السياسة السقيمة تدور فيها الجسعات المختلفة في مدارات لا رابط بينها أو مهددة بعضها لبعض الأخر بدلاً من العمل معاً نحو تحقيق أهداف مشتركة. وإن صح ذلك، وإذا لطق هذا النمط أيضاً على مناطق لينة أخرى، فإن ذلك يهدم تماماً الحجج التي تقدم لصالح المجتمع المدني والمساعدات التي تقدمها أمريكا (وآخرون) له.

عناصر الثقافة السياسية

رغم أن الأمريكيتين تشتركان في بعض أوجه التاريخ المشترك، فإن تقاليد أمريكا اللاتينية، وثقافتها، وتكوينها الاجتماعي، ومن ثم سياستها، تختلف في واقع الأمر اختلافاً شديداً عنها في أمريكا الشمالية. ولعل هذه الاختلافات يتمثل في أن أمريكا اللاتينية قامت على أسس العصور الوسطى التي ترجع إلى ما قبل عام ١٥٠٠، وما قبل العصر الحديث (الانقلاب)، التمسك الشديد بالتقاليد اللاهوتية لـ كولومبوس، ونظام التدرج الهرمي، والحكم الاستبدادي، والتسلسل من أعلى إلى أسفل، والذم عمى الحقيقة (المتكسفة)، بينما استنت المستعمرات في أمريكا الشمالية بعد ذلك بنحو قرن أو أكثر، على أسس حيث لو بعد عام ١٥٠٠. وحسبما يقول لويس هانز Louis Hartz بحق أن لولايات المتحدة ولدت حرة^٤.

ثانياً، ل أمريكا اللاتينية لها تاريخ إقطاعي لم يكن موجوداً قط في الولايات المتحدة — ربما باستثناء الجنوب القديم. والإقطاع في أمريكا اللاتينية لم يكن نظاماً لتصنيع الكبيرة فقط، وإنما كل شبهة نظم الطبقتين أساساً، وهو أيضاً ما لم تشهد الولايات المتحدة قط سوى في الجنوب. بل على العكس، فإن لولايات المتحدة قامت أساساً على أفكار عناصر من تفضيه الوسطى، والرابعة، والعمالية ذاتها، وتميزت من أصحاب العلاقات مرسطة الحجم، التي حلت عناصر حضرية تجزئية. ولم يكن للولايات المتحدة قط، على عكس أوروبا أو أمريكا اللاتينية، ماضياً إقطاعياً حتى تعمل على التغلب عليه، بينما يمكن قراءة الكثير من نساريح أمريكا اللاتينية منذ عام ١٥٠٠ باعتبار أنها مراثي تسمى للتغلب على السبيكن الإقطاعي

المنطلق عن الماضي،

ثالثاً، أن الهيكل الاجتماعي لأمريكا اللاتينية، الذي نسيطر عليه لا يفسرنا معرفة والطيفية، كثر صرامة وقل نجارياً مما هو موجود في الولايات المتحدة. ففي الولايات المتحدة قدم المستعمرون مصطلحين مختلفين معهما للإقامة والاستقرار، بينما قدم المستعمرون *conquistadores* التي أمريكا اللاتينية بدون عائلاتهم وكسوا مجبرين على استغلال عمالة أولادهم بين السكان الأصليين ثم بعد ذلك من تعبد الذين استجوبوا من قريبات، ولذلك، فإن المجتمع في أمريكا اللاتينية يعين إلى الانفتاح والحركة بين المجتمع في أمريكا اللاتينية أقل تفصيلاً من أولئك الذين ولدوا هناك، وأقل كنهياً كالتربية للحرك الاجتماعي السريع. والمجتمع في الولايات المتحدة مزج أساساً ويتكون من الطبقة العريضة، بينما ظل المجتمع في أمريكا اللاتينية أساساً مجتمع الطبقات الذي لا يمكن اختراقه.

رابعاً، كانت موارد أمريكا اللاتينية أقل بكثير من الفحم، الحديد الخام، الأراضي الزراعية ساحلية الجيدة، البترول، نظام النقل النيرين الداخلي - مما يوجد في الولايات المتحدة، ومن ناحية أمامها إمكانات أقل للتنمية الاقتصادية، أما الذي تملكه فهو الأدغال الشاسعة، والعبيد من المناطق الريفية والمنتج غير الصحي، ونظام لتأجير غير صالحة للملاحة، والجمال الوحش، وبعض المناطق الغنية الغلبة العالمة للتنمية، هذا علاوة على أن أمريكا اللاتينية، بما فيها الإقطاع، المنتمى إلى العصور الوسطى، لا يوجد بها تقريباً طبقة لرجل الأعمال الممشرين، أو طبقة وسطى، أو طبقة بورجوازية. هذا بالإضافة إلى أن تفاليدها الفكرية كانت فلسفية ولاعونية أكثر منها علمية وتجريبية، وتوجهها نحو إعداد القسوسة، والمحامين، والفلاسفة وليس المعلمين، والباحثين الزراعيين، والعلماء.

إن هذه العوامل تساعد في تفسير السبب الذي جعل أمريكا اللاتينية تتخلف بينما تسبقت الولايات المتحدة طرفها إلى الأمام. وكذلك السبب في تأخر الديمقراطية والمجتمع المدني أيضاً في أمريكا اللاتينية مقارنة بالولايات المتحدة.

والآن دعنا ننظر لتحديث تحديدنا عن التقاليد الثقافية، الفكرية لتفسير ذلك الشكل شديد الاختلاف الذي نشأ المجتمع المدني لدى ظهوره، متأخراً، في أمريكا اللاتينية ضمن ذلك لشكل الموجود في الولايات المتحدة.

ولاً، أن أمريكا اللاتينية نتاج لتقاليد القانونية الرومانية، بتأكيدنا على مفهوم تقاليد الكوربوريشن، العضوية، المنكسر، والمدرج هرمياً، فمميزاً له عن تقاليد القانون العام في

بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. ثانياً، إن أمريكا اللاتينية قد ورثت المفهوم التدرجى الكاثوليكي التوماسى Thomistic للمجتمع، الذى يؤكد بالمثل (ونظرية مطلقاً من العرفيين) على هرمية العوازم بمسؤوليات قانونية مختلفة للطبقات الاجتماعية المختلفة. ومفهوم مرجسدى وعصى مشابه (بلا كرايخ ونوزمان أو نوازين جماعت مصالح) للمجتمع، ونظام اجتماعى كوربوراتى يؤكد على أن حقوق الجماعة فوق حقوق الفرد، ويطلق كل جماعة فى وضعها لصحيح، ومفهوم السلطة التى يمنحها السواب بدلاً من تلك تقائمة على أساس شعبى أو نيغراتى، ومفهوم لقيادة التى تكون عادلة ولكنها مطلقاً. وعندما كانت أمريكا اللاتينية فى مرحلة الكوبرن فى القرنين السادس عشر والسابع عشر قد تشكلت وأصبح لها سمات مميزة لا سبيل إلى محرها، كان ذلك معناه قيام نظام سياسى مطلق واستبدادى، ونظام اجتماعى صارم سفسم بإحكام إلى طبقتين، وعنظمة على نسق كوربوراتى، واقتصاد يدار مركزياً أو نجرياً، وديانة متعصبة ولها سلطة مطلقاً، ونظام استبدادى غير تجريبى فى تقنون والتعليم.

وعندما حصلت أمريكا اللاتينية على الاستقلال فى مطلع القرن التاسع عشر، فى دعاء الإصلاح التوماسى لها لم يكونوا الموك Locke، وماثيوسون Madison، وجيفرسون Jefferson حسب التقليد الليبرالية التحديه ثم لإيات المتحدة وإنما كانوا، أولاً، تلاحوتيون اسكولاستيقين الذين لجت حسب التقاليد المستمدة منى تعاليم توماسى Thomistic ثم بعد ذلك لتعيسوعى فرنسى روسو Rousseau. إن تجنور اللاهوتية اسكولاستيقية الجبسة لاستقلال أمريكا اللاتينية نوحى بمررت من الاستمرارية مع الماضى؛ خطأ، إن حركات الاستقلال فى أمريكا اللاتينية كانت جهوداً محافظة مدفوعة للشعبين والتبوء على الوضع القائم وليست حركات ليبرالية، وتحريرية، وتقدمية.

وكانت فلسفة روسو جذابة بسبب تكديه على الرعاية القوية، الأستبدادية، إن اسم نكس تعاليمه، انذاك (مثل بيبرسه و هيدس كاسترو) الذى يعرف الأرادة العامة شرون إن يكون عليه الرجوع إلى السحيين، والذى عن طريق رؤيته أو قوة شخصيته يمكن اثبت من نحطسى شرائح الاجتماعية الاقتصادية أو المتطلبات الأساسية للإضمار إلى العلم الحديث، التقدمى نسون إن يكون عليه أن يمر تأير من شرائح الوسيطه. والأمر الميم تصفة خاصة لما تهدف منه من هذا البحث هو غذاء روسو، ومن ثم أمريكا اللاتينية ذات منضمات وكسل المنضمات الوسيطه أو التى يمكن أن يطلق عليها المجتمع السنى. هذا رأي روسو، منه فى ذلك مثل

ما: كمن نعهه نقرن، أن مثل هذه المنظمات الوسيطة عقبه أمام القيادة للعبارة، ولها تعمن كنوع من الرقابة غير الملائمة على الإزادة العامة، وأنها بذلك تؤدي إلى إحباط للتنمية القومية. وحتى يومنا هذا، تعمل التقاليد التكنولوجية - اللاهوتية السكرالستية الجديدة - كرسوة بمثابة الحاج لنمو المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية، وأي شخص يرغب في تنمية مثل هذا المجتمع المدني عليه أن يكون مستعداً للتعامل بهذه التقاليد، التي تختلف اختلافاً شديداً عن التقاليد الليبرالية التعددية في أمريكا الشمالية.

وهناك، بطبيعة الحال، أسباب أخرى إلى جانب الأسباب تفكيرية والثقافية لنمو البطسني للمجتمع المدني في أمريكا اللاتينية. من بين هذه "الأسباب" ونظراً لنظام الحكم الاستعماري الأسباني والبرتغالي تصارمة المركزية، الأقتدار تكامل تقريباً للمؤسسات أو لتأريب على تدهفراطلية في مرحلة ما قبل الاستقلال، وثمة عامل آخر، وهو المساحات الشاسعة، الخدابة تقريباً، المستعبدة على الحكم (أو "تبريرية" كما يطلق عليها في كلاسسيكات نوبينجو سارمينينو Domingo Samiénto في علم الاحتمع للتاريخي لأمريكا اللاتينية)، والتي كانت كما لو كانت تدعو إلى الحاجة التعويضية لقيادة قوية، فعالة، وربما فائسسية. والعامل الثالث هو وضع الشكاف التي تشهد أمريكا اللاتينية، وبنازها القنر على الطبقية تصارمة، واقفاها إلى المؤسسات، وتاريخها الاجتماعي "الاقتصادى الإقطاعى" - كل ذلك أدى إلى تأخير تنمية المجتمع المدني.

يلهم من المدافعة لساعة أن هناك نتيجتين شديدتى الأهمية. الأولى أنه إذا استطاعت أمريكا اللاتينية تجاور الإقطاع وتطوير مؤسسات حديثة، والمطلب على وضعها المختلف، فإنه يفترض أن يصبح للمجتمع المدني فرصة لنمو، هذا المنظور التتموى هو ما يدعو إلى الأمل لهذه الجسدة من الشكاف الذين يسعون إلى المساعدة في تنمية المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية. ولكن النتيجة الثانية، المستندة إلى التاريخ، والثقافة، والتقاليد العكسية لأمريكا اللاتينية، مختلفة مرة أخرى اختلافاً شديداً عن تقاليد أمريكا الشمالية، هي أنه حتى إذا تغيرت أمريكا اللاتينية اجتماعياً واقتصادياً، فإن وصعياً فمبنيى ووضع المجتمع المدني بها سيظل يبدو مختلفاً عنه في الولايات المتحدة، فالعوكد أن تقسية الهدف أنه مع تكسبم التنسبة الاقتصادية الاقتصادية، سوف تصبح المؤسسات مساهمة في أمريكا اللاتينية والمجتمع المدني بانضورة وتقاليد متنسبة لما يوجد في الولايات المتحدة، إن هذا الانحازان المتضارمان هو مصدر تطلق في المدافعات حول مستقبل المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية.

التغيير الاجتماعي الاقتصادي

والعلاقات المتغيرة بين الدولة والمجتمع

طلت أمريكا اللاتينية، مثل جنوب أوروبا، لفترة طويلة معروضة بأنها تسأري نكوروبورية وسلطوية الدولة. والعودة إلى تعاليم الكوروبورية التاريخية الرومانية - اللاتينية - اللاهوتية لسكولاستيه الحديثة - كالكولونيكية، هي الهياكل الكوروبورية في أمريكا اللاتينية لها جذور عميقة تقليدية قديماً. ومن بين هذه المؤسسات الكوروبورية الميكزة، الكنيسة الكالونيكية لرومانية، والقوات المسلحة، والنسخة من أصحاب الأراضي أو حكم القلة. هذه الجماعات الثلاث شكلت في أمريكا اللاتينية سلطة ثلاثية تقليدية لقرون التاسع عشر؛ كما أنها هيمنت أيضاً أو سيطرت على الغذاء البيكلي للدولة، ومن ثم، سادت على قياد نظام موحد أو عضوي للعلاقات بين الدولة والمجتمع. ومن ثم، فإنه عندما جاءت الكوروبورية الجديدة الصريحة أو الكوروبورية الأيديولوجية إلى أمريكا اللاتينية في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين، وكان لتبنيها أثر عميق في تنويع مختلف من إيطاليا تحت حكم موشوليني، وألمانيا تحت حكم هيرنر، والبرنغان تحت حكم سالازار، شعرت معظم أمريكا اللاتينية على الفور بالانتماء مع الأيديولوجية الجديدة. نظراً لأن النخبة في المنطقة كانت أجنبية أو تقع خارجها كالكوروبورية طول الوقت. ومعنى آخر أن الثقافة السياسية التاريخية لأمريكا اللاتينية، التي شكلت فعل هذه التقاليد، كانت عضوية، ومتركة على الجماعات، وكوروبورية. أكثر من ليبيا لبرانية، وسعودية، ونمفراطية. وهي تعاليم الأول وتسبب لتأثير القوي للولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي. فإن الفوتون والدماتور في أمريكا اللاتينية عثما ما كانت تشبه شعور الولايات المتحدة، ولكن المعزومة كانت أقرب كثيراً إلى تعاليم دولة النخبة الكوروبورية الأيديولوجية.

ولم تكن الكوروبورية الصريحة، أو القائمة على أساس أيديولوجي في أوروبا هي الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين مجرد تعاليم للأساليب التاريخية لتنظيم المجتمع فقط وإنما كانت، وربما إلى حد بعيد، استجابة لما يمكن أن يطلق عليه التعاليم الاجتماعية، وهي شعور العمالة المنظمة، تقديرات التي تمثلها الطبقة العاملة الناشئة لنظام المنصة الذي تبعه طول تاريخها. فالكوروبورية يبدأ المعنى سعت إلى توفير الإجابة والبيس لتلوييد العازكسي، وبصا لما يبدو من تعاليم للمجتمع بعض التعدينية لتغيير البنية والأسماوية، والتي

منحيتها هي عدد الكسك الكبير في ثلاثينيات من القرن العشرين أزمات سياسية وسعة النطاق. وبدأ ال تكور جزئية هي تقي تحك لتدبير، والذي أنتجت عليها فيما تقي الأبيولوجية الكيزو، في صوء عدد فصول (الماركسية) أو فصول البتاتل الأخرى (الليبرالية). كذلك وفرت الكوربورانية الوسبة التي استطاعت به جماعات التغييرية السابق الإندرة إليها تتعظ على سيطرتها على السلطة حتى في أذاه توافقها مع التغيير. وكانت تلك بوضوح لتنتيجة سبانية لأه، كما جاء في القول المتأور، إذا أردت أن تتغل كما أنت، فن عليك أيضا أن تكون راغبا في التغيير.

وقد استطاعت أمريكا اللاتينية، عبر تاريخها، تطويع الجماعات تجديزة لهذا النظام الكوربوراني بوضافة دعامة كوربورانية جديزة إلى نظام تحك لتدبير، وهكذا فإنه تم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تطويع طبقة رجال الأعمال - والتجارة - والمستثمرين الفتنة (عائبا ما كانت أجنبية لبعث) بهذا الطريقة؛ وفي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين (بحسب البند) جاء الدور على الطبقة الوسطى، أو الطبقات الوسطى. بما أنه كان يتفصبا الوعي بأنها طبقة، لأن تدمج داخل النظام، وهكذا فإن الأرفض، والنزول، وشبلي، والمكبك، ونور وجوي، وهي أكثر اللذان قدما في أمريكا اللاتينية، وبها أكبر طبقة وسطى، تقدمت على غيرها بإضافة دعائم جديدة لثلاثية السلطة المتأبضية.

وكان تدمج هذه الجماعات في نظام تفتة وصنع القرار في أمريكا اللاتينية بعد رغبة في ينز تغير أو نظمية في قلب تدمج، أو تحول مفاجئ إلى التغييرية والتدبيرية. بت كل هذا التحول بالأخرى تفتة سرفاس المتروود لتتغير لتتجمع والسلطة، فكان على أية جماعة جديدة ضموحة مثل تفتة الوسطى، في شكلها الكاديسكي الذي وصفه بوا تشارلز و. أندرسون Charles W. Anderson أن تنوهي ترميزين أساسيين. أولاً، كان عليها تطويع الفكرة والفكرة الكافية لتحدى أو شيدد الفناء ليكني الفائم لتفتة، أما إذا لم تكن قادرة على ذلك، فإنه يمكن لجماعات التغييرية ضعبها - وهو ما كان يحدث في أغلب الأحيان. ثانياً، كان عليها أن تتغل، كترهانة، تخراف، بتهمه، على كل تفتة، على ألا تسعى إلى التمسك على كل التفتة، وأن تكون معتدلة في مطالبها من نظام، وأيا كان تسعى إلى لتنتيجة إما تحصول على كل شيء ولد لا شيء، وتبتدء الطريقة بتكس منح التمرعية لجماعة تجديزة والتفتة من النظام حتى وإن بد يتم الفداء بتد على لجماعات التفتة

واستمرت تحتفظ بمواقفها، كانت تلك هي استراتيجية التكيف، ولكنها كانت تتم تدريجياً، وتتطوى على أسلوب التزجيب والتزجيب على حد سواء، وكانت جزءاً من عملية سياسية مستمرة طويلة الأمد.

وإذا جاز القول بأن النظام في أمريكا اللاتينية يبذل الصرامة وغير قابل للتغيير كما نتصوره نحن، ومن ناحية أخرى، فإنه لم يكن أيضاً غير لياً، وتعددياً، وديمقراطياً حقيقياً، ففي الصناعة التي ومنعها أندرسون، كان هذا النظام يتم بالمعزلة، الترحيبية المتعددة نحو السلطة (التنوير) والانتخابات تُعقد بسهولة وأيضاً الانتخابات)، واستخدام العنف السياسي العظيم بين الحين والآخر لإظهار القوة والمقدرة (الإصرار العام، العسكرة إلى تصور الرئاسية، قمع الأمن أو العسكري، انفصامت الفلاحين أو العمال)، والتوزيع غير العادل للسلطة (حيث تكون لجهة دائماً للخبيرة من الاقتصاديين والقوات المسلحة)، إلى جانب استخدام العملية السياسية التي يتم فيها التفاوض من جديد حول توزيع السلطة على أساس يومي تقريباً، وعلى عكس النظام في الولايات المتحدة الذي تتميز فيها الانتخابات نهائية، فإن الانتخابات في أمريكا اللاتينية لا تمنح إلا شرعية غير نهائية وغالباً ما تكون وهمية، وفي الوقت نفسه، يستطيع نظام الحكم الذي جاء إلى السلطة عن غير طريق الانتخابات (انقلاب، ثورة) لكسب الشرعية من خلال شعبيته ونجاح سياسته بعد توثيق السلطة، والسياسة في مثل هذا النظام تكون أقرب إلى عدم الرسمية، وغالباً غير مسفرة بالمعيار الأمريكية، غير أنها فعالة بصورة أو بأخرى في السياق الأمريكي اللاتيني.

كثفت العملية السياسية لتكون من سلسلة من عمليات الاندماج، والاستيعاب طويلة الأمد من أجل التأقيد والتي كانت الجماعات الحاددة (زجال الأعمال، طبقة الوسطى، العمال، الخ) تتم إسالتها بصورة مستمرة إلى النظام دون اللجوء إلى استئصال الجماعات القديمة. ولم يحدث ثورة اجتماعية شاملة تع فيها استئصال الجماعات التقليدية (الكبسة، والأولئكجية (حكم الثقة)، والجنس) وحل أخرون محلها سوى في المكسيك من عام ١٩١٠ التي عدم ١٩٢٠، وفي بوليفيا في عام ١٩٥٢، وفي كوبا عام ١٩٥٩، وفي بركاغوا خلال حفلة الشبيبة من القرن العشرين - بل أنه في ثلاثة من هذه البلدان الأربعة كان من غير مؤتمنة بعضاً، أما بالنسبة للثلاثين، فإن السياسة كان يتغير عليها نظم جديدة بمرحلة بشكل عام، حيث تكون تنظراً مركزية في الدراسة وفي الشخص الذي يحتل هذا المنصب، وعادةً حين الجماعات تتكرر لياً لندعية إلى تحقيق مصالح وتعبيراً ذاتياً، وكان احتساب السنوات

لزمة، وانتهير، بل وحتى حرب أهلية موجود بالفعل، ولكن العميقة كانت تشير بشكل متفصّل؛ كل هناك نظام في وسط ما يختاره الآخرون في الخارج لغرضي.

وفي الوقت الذي كانت فيه العملية لسليسية تظهر معيار الانتظام والطبيعية - بتمسك إليها أحياناً باسم "الكريول" creole* أو السياسة التي تنمو محلياً - فقد كانت العملية منحصرة، عمداً إلى جانب جماعات النخبة، لأن هؤلاء هم الذين سيطروا على العملية من خلال الاعتراف بالجماعات الجديدة ومن ثم مشروعيتها. وكان نظام أقرب إلى نظام التسلسل من أعلى إلى أسفل (مركزياً وتسيطر عليه نخبة - نخبة) منه إلى النظام الجمهوري (من أسفل إلى أعلى). ورغم إمكانية إضافة جماعات جديدة إلى النظام، فقد طُقت لجماعات الضميمة تمنع بالضرورة؛ كذلك ساعد بناء الهيكل ذو الدعم أو الرأسي للنظام الكوربوراتي في الحفاظ على التدرج الهرمي، والسطوة، والمركزية، ومنع التحالفات الأفقية أو التورية داخل الجماعات أو فيما بينها. لقد كانت تلك طريقة بارعة ذكية وناجحة بتفوق مكنت النخبة في أمريكا اللاتينية من الاحتفاظ بالنفوذ لفرد تغرب من خصمته عامة.

ولكن مع مرور الوقت وتحت وطأة التحديث. بدأت أسس هذا النظام في الانهيار. والأسباب مكوّنة بوجه عام لكل من يعرف شيئاً عن تاريخ التغيير الاجتماعي. وتكمن هذه الأسباب ارتفاع عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة، والتمسك، والتصنيع، والنمو الاقتصادي والتكامل، ونسارح التغييرات الاجتماعية، وتأثير بقدرات العالم الحزبي (لعولمة). وبدأت تدور نقية لقرنية العنصرية، فطفت الكنيسة فسند على معتقدات الشعوب؛ ونظمت لجماعات الجديدة على أسس (الماركسية، والغيرالية الجديدة) تختلف أئد الاختلاف مع النظام القديم وتعارضه؛ وتدبرن الشباب بقتلون معتقدات وأفكار آبائهم، وكل للتيمفراطية أئرها؛ وكذلك سياسة الولايات المتحدة والإعراوات اليسارية والثورية. وبحلول الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين تعرض هذا النظام لنفس الأزمات، تشهنا ثورة كاسترو في كوبا، والإعجاب واسع النطاق بها في أنحاء أمريكا اللاتينية، ونسفت سياسة الولايات المتحدة لعفاجن بالمنظمة الذي أشعله كاسترو

ونفا تفسير ممكن آخر فيما يبدو عند هذه النقطة، إذ كانت العملية الاجتماعية والسياسية في أمريكا اللاتينية تكوّن من خلال إضافة مستمرة لجماعات كوربوراتية جديدة (ر حيا

* الكريول هو مزيج جزر لهند لغوية في أمريكا اللاتينية المتكلمين من أصل أوروبي أو من أصل إسباني
 نسخة خاصة، (المترجمة)

الأعمال، للطبقة الوسطى، جمعيات المهنيين، العمالة المنظمة، الطلبة، البيروقراطيون، تعليمات للعاملين، المرأة، خدم المنازل، «أهالي» إلى العملية السياسية، إن لم نأخذ لم نقضى هذه العملية إلى الديمقراطية واستعدية مثلما حدث في الولايات المتحدة؟ الإجابة تكمن في حكم الترخية والندرة في العملية، والتحلل في العملية الانتخابية بالتغيير والتبدل، والهيكل التكنولوجية الرأسمالية المتحززة، وغياب الديمقراطية الحقيقية والمساواة، والنظام السياسي القائم على نمط العلاقات بين الأثري والتابع، وعبء الإجماع على «الأهداف الأساسية السياسية، والنتيجة أن التنمية والتحديث في أمريكا اللاتينية لم تركز بالضرورة الديمقراطية والتعددية مثلما حدث في الولايات المتحدة وغرب أوروبا ولكنهما لسرنا عن زيادة التفكير، مجتمع واحد «invertebrated society» (مصطلح أورتيغا إي جاسيت Jose Ortega Y Gasset)،^{١١} وانقسامية، وفي النهاية الفشل، والتفلاق، والتهيار.

والأرجنتين، أكثر بلدان أمريكا اللاتينية في عهد المستعمرين، وفي التنمية، والتحديث منذ الثلاثينيات وحتى الثمانينيات من القرن العشرين. تعتبر هي الحالة الكلاسيكية، ولكن شيبلي، وأوروجواي، وبيرو، وبنما أخرى تجاوزت أيضاً في هود الانقسام والتفكك، مما أسفر في نهاية الأمر عن موجة من الاستيلاء العسكري الاستبدادي على زمام الحكم. بمعنى آخر، إن التصويت في السياق الأمريكي اللاتيني مثل في بقية ديمقراطية أو ديمقراطية تعددية بل كان مرتبطاً بالتفكك والتهيار، والنتيجة طبيعية ذلك والواضحة هي أن معظم بلدان المنطقة هي التي قادت التحريك نحو الأزمة والتهيار، وليس تلك الأقل تقدماً. وإذا كان الأمر هو أن الأكثر تقدماً هو الذي يبين تطريق ويوفر النموذج للأقل تقدماً، فإن للوب التنمية في أمريكا اللاتينية بشر الفتح نحو.

لذلك، فإن ندوة الأرجنتينية هامة على نحو خاص، ذلك أنه على اعتبار أن الأرجنتين أكثر الدول تحديداً، وأكثرها تقدماً في أمريكا اللاتينية قبل بها حسابات مصالح أكثر، ومجتمعاً مدنياً أكثر، من أي بلد آخر في المنطقة، ومع ذلك فإن كل هذه الجماعات تقريباً، وكما جاء في الدراسة التي أصبحت الآن كلاسيكية لجورج بوسستاماني^{١٢} Jorge Bustamane، من صحيفة الندوة، وتتميز بدولة، وأحياناً فشلها الذوية لأغراض سياسية، وعن ثم فهي تحتمت على الندوة ونافذة نجاح. هذا إن تيسر مجتمعاً مدنياً متدياً مستقلاً، ولكنه مجسج كوربوراتى. وكان الأرجنتيين بأسره قريباً بعضيزن، بصورة أو بأخرى، لأهل ندوة لو يتفوق إعجاب مالية، ووظائف، والحق هي تعريفات أو إعانات، ورعاية منها - وغالباً ما يحصل الفرد

على وظائف وتعبيرات أو إشارات متعددة. وذلك لا يشمل مجرد الجماعات الكورونوبوسية المعبودة - الحبر، الكنيسة، العمال، الخ. - بل أيضاً للكتاب، وأيضاً لجامعات، وصناعات الأقمشة السونماتية، والفنانين، والمحامين، والمفكرين، والأطباء، وجميع الناس.

هذا بالإضافة إلى أن المجتمع لغوي كان قد وصل إلى نقطة تنح حيث أصبح جسيمه تشكل في حالة تعبئة وتنظيف، ومع ذلك، هناك القليل من تدخلات العضوية أو تصارب لولاءه، وهو ما كان يعني أن كل واحد كان يبدؤ، فصلى جهده من أجل جماعته. كان هذا النظم ناهجاً في أوقات تروخه، عندما كان عند الرعاة يكفي لمنح إعانات للجمع، ولكن في أوقات التفتت الغنم الأرجنتين في حرب هوبرية Habbesian^١ يكون فيها للجمع صد الجميع وكل جماعة تتفق من أجل المصالح الهربية في -أجل البطام- وكل ثالث الفائق في أحوال كثيرة عنيفاً، ويسهر عن مأزق وأزمة. وكانت العجرات بين جماعات شديدة الانحياز - ما بين شيوعية وفالنسبية - بحيث لم يكن هناك مجال للتوسط. هذا فضلاً عن أنه في الماضي هذه الأقسام الرأسية التي هي المجتمع الأرحبسي عندما تنتقل الجماعات الحزبية المحففة - وغالب وبالمعنى التحرفي تلكمة في معارك يتم فيها فشل إيمان الناس - مع بعضها تدعى للاستشارة بوجبة الحكمة المعصومة لتلك القطاع ذاتها وهي لوقت نفسه قد تولد الحكومة هذه الجماعات على بعضها البعض الآخر لتجعل الأجزاء التي تفصلها هي المسجورة، وذلك تكون في وضع أفضل لتتحكم فيما وتلاعب بها. ونحن نحل كل هذه الصعوبات المركبة، كان للضام بين تحين والآخر من الثلاثينات من القرن العشرين وحتى الآن قد وصل إلى حالة من التوقف المتأخر بقرب من الحرب الأهلية، ونهيار سياسي سياسيات مرصنة، عند هذه المرحلة قد يدخل الحكويون؛ ثم إيهام في سوية الأمر بتصبح مبنياً المعنى؛ وتكرر دورة التفتت التي تؤدي إلى عودة نظام حكم فاشيستي ثم التفتت مرة أخرى وهكذا وتوالت.

وهذا بلا شك ليس ما يتحلله دعاء المجتمع لغوي عندما يتقدمون ببرنامج عملهم. ولكن هنا ما يحدث عندنا في بلدان مثل الأرجنتين، وأمريكا اللاتينية، ومصر، وبلدان شرق الأوسط، وأفريقيا التي لمعرضت حالاتها في هذه الفترة، عندما تحدث تطورات المجتمع لغوي في حياض كورونوبوسية مخفف عن سيقان التغيير التي المتعدية، وعلاوة على ذلك، نحن لا نستطيع تلك بصورة كلية على هذه المنصة، بل الأمر ليس لقرارات تقدمنا بل أكثرها

^١ حروب أهلية، حروب أهلية.

تخدماً في مناطق عبدة من العالم - الأرحفان، مصر، جنوب أفريقيا - التي نشهر انضمامنا نحو التفكك والتهيؤ بهذا الشكل.

وبحلول أواخر السبعينيات، ومطلع ثمانينيات من القرن العشرين، كانت أمريكا اللاتينية قد صنفت لحكم الاستبدادي والقمع وترعت من جديد في مسجياً بصورة مكررة نحو الديمقراطية. والسؤال هو عما إذا كان نمط الدورة التارخية المشار إليه تفاعلاً مع حكم استبدادي يؤدي إلى قمع والذي يؤدي بدوره إلى خيبة أمل، تؤدي إلى نجدت التصانيف الديمقراطية، ثم التفكك والتزاع تعدي، ثم التبعث الذي يؤدي إلى العودة مرة أخرى لإحزاب النظام، وتوحده، والحكومة القوية - سوف يتكرر مرة أخرى، أو عما إذا كانت الظروف في أمريكا اللاتينية قد تغيرت على نحو يحد منه كسر الدورة القديمة إضافة الديمقراطية على أساس أقوى. هناك أربعة عوامل على الأثر تتغير نفوسنا التي مزيد عن الأمل الآن عما قبل حلول مستقبل مبشر للديمقراطية.

أولاً، أن أمريكا اللاتينية قد تغيرت بصورة جذرية من آخر مرز فشلت فيها حيود السعي إلى الديمقراطية منذ أربعين عاماً مضت، فقد أصبحت الآن أكثر نجسراً، ونمواً، وزات فيها نسبة المتعلمين والخبطة الواسعة، وأصبحت أقل تندياً من الناحية تكنولوجية، والتوزيعية أي حكم لينة، وتراجعت سيراً لحسن، وأصبحت أقل تعبدية، وكذلك كسر تناسجاً في نفوس والتوافق العائمية، وأكثر تنيراً استنفاة العالمية (بما في ذلك خصيصاً الديمقراطية وحقوق الإنسان)، وأصبحت بصورة أكبر جزءاً من العالم الحديث، الغربي، الديمقراطي، ثانياً، أن أمريكا اللاتينية لساعات من انتهاء لحرب باردة، مما أدى إلى خفض التوراف والصراعات في المنطقة، وتراجع المساندة للقرن الثوريه. الأمر أصبح أكثر منياً الآن جزءاً من العتبة الديمقراطية، وسمح لتوليات المتعددة، تلك القود الهائلة تحديداً، دانعة التدخل التي تقع إلى الشمال، من التركيز على فصلاً أخرى أكثر إيجابية من مجرد مذهبهم التي جيدة. ثالثاً، وهو ما له علاقة بما سبق، أن الديمقراطية في أمريكا اللاتينية زانت كونها بفعل التكنيد، من قدر مجموعة كبيرة من المساهم في توليات متعددة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية AID)، ووزارة الخارجية، وزارة الدفاع، العموم، التومسين، تجهد مرانسة الانتخابية، والمنظمات غير الحكومية)، مستندة حيود نموة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، ورابعاً، أن الديمقراطية بدأت تتفكك بسبب عدة شعلة وشود شعلة تدثر الأخرى الأساسية (المراسية والحكم الاستبدادي على حد سواء) والتدهور التمسند في نظام العالم برسان

الديمقراطية هي "اللعبة الشريفة الوحيدة في المدينة"^{١٢}.

والسؤال الذي نحن بحاجة إلى التصارع معه هنا هو: ماذا كانت لتوجهه الثالثة للديمقراطية في أمريكا اللاتينية قد خلقت هيكل تكوربورية واثوية والدولة، وأيضاً ما إذا كان المجتمع المدني في المقابل قد تحرر، وأتت قاعدة ثابتة للديمقراطية، ربما كانت هناك عدة استنتاجات يمكن الإستزارة إليها مؤقتاً، مع السماح ببعض الاختلافات بين البلدان:

١. أن معظم البلدان قد ألغت أو حررت، في الأعوام العشرين الأخيرة، على الأقل قانونياً ورسمياً، هيكلها تكوربورية للسماح بحرية أكثر للحياة الترابية.
٢. أن المجتمع المدني في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية أصبح أقوى إلى حد بعيد عما كان عليه منذ جيل ماضٍ.
٣. أن الأحزاب السياسية وجماعات المصالح أصبحت الآن بوجه عام تتمتع بحرية التنظيم والقيام بأنشطتها بدون تدخل للحكومة أو الجيش.
٤. أن هناك الآن حركات اجتماعية جديدة للمرأة، والفلاحين، والإهاليين، وسكان العشوائيات، وغيرها من الجماعات التي حصلت على نفوذ لا بأس به بحيث أصبح يتعذر على أي حكومة في هذه المرحلة قمعها.
٥. أن المجتمع المدني لعب دوراً فعالاً في العديد من الحالات المهمة في انتخاب الانتخابات، وتأمين نزاهة الانتخابات، والضغط من أجل الإصلاح، والريادة في العديد من مجالات السياسة.
٦. أن الانتخابات الديمقراطية (وليس الانتخابات أو الثورات) أصبحت تعتبر على نطاق واسع الطريق الشرعي لتوحيد إلى السلطة.
٧. أن المنظمات غير الحكومية لذوية كان لها نشاط بصفة خاصة في تعزيز المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية.
٨. أن نخبة في أمريكا اللاتينية تحركت، بعد أن رأيت الشجعرات المكتوبة على الجدران، وراء الفراغ التنظيمي بإنشاء المجتمع المدني الخاص بها (غالباً ما يكون رسمياً أو بخفاء الدولة).

تلك كانت علامات مشجعة، ولكن علينا أيضاً أن نتذكر:

١. أنه على الرغم من إلغاء الكوربوراتية قانونياً ورسمياً، فإن معظم الحكومات، بسبب التيزويل، مازالت تحتفظ بمعصر القيد، والتسويق، ومؤسسات التسجيل والاعتراف المنعقدة بأنشطة جماعات المصالح.
٢. أن الجماعات الخارجية أو الأجنبية هي التي قامت في الأغلب بإنشاء جماعات المجتمع المدني، التي تعتمد على دعمها اعتماداً كلياً؛ وعندما يتوقف هذا الدعم، فإنه غالباً ما يتوقف نشاط جماعة المجتمع المدني أيضاً.
٣. أن الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والوسائط بوجه عام تظل ضعيفة، وميئة التنظيم، وخاضعة غالباً لسيطرة زعمائها، وفاسدة.
٤. أن الكثير من الحركات الاجتماعية الحديثة تعتبر وكالات للدولة، أو الأحزاب السياسية، أو زعماء ذوي النفوذ أو سلطة. ولا تمنح بالاستقلال الذاتي الحقيقي.
٥. أن المجتمع المدني غالباً ما يكون متحراً سياسياً، ومعظم جماعات المجتمع المدني من المثقفين، والكتابيين، والإصلاحيين، هم في الجلب اليساري من الطيف السياسي.
٦. أنه على الرغم من تخفيف قبضة الحكومة وسيطرتها الكوربوراتية في بعض الميادين السياسية، فإنها تقوم بخلق شركات جديدة خاصة - خاصة في نفس هذه الميادين كرسنية التبغ، على سيطرتها وإن ظهرت تعبير معارضة الليبرالية.
٧. وبالمثل، فببعضها تحت سيطرة الكوربوراتية رسمياً على المستوى العمومي، إلا أنها تعود مرة أخرى على المستويات المحلية حيث يتزايد إجماع السلطات للمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني على التسجيل رسمياً، وكشف مصادر تمويلها، وإظهار قوائم عضويتها، بطلب الاعتراف القانوني بها، وهو أيضاً ما يعتدى به الضيق للسلطات المحلية سلطة رفض هذا الاعتراف أو تأجيله.
٨. أن المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية، مثلها هو في شرق آسيا ووسط وشرق أوروبا، يميل نحو التبعين حول قضية واحدة متعلّقة (الإصلاح بالحكم الاستبدادي، الاحتجاجات الديمقراطية، وميادين سياسية محددة)، وعندما تفلت فسيحة من هذه العضلات (وهو ما يصادف حدوثه غالباً مع جفاف منابع التمويل)، فإن المجتمع المدني يخف نشاطه أيضاً. إن التقليل على قيام مجتمع مدني دائم وقوي، ضعيف.
٩. أن تمكيبك تعثر تلكا روسيا وواحدة عن إرثها الحالة المعجزة التي أحدثتها.

وقد ضلّت صُولُ -دعوى- عاماً تخضع لنظام حكم مستبدات - كوربورني، ولكن سيطر عليه المندوبون، وله حزب واحد، ولكنها تأت مؤحراً السير في طريق الليبرالية. وهذا يعنى لوضع النافذة للمجتمع المدني تحت تعهداً.

١. أن المنظمات كوربورنية المرتبطة بالدولة أو بالحزب المسيطر لفترة طويلة تخوض معركة للتفاوض مع المجتمع المدني الجديد، الليبراني، الأخذ في الظهور.

ب. أن الدولة تحاول الاحتفاظ بسيطرتها على بنيتها الهيكلية كوربورني وفي الوقت نفسه تطبق تعهد أيضاً للجمعيات الليبرالية الأحدث أو سيطر عليها.

ج. أن المنظمات كوربورنية تقوم بمحاولة للإصلاح من داخل، لتصبح أكثر شعبية ذلك بتخفيف مظهر المهيمنة، وذلك حتى يتسنى لها العاقبة في هذا السياق الجديد الأكثر ليبرالية.

د. أن الدولة دعتها في نفس الوقت. قد تسببت الحكم جيد، من حزب التأسيسى لثوري Revolutionary Institutional Party الذي حلّ مسيطراً على الحكم لفترة طويلة يُسمى فيسنتي فوكس Vicente Fox وحزب العمل الوطنى المعارض، مما وفر فراً أكبر من التعدينية والتفاوض بين الجماعات.

٢. أن هناك صغرياً هائلة من الولايات المتحدة وجماعات المجتمع تعنى فيها، وبخداً من الجماعات داخل المكسيك، من أهم مزيد من التحرر للحياة الترتيبية. و. به عندما يكون هناك تنوع في الاقتصاد الكينكي، فإن العالوية تلتزم للحر توداه وعندما يكون الأداء الاقتصادي سيئاً وتزداد التوترات الاجتماعية، فإن الصفوف من حل عويده من تبصرة على الحياة الجماعية (العودة إلى كوربورنية) تزداد أيضاً.

٣. أن هناك أيضاً نمسا لجماعات جديدة - تنوع. المراد، الخلاص، بكل تعدينت وكثير غيرها - باعتبارها حركات اجتماعية مستقلة. حيث تحول كل جماعة الاحتفاظ باستقلالها الذاتي (ولكنها تنطع إلى تعويضات أو اعتراف من جند الحكومة)، بينما تحسّن الدولة التدخل في احبها: الإسبلاء والسيطرة عليها.

ج. أن كثر من المنظمات غير الحكومية لمرحوبة، أخرجت من فروعها إلى مدى التعدينية. وبعض هذه الجماعات دخلت دخلاً عميقاً، مثلاً لجمعية حركة رانسالتي-الانساني (Rasalli-Anسانی) في الجنوب الغربية الخاصة في المكسيك، مما جعل جنداً لثوري. العمل بحكومة تدينية - كانت سنجدها، أو سنجدها على المنحل على لسط كوربورني (أو

أمر بصعب فرصة على المنظمات غير الحكومية الأجنبية)، أو سطردها، ط. إن النتيجة النهائية مزيد من التدمر لقيمة من ناحية وأيضاً مزيد من القوضي، وتفكك في تمكينك عما كانت عليه في الماضي، وعندما يفرض الاقتصاد، تزداد الأزمات في احتمالات التدمير الطية؛ وعندما يزداد، فإنه يسبب في ظهور لعبة لا جدوى من ورلها من التفاوض التمدد بين كافة الجماعات بسبب ظهور الرعاة وإمكانية الحصول على تعويضات أو إعانات من الحكومة، وبصيح تفكك أكثر حدة، مما يؤدي إلى احتمال الإثبات.

السياق الدولي

كانت أمريكا الشمالية واحدة من المناطق الرئيسية، إن لم تكن أهم المناطق، التي ركزت عليها جماعات المجتمع المدني، الأجنبية أو الخارجية جهودها، وكان ذلك يرجع من ناحية إلى قرب أمريكا الشمالية من الولايات المتحدة؛ ومن الناحية الأخرى إلى أن الواقع يشير إلى أن أمريكا الشمالية، مثل أفريقيا جنوب الصحراء، تحملت نفرة طوبه كمرکز للتغير تنسببه بحمل الإرساليات، وفي هذه الحالة لأهداف عملية مثل التدمير الطية والمجتمع المدني، وانخرت هي نفس الوقت كخلف تجارب أو محمل اختبار للتجريب؛ وينتسب الاجتماعية والتربية.

وفي العقد الماضي انتفعت "الإرساليات" التي تدعو إلى المجتمع المدني، وتنسى كل مفرد الولايات المتحدة، وإن كان عضباً أوروبياً أيضاً، إلى أمريكا اللاتينية من أجل تنمية جماعات جديدة، وتعليم أسلوب الحكم الجيد على نضار، الأميركيين والسكن الأصيبين وسارسة الضغط من أجل قضايا طبية عديدة، من بينها مناهضة الفساد، والإصلاح القضائي، ومكافحة المخدرات، وإصلاح الشرطة، والمصححة والتربية الجديدة، وللمركزية والحكومات المحلية، وإصلاح الاتصالات، والإصلاح لضرب، والإصلاح العسكري، وكثير غير ذلك. وهذا تعدد ومجال هذه الجهود من حق الإصلاح، وهيمنة التي تشمل كل شئ بدكرت نصفاً شديداً من القرن العشرين وقرن الساد، والموقف تنسبته بحمل الإرساليات في تلك الوقت أكثر كثرة فيما تركت، الأمريكية للتنمية الدولية 411 وغيرها من المنظمات الأمريكية كمنهج تعرف من أجل التبريد على كثر من شأن أمريكا الشمالية.

والطبيعة ليست هي هذا ما كان هذه التمددات، علاقة أمريكا الشمالية بالولايات المتحدة، الكثير منها تفعل كانت، وتكون تنسب، الأخرى، هي ما كانت الجماعات والتخصص

لكثيرين من الأجانب الذين يعملون في أمريكا اللاتينية على علم بما يفعلون، وما إذا كانوا يفهمون واقع الحياة في أمريكا اللاتينية وأسلوبها في القيام بالأشياء، وما إذا كان لديهم الحساسية الكافية لثقافة أمريكا اللاتينية وأساليبها الصناعية أو أنهم بصرون، بما لديهم من برامج عمل عالمية وشاملة، حتى أن يتجاهلواها ومن ثم، ما إذا كانوا، في ظل حملتهم لتجلب أهدافهم، يضررون أكثر مما ينفعون، في سطر هذه الترسيلات تؤدي لتوليد الطبيعة في أمريكا اللاتينية ليس سجالاً مرفقاً، ولكنهم بطبيعة الحال يستغلون ترحيل عندما تغفل تجربهم أو تؤدي إلى نتائج خلاف المتصورة، تاركين لشعوب أمريكا اللاتينية عملية تنسلاهم مع المشكلات التي عالياً ما يفتقونها وراءهم أو يترينها.

من الصعب على أمريكا اللاتينية، وخاصةً البناني، التأصفر فيها، التحدي لهذا الهجوم الصراي لدعاة المجتمع المدني، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه عالياً ما تكون لديهم نوايا طيبة، والبرامج التي ينفذون عنها نفوذاً شديدة قليل من ناحية، وعن النحية الأخرى لأن الفروض والبيع التي تقدمها وكالات في الولايات المتحدة رسوك الإفراض لتوليد الكبرى عالياً ما تكون مشروطة بالتعاون مع لبرامج التي تدعو إليها جمعيات المجتمع المدني. ومن ناحية ثانية بسبب النزوة والمطلة تعطلة، والاتصالات مع سوق الأوراق المالية الأمريكية (بورز سريت Wall Street)، والمهورة والخبرة المفترضة لجماعات الأجنبية التي تعين إلى السيطرة في بلدان الفقيرة، والضعيفة، والمعتمدة على غيرها.

وعندما وجهت بلدان أمريكا اللاتينية ذلك لغزو (قد نعو هذه الكلمة خطأ ولكن الأمر عائد ما يصل إلى هذا الحد) من جانب جيوش المجتمع المدني الأجنبية تلك وميز نياها لتحية (عقارية بميزايت بلدان مصنفة)، كل أمساها مجموعة من الأساليب للتعامل معها، فهي العال كمنت تتعاون مع جمعيات الأخرية بما أنها توافق على برنامج للعمل؛ تعهد العمل المنظمة منها، وإنما لأنها تظن أن المفاوضات لا طائل من ورائها وسوف نصيبه بالإخباط. وقد يحدث سوى في حالات خاصة أن يتقلب الترهين التصغير (بلدان أمريكا اللاتينية) على سخة نيرتس (الولايات المتحدة) في التمتع. ولكن عالياً ما تعرض الدولة لبرنامج لشعور والحثون المفترحة، أو أن يكون نيا أولويات أخرى، أو أنها ترى تعضية عن مطور مختلف.

ومن ثم يكون لديها مجموعة من التمثل. أولهما، وهو البديل الشائع، أن تستر التشريع الرسمي المطلوب، حتى نظير حظير الإذعان (ومن ثم أيضاً تكون مؤهلة للحصول على قروض مستنوية، تحت تولى IMF)؛ والثاني لتوليها شديدة الأهمية لها، ثم بعد ذلك لا تتعد،

أو تباطؤاً متممداً أو تتخذ بصورة حزنية. وخيار الحكومة الذي هو ببساطة أن تسلم برامح معينة إلى جماعات المجتمع المدني الدولية وتترك لها مهمة إدارتها كوسيلة لشغلهم بها وحملهم سعداء بها على حد سواء. وتحتفظ في نفس الوقت لنفسها بالساعات الأكثر أهمية لتبسط عابثتها، وهي اتخاذ القرار في مجالات الاقتصاد، والقوات المسلحة. والتبديل الثالث، والذي كثيراً ما يستخدم، هو الاستراتيجية الكوريورية إجبار حتى جماعات المجتمع المدني المتمركزة في الخارج على أن تقوم بتسجيل نفسها، وتقديم قوائم بأسماء أعضائها، والكتابة عن مصدر أموالها، والسعي إلى الحصول على الشخصية الاعتبارية الانفصالية أو الاعتراف من جانب الدولة. وثمة بديل رابع، يتزايد الأخذ به ولكن بصورة انفعالية، وهو طرد جماعات المجتمع المدني من البلاد، مثلما حدث في المكسيك.

لقد شعرت في كافة البلدان التي أجريت فيها دراسة حالة بكون مساعدي بين الحكومات المعيبة وجماعات المجتمع المدني المتمركزة في الخارج. والترحيب الذي نلقاه من حاملي المجتمع المدني غالباً ما يكون من أجل أموالها أو لأن دعاة الإصلاح المنحيزين ينفقون مبالغ برنامج عمل هذه الجماعات أو لأنها لا تود أن تصبح لداً مضيواً من المجتمع الدولي. ولكن هذه الجماعات تثير الاستياء العميق لشخصها في الشؤون الداخلية للتولاهة التي تخصصها، ولعجزها (نحن نعرف أفضل)، ونجاحها للظروف المحلية، وأسطعها المعالجة أحياً للحكومة. ذلك هو التوتر الذي كان موجوداً بالنسبة لكل جهود للمعونة الأمريكية تقريباً منذ مجتئع الستينيات من القرن العشرين؛ فمن جهة اليفدش المنظمة للمعونة، فإن تجربة علمتها أنه بعد سنوات قليلة سينتهي ليجاً هذا العلاج الدولي الحاد، وأن على المرء، في هذه الأثناء، أن يعين الأموال، وأن يبذل بعض الجهد، القليل عالمياً تجاه الإصلاح، والانتظار حتى يأخذ حاملو الجهات الدولية المتاحة للمعونات مساره ثم الانتقال للاهتمام بأشياء أخرى.

خاتمة

إن نهوض المجتمع المدني، الذي عالمياً ما يقع مظهره وإن كان يتلقى المساعدة والانتعاج من الخارج، كان بلا شك مؤثراً قبل عشرين من زمن خلال الفترة الانتقالية انخرجة والمهمة في أمريكا اللاتينية من تحكك الاستبدادي إلى الديمقراطية. هذا عشرة على أن المجتمع المدني في كثير من البلدان مازال تحت وطئها وهي تأمين الديمقراطية ضد التبدلات، وضمها إجراء

تختلف تزييفها، بدءاً عملية الإصلاح في مجالات سياسية جديدة، ويتعلق بواصل الفكر كانت
 اجتماعية للجنة نخبية أصوات جديدة وجماعات اجتماعية جديدة. تلك كليا مهام وأنشطة
 مهمة. والدور الذي قدم به المجتمع المدني في تحارها كبير. مازل المجتمع المدني هو
 تركيزة للديمقراطية حتى في وقتنا الراهن الذي يسود تراجع في دعم الديمقراطية، كما أنه
 يعتبر قلدا لا عسى عنه وسحقا لكثير من برامج الإصلاح الحضروية.

ومع ذلك فإن المجتمع المدني، باعتباره قوة حليمة قد تراجع، منذ أن تم بجاح إنجاز
 قضية الساعة الكبرى المتمثلة في الديمقراطية، وهو ما حدث أيضاً في المناطق الأخرى التي
 تدونهاها هي هذه القضية. يرجع ذلك إلى حد ما إلى قوى تطوعية: ذلك أنه عندما كان الحكم
 سكتانيا، فإن المجتمع المدني كان عتياً هو المتعاضد الوحيد له؛ ولكن الآن وبعد أن
 أصبحت الديمقراطية مستقرة، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والمؤسسات
 الحكومية؛ غيرها من فوائده المفرد غير الرسمية قد أكدت وجودها، كخلص دور المجتمع
 المدني، كما أنه يرجع، أيضاً إلى حد ما، إلى شعور أمريكا اللاتينية بضرورة الإصلاح وعنده
 الانزياح لنظام سياسي يبرز إلى نغادان. يتفق إلى تكثير والتدوير وينبع عيسه عدم تحقق
 من هذا، فإن الاحتياج المحسوس في أحوال كثيرة إلى مؤسسة تتقبل أنشطة الجمعيات،
 وتنسرد عتياً، وإحصائياً تكون بوراثية، لتكبح جماح ما تدعو للأمرين اللاتينيين أنه
 تربط كل مضمرة، وفرضوى، ومن كان التوجه إلى وضع حدود للمجتمع المدني وجباة
 لجماعات، وإثباتها، والإثبات عتياً من أجل المصالح العام.

يبنى المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية قائم على نطاق واسع كذا كان منذ عسى
 داخل وكل ضويرة طبيعية، وعصياً، ومنسبياً بصورة أو أخرى مع العملية التوسية.
 ونكه كتما كان محطناً، ومنسرداً، ومفروضاً من الخارج، ولا يتماشى مع ثقافة أمريكا
 اللاتينية أو مع عتياً تنسبة (إلى طبيعة خلق مقوداً أيضاً من تارة إلى أخرى)، فلمن
 حظي بالمدانة، وفي هذه تارة الأخيرة، فإن أمريكا اللاتينية تنسرد الإثبات، وتقتز
 لأمال لخدمات غير حكومية الأجنبية؛ ولكنها تقبل بالتقبل فقط من حد غير معرف حات
 الإصلاح إلى بقية نيا، في نفس تارة تارة في الحد من تاسطة هذه الجماعات
 والتضرد عتياً وعلى انتشارها، وذلك، فاتها صورة مركزية المجتمع المدني كمن ينسب
 السدة عند بعض التسيويات؛ وفي بعض نظروها، وفي تبعض لآخر كان مفروض
 وسنفس من سنفسه، ومكوج الجماع، يمكناً فيلاً من أن يكون هناك إجماع حول المجتمع

تعنى في أمريكا اللاتينية، فإنه مزال مصراً للعديد من الاضطرابات.

ملاحظات

1. For background and an optimistic view, see Howard J. Wiarda, *Latin American Politics: A New World of Possibilities* (Belmont, Calif.: Wadsworth, 1994).

2. Howard J. Wiarda and Harvey E. Kline, *An Introduction to Latin American Politics and Development* (Boulder: Westview Press, 2001), for a later, more pessimistic outlook.

3. Jorge Bustamante, *La República Corporativa* (Buenos Aires: EMLCC Editors, 1988).

4. Louis Hartz, *The Liberal Tradition in America* (New York: Harcourt, Brace, Jovanovich, 1957); for the Latin American contrast see Richard M. Morse, *New World Soundings: Culture and Ideology in the Americas* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1989).

5. Howard J. Wiarda, *The Soul of Latin America* (New Haven: Yale University Press, 2001).

6. James Malloy (ed.), *Authoritarianism and Corporatism in Latin America* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1977).

7. Howard J. Wiarda, *Corporatism and Comparative Politics* (New York: M. E. Sharpe, 1997a).

8. Charles W. Anderson, *The Governing of Restless Nations: Politics and Economic Change in Latin America* (Princeton: D. Van Nostrand, 1967).

9. Howard J. Wiarda and Harvey E. Kline (eds.), *Latin American Politics and Development* (Boulder: Westview Press, 2000), Introduction.

10. José Ortega y Gasset, *Invertebrate Spain* (New York: Norton, 1977).

11. Bustamante, *República Corporativa*.

12. Howard J. Wiarda, *The Democratic Revolution in Latin America* (New York: The Twentieth Century Fund, Holmes and Meier, 1990).

13. Suzanne Bileilo, "Mexico: The Rise of Civil Society," *Current History* (February 1996), 82-87; Alberto J. Olivera, "Civil Society and Political Transition in Mexico," *Constellations* 4, 1 (1997), 105-23; Neil Harvey (ed.), *Mexico: Dilemmas of Transition* (New York: St. Martin's, 1994).

14. Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment, 1999); Carothers and Marina Ottaway (eds.), *Building Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment, 2000).

الشرق الأوسط والمجتمع الإسلامي*

كان لشرق الأوسط، من بين جميع مناطق العالم، أكثرها تنظيماً للأعمال من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والنفوذ، ونمو المجتمع المدني. لاحظنا ذلك أكثرها تنظيماً للأعمال وليس أقلها نجاحاً؛ هذا للتوصيف الأخير الذي يوحى بنوع من الشكوك، يتفق بأفريقيا جنوب الصحراء. أما لشرق الأوسط فإنه الأكثر تنظيماً للأعمال بمعنى أنه كان يجب أن يكون أكثر تقدماً عما هو عليه، في ضوء الموارد الموجودة به (الثروة البترولية أساساً)، وقربه من المناطق الأخرى العنية (الاتحاد الأوروبي)، وتعداد سكانه، وإمكاناته. كان يجب أن يكون في نفس مستوى شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية باعتبارها مجموعة من الأمم الناهضة، ذلك لثراء العنزايد، والأكثر ديمقراطية؛ والتي تتمتع بمجتمع مدني قوي. ولكن الواقع أن معظم البلدان في هذه المنطقة قد تدهرت.

نظر إلى الأرقام الواردة في الجدول ٧-١. معظم البلدان تقريباً تقع في العسرف المنخفض من التفريل من حيث الدخل السفري للفرد، ومتوسط العمر المتوقع، وتعلم القراءة والكتابة (وإسبما بين النساء)، والنسبة العنوية للتحصير، والترتيب العام. ولا نجد في أي مكان في المنطقة أي أسواق باهنة كبرى (Big Emerging Markets) (BEMs) مثلما يوجد في الأرجنتين، أو إسرائيل، أو شيلي، أو الصين، أو بنومبنا، أو المكسيك، أو كوريا الجنوبية،

* كتبت هذه الدراسة بين ١١ سبتمبر ٢٠٠٦.

إن مفهوم (الوسط) كما هذه النماذج في أمريكا اللاتينية أو شرق آسيا، وبعضه من السوق
تأخر لا يوجد بيننا نظراً لعدم انشغالنا بمعنى الحديث كما لا يوجد في أي منها مجتمع مدني
دمقرطي، تعديلي، تشاركي.

والأسئلة المطروحة هي عن أسباب هذا الوضع القائم في المجتمعات العربية، المجتمع المدني في
الشرق الأوسط وعملاً إذا كان هذا الوضع سيحدث في وقت قريب. وهناك البعض عموماً إذا
كان في الثقافة السياسية الإسلامية - بعقود الديمقراطية - المجتمع المدني، ثم إن هو انخفاض
مستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية؟ وهي هذه الحالة فإنه بمجرد حدوث التنمية مستخدم
الديمقراطية والمجتمع المدني أيضاً. وهناك تفسير ثالث محتمل وهو وجود نظم اجتماعي عن
صفتين هي تشرق الأوساط. وأخيراً هناك - بمعنى عوامل طبيعية: أي موقع الشرق الأوسط
عمرية من أكثر مناطق العالم وفرة، ووعوداً تنبع في الاقتصاد العالمي، وتوسيعاً في
موجة صراعات الحرب الباردة، والكرد بين العرب وإسرائيل، والإرهاب، والحروب
الحدودية التي شيدتها، وموقف شعبي، عن خلال مناقشتنا التالية، إلى تحليل هذه التعريفات
المتنافسة والشعوب على أيها الذي يقدم أكثر تفسيرات إقناعاً.

بيانات اجتماعية اقتصادية

البيانات المقدمة في الجدول ١٠٠٠ تظهر أن بلاد الشرق الأوسط، باستثناءات قليلة، من بين
أفقر بلاد العالم، ولها نصيباً، وهي ليست فقيرة مثل تلك البلدان الموحدة في أفريقيا والتي
غالباً ما ينخفض دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً وفيها أقل معدلات متوسط العمر
المترفع، وتعليم الفراء، والكتابة، والنحوس. ولكنها أقل من مستوى البلدان الناهضة في أمريكا
اللاتينية وأقل بمراتب كثيرة من أقطان مجموعة شعوب شرق آسيا ووسط وشرق أوروبا.
ونينال هو البلد الوحيد (عبر البترول) الذي بلغ من معدل ١٠٠٠ دولار كدخل سنوي
لفرد (عمر أكثر من العاشر) ومعظم بلدان المنطقة يتراوح الدخل السنوي للفرد
فيها ما بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ دولار، والسعودية، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية
السعودية، والإمارات العربية المتحدة لها وضع خاص: ولأنها تطوع حرقياً تقريباً فوق بحر
من البترول فإن معدلات الدخل السنوي للفرد أعلى نسبياً حتى وإن كانت مساوية
تحتفظ بالبيانات الاجتماعية القديمة التي لا تؤدي إلى الديمقراطية أو المجتمع المدني

جدول ١٧ مؤشرات شرق الأوسط والنشل الإسلامية ذاتية الإحصائية الاقتصادية

المؤشر	البحرين	السعودية		قطر		الإمارات		الكويت
		١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٦	
إنتاج النفط	١٧.٦	٣.٤	٦.٦	٦.٧	١٤.٧	١.٣	١٥.٥	٢١.٦
إنتاج الغاز	٣.٥	٠.٧	١.٦	١.٧	٣.٣	٠.٤	٣.٤	٤.٦
إنتاج الكهرباء	١٠.٦	٢.٤	٥.٦	٥.٧	١١.٧	١.٥	١١.٧	١٦.٦
إنتاج البترول والغاز الطبيعي	٢١.٦	٦.٥	١٤.٦	١٤.٧	٢٩.٧	٣.٢	٢٩.٦	٤١.٦
إنتاج الحديد	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج الفولاذ	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج السيارات	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج الملابس	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج الأغذية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج النسيج	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج الأدوية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج الكيماويات	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المنتجات البترولية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعادن	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج الخشب	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج الورق	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج التجهيزات الكهربائية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج الآلات والمعدات	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج السيارات والمركبات	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات الزراعية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات المنزلية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات المكتبية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات الرياضية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات السياحية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات العسكرية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات العلمية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات الثقافية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات الفنية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات الترفيهية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات الرياضية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات السياحية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات العسكرية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات العلمية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات الثقافية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات الفنية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات الترفيهية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات الرياضية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات السياحية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات العسكرية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات العلمية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات الثقافية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات الفنية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
إنتاج المعدات الترفيهية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠

المصدر: البنك الدولي، تقرير النمسا في إطار ١٩٨٥-١٩٨٦.

١. مقدرات البنك الدولي.

٢. كما هو - العادة، لم توجد بيانات شمال أفريقيا الإسلامية في فئة بلدان الشرق الأوسط.

الديمقراطي. ويرجع مستوى التنمية الأعلى نسبياً في تركيا إلى قربها من أوروبا الغربية، ومواردها وتعداد سكانها الكبيرين نوعاً ما، ولتحديث الداخلي جيد، ومن ثم نمو شكل من أشكال الدولة الأكثر حداثة وعلمانية، إلى جانب الاندماج المتزايد لتركيا في الأسواق الأوروبية. ومع ذلك، تظل إسرائيل البلد الوحيد في المنطقة (١) المتقدمة؛ (٢) والديمقراطية تماماً، و (٣) بها مجتمع مدني تعددي وديمقراطي.

والسؤال الرئيسي الذي نطرحه، هل سيصبح الشرق الأوسط، وهو يشهد تقدماً سواء على مستوى الاقتصادي أو الاجتماعي (أي أنه أصبح أكثر تحضراً، وأقل أمية، وأكثر ازدهاراً)، أيضاً أكثر ديمقراطية ومجتمعاً مدني أكثر قوة؟ لإجابة زعماء تكسرون نعمه. فالواقع أن بعض البلدان في المنطقة (تجزئاً: مصر، الأردن، لبنان، المغرب، باكستان، تونس) قد أتخلت، وهي في طريقها للتقدم، ببعض الإصلاحات الديمقراطية والانتخابية وإن كانت عالية محدودة أو متفرقة، مثل مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان، والانتخابات، وبرلمان. وهذه البلدان بوجه عام أكثر ازدهاراً أيضاً، ومن ثم فإن هناك علاقة ترتبط في الشرق الأوسط (كما في أماكن أخرى) بين التنمية والديمقراطية. ولكن علاقة الترتيب هذه ليست قوية وربما يحدث ردنحو العمارسات الأكثر استبدادية (مظالم حدث في عدد من البلدان المشار إليها).

لا توجد دولة في المنطقة (إما عدا إسرائيل التي من الواضح أنها حالة خاصة) أصبحت ديمقراطية بتكامل. ولا يوجد بلد واحد في الشرق الأوسط أصبحت فيه التنمية الاقتصادية من القوة بحيث تجبر نظاماً استبدادياً في الحكم على الأخذ بالنظام الديمقراطي عندما حدث في كوريا الجنوبية أو تايوان. هذا بالإضافة إلى أن هناك بلداناً مثل الجزائر، وإيران، والعراق، وليبيا، وسوريا، وغيرها فشلت فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز الديمقراطية، ولكنها أفرزت بدلاً من ذلك مجرد حكومات استبدادية أقوى أو نظم حكم معدنية للديمقراطية. كذلك بين بلداناً مثل أفغانستان وتيمور، وكلاهما في تصنييع الدول منخفضة الدخل المنوى للفرد (يقترّب من هاشي) ولا تتمتع أيضاً بأي خلفية أو أسس للديمقراطية، قد أظهرت نفعاً ضئيلاً سواء كان اقتصادياً أو سياسياً.

١ من الواضح أن الهدف يتحدث عن المجتمع المسيحي اليهودي في دولة إسرائيل. أما السكان العرب فإنهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية وهذا ما يبطل الزعم بأن إسرائيل دولة ديمقراطية فعلاً. (مترجمة)

عناصر الثقافة السياسية

لو تكن الثقافة السياسية الإسلامية تاريخياً داعمة بقوة للديمقراطية والمجتمع المدني. وأعطت حكومات المنطقة مدعومة بالثقافة السياسية وغالباً مستقلة لها من أجل مصالحها السياسية الخاصة أو من أجل مصالح شخصية. وهذه الحكومات لم تكن عادة متسامحة مع حركات المعارضة السياسية أو الحياء ائتمانية التذنية الخارجة عن نطاق سيطرتها، على حد سواء. وكانت تعدت إلى حق الأحزاب السياسية المعارضة وإيضاً منظمات المصلح التي لا تستطيع السيطرة عليه. وقد اتجهت بعض الدول في المنطقة نحو الديمقراطية ولكن أغلبها بخطى محدودة نحو نظام سياسي منفتح.

وبدليل للمنطقة لا يوجد سوى إسرائيل التي حافظت باستمرار على شخصيتها الديمقراطية، فيما تحركت تركيا في هذا الاتجاه، ومازالت بالكفيل الديمقراطية على فترات متقطعة. واتخذت الأردن والكويت بعض الخطوات المحدودة لفتح النظام السياسي حتى ولو كانتا شقيان المعارضة، في نفس الوقت، تحت سيطرة قوية. وكان التخريف المصحوب عمدة، في أمسن الظروف، باختيار الأشخاص للنظم الرئيسية في ممارسة التحكم.

لا القرآن ولا الشريعة كضمان تقيراً كفاً للديمقراطية ولا المجتمع المدني. هناك فقط الله وهو أقرب وكل الأشياء نضع لهذه القاعدة الأساسية. وبذلك الأسرة، الوحدة الأساسية والرئيسية في المجتمع، برأسها (الأب/الزوج، والجساعة أو القبيلة تخضع بالعمل لقيادة سطوية، والقيادة سطوية، والقيادة السياسية على مستوى النونة مركزية ومحورية ومن أعلى لأسفل، ولا يوجد في أي مكان قواعد للمشاركة من الأسفل، على الرغم من أن القائد، سواء في الأسرة أو القبيلة أو الدولة، من المفترض أن يتشاور مع المجتمع على نطاق واسع.

على سبيل المثال، في المملكة العربية السعودية يقوم الملك ومساعدوه بالتوجه إلى داخل الصحراء للتشاور مع زعماء القبو. وقد يجد أيضاً الوقت لتلقي التعامات عن الناس البسطاء. وإن أمكن يقوم بنفسه أو أحد أعضاء حاشيته بالاهتمام بالمشكلة على الفور، وإن لم يكن يمكن معكاً يتم التعامل مع المشكلة بواسطة الوكالات الحكومية المعنية فور عودته للرياض.

من الواضح أن تلك ليست هي الديمقراطية بمعناها الحديث، ولكنها توفر كضراً من التشاور والمشاركة. وقد يتم نتيجة المطالب التي تتضمنها هذه الأنتمسات ولكن الطريقة والأسلوب الذي يتم به ذلك يساعد في تعزيز عناصر عزلة تتبعية، ونظام التدرج الهرمي، والسطوية في المجتمع.

من الواضح أنه إذا كان هناك حديث للقرآن والشريعة حول الحكم (ليس كثيرًا) فبإمكاننا الانتقال إلى مفهوم حكم الفرد من أعلى إلى أسفل. ومن الواضح أيضاً أن الحكام المستقبليين تعلموا استقلال هذه الأوامر بمعونة من الرب تعاضداً من الرتب تعاضداً للخاصة، هذا من ناحية، وممازستها لفترات طويلة من ناحية أخرى، حيث تحكم تستطوي الآن مطبوعاً بعض في المجتمع الإسلامي حتى إنه أصبح جزءاً من الثقافة السياسية، ومن الصعب، وتربياً من المستحيل، أن تتغير. ومن ناحية أخرى حينما يشير أنور سعيد، لا يوجد في القرآن أو الشريعة أي تعبير واضح عن تحريم الديمقراطية. وهذه الحقيقة تفتح المجال أمام إمكانية تحقيق الديمقراطية عليها وإجراء التحولات في المستقبل كما رأينا حتى في مثل تلك المجتمعات الإسلامية التي تسيطر عليها رجال الدين مثل إيران، حيث أجريت فيها التحولات الديمقراطية بصورة لو بالأخرى مؤخرًا.

وينطبق نفس الشيء تقريباً على حقوق الإنسان، فعلى ما لا يتم مراعاة حقوق الإنسان بتعمود العربي بدعة في المجتمع الإسلامي، بل على العكس فبعض النوازل الإسلامية معروفة — بمادة — بالإفراط (ثم جرح الموت)، والقنوة (أقطع يد السارقين) واستبدادية قولبتها الجائفة، والتي تشكلت بقوة من خلال المفاهيم الإسلامية. إن الوضع الديني والثقافي والتاريخي لم يكن مساعداً على الديمقراطية وحقوق الإنسان.

بكثر من النظم في المنطقة غير ناضجة للديمقراطية وتبدي شكوكاً من بعض أنشطة المجتمع المدني وتجمع المعنى الموجود كل ضعيفاً واهناً. وعمدت بعض الحكومات إلى وضع تنظيم مشدد له، والسيطرة عليه. وبعده عن أن يكون معتدلاً شديد النظم للحكم الموجود في السلطة وقد طلب نظم تحرك تلك، في الشرق الأوسط مثلاً هي في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كوربورية بصورة أمنية.

والمجتمع المدني الموجود حالياً كان مقتصراً تقريباً على نسبة لا تتجاوز في المجتمع. أما المرأة فكانت تابعة في البيت وشؤون الأسرة ليس التفرقة، ولكن ليس في المجال العام، حينئذ لا وجود لمعاملات المرأة تقريباً، أو بها قليلة العدد إلى حد بعيد، هذا بالإضافة إلى أنه يوجد هنا منذ هي أنحاء أخرى من العالم الثالث انحياز طغى هو المجتمع المدني؛ إذ أن معظم جماعات المجتمع المدني مكونة من عناصر من الطبقة العليا والطبقة الوسطى المتوسطة. أما جماعات العمال، والفلاحين، والبدو، وسكان المناطق في المدن فإنها ندرتها يوجد منها تنظيمات أو إن كان لها، فهي تخضع لنظم مشددة من جانب الحكومة.

ويكاد نظام التبعية 'Clientelism' بمصم جميع مستويات المجتمع وسيروا فإضافة، والعلاقات مع البيئات الحكومية. فطام التبعية، لتتمثل في الانخراط العائلي للخدمة، من ناحية؛ والتوعية، من الناحية الأخرى، متواصل في كل مكان فريد بعض القدر من التوطيد والتكيف أدبية. كل فرد مربوط بصورة أو بأخرى في هذا النظام تخضوي للنفس. ممن تعرفهم أمر ما تعرفه، فؤنتك تبين لبيهم علاقات جيدة؛ قد تكون الرعية في شكل وظائف، وخدمات، وسلامة خاصة، وعرف - حكومية، وبرامج كاملة - بل ربما تمنح للماص التوارثية لهم منحون عفاً والشم ودعمهم. وعندما يصبح المجتمع أكثر تنظماً وتمييزاً؛ ينت نظام التبعية إلى سجمهات كئيلة في المجتمع ولا يقتصر على الأقران، وهكذا يعود مرة أخرى إلى الكوربورالية، ذلك أنه عندما تعود علاقات جماعة مع التوتة على أساس التبعية. وعلى أساس من بناء ترعاية، وعلاقات التبعية - وتبعوا، فتلك هي صيغة الكوربورالية.

لقد حدث لبعض بل المجتمع العربي في الشرق الأوسط يجب أن ينظر إليه على أساس أنه ليس أقل تقدماً منه في الغرب ولكنه مختلف عنه. وأنا أقبل وجهة النظر تلك - التي هيئت - من ناحية التاريخية، كما المجتمع العربي في الشرق الأوسط يتشبهون من ثلاث مجموعات: نسبية؛ رجال البحر (العمارة)؛ والقبائل؛ والاتحادات العبية، والحدود العلبين (الحدود العلبين). وكان ذلك أو التحك سبباً على التناوب مع هذه المجموعات. ولكن (١) هذه المجموعات الضيقة للعبية من أصحاب التمتع التي بدأ التناوب معها، أقرب بعض العضاة الأوربية الثلاث (أحد، لرس، والقبائل، والعمارة) في العصور الوسطى؛ (٢) ثم لا أحد في احدها؛ الجماعات الحديثة والحدبة مثل بغداد، تعمير، والمسيحيين، أو المراد؛ و(٣) أن هذا التعمير التناوب التخصصي، والتبعية لا يقدم إلا العنيل من التوزيع أو تجرية في كعبل دبسر تمية محنة.

وإذاً مشكلة أخرى هي أن المجتمع العربي عندما بدأ في الظهور في الشرق الأوسط، لقد شكلاً لا يربح معظم الأربيبين. ففي عهد من قبل، على سبيل المثال، كان هناك دعاء - عالياً كدعه ضبط الحشر ومويزوهه من العنبيين الذين لا يؤمنون كنسيف أبالديمفراطية - بل فقلت العسكرة، التي كانت أقرب إلى سطح سلطة في معظم بلدان الشرق الأوسط. يجب أن تعد جزءاً - وربما الجزء، التعمير - من المجتمع العربي. وهناك مرنح آخر لاتخاذ وضع المجتمع العربي وهو العائمة. بمعنى العائمة الممتدة وغالباً ما تعنى العائمة العائمة ومختلف المسنين، التلاميذ لها بناء على علاقات تبعية، ومن العنفيين لها، ومن ذوي

المصالح البيروقراطية، وتجماعة مثاقفه هي الهيئة أو العنصر، والتي يوقع كثرها في بعض
لكلمات التي وضعها كونه التحسينية لأنها تسبح بعض المزايا والخدمات العمومية المحدودة؛
ولكن المسألة أنه من الصعب على المرءين المحذرين اعتبار الهيئة كجماعة حيثية من
تجتمع المعنى ذات اهتمامات عامة، كما هو الحال في أفريقيا،

غير أن أكثر المناقشات الأخيرة للفقهاء حول دور معين من الأصولية الإسلامية، تلك
من بعض المجتمعات الإسلامية شهدت مؤخرًا صعودًا إسلامية، كما يبدو أن العلمية التي
ارتفعت في وقت ما بالتحديث أخذت في الانهيار، وأصبحت الحركات الأصولية الإسلامية
تسبب باعتبارها المجتمع المدني للعالم الإسلامي، والحسب الإسلامي المضاد لليبرالية،
والعسائرية، والتردي الأخلاقي المفترض في الغرب. وقد تخلت الأصولية الإسلامية الآن في
أفغانستان، وإيران، والحرارة، وباكستان، وفي مصر إلى حد ما وبندان أخرى أيضًا، شكل
الحركة الجماهيرية، أكثر حذات ملايين قابعين لها، وأطاحت أو ختمت بالفتاحة بعنصرات
من الحكماء، وتدعو إلى إقامة نظام حكم إسلامي متشدد.

ويبدو أن هذا النوع من الأصولية الإسلامية يتلاءم مع كل تعريفاتنا للمجتمع المدني.
ومع ذلك فإنها غير مقبولة لمعظم الغربيين بسبب مفاهيمها غير الليبرالية، وهي بهذا المعنى
أقرب إلى جماعة الكوكلويس كلار، والميليشيات الأمريكية متطرفة، أو بعض المنظمات
الإسلامية، أي أنها بلا شك جزء من المجتمع المدني ولكنها ليست بالمعنى الذي نفضده بهذا
المصطلح. وهذه الحالة (أو عليها للعلوية في أفريقيا أو جماعات التطرف الخاصة هي الهدف) نقدم
وأحد من أمور التجارب لتقافة تسيبها والالتزام بالمجتمع المدني في أي شكل كان. هل
بمعدود فيون شكل للمجتمع المدني بخصه جمعًا. أو هل التزامن بالقيم العربية ذو الأوتوية
في هذه الحالة على التزامن اتجاه المجتمع المدني؟^{١٤}

في المواقف المتعلقة بالأصولية الإسلامية، ودون الخوض في مسائل العمليّة للخارجية
المتعلقة، قد تحتاج إلى إظهار مزيد من ثحواله تمييزها لها، إنفاً على سبيل المثال، قد خيل
من الصورة الإسلامية نجدت في العالم الإسلامي نور أن يكون مرخصين بالضرورة بكل

^{١٤} على الرغم من أن المؤلف هنا كان معارفاً في ذلك الحين إلا أنه لم يجر أي محاولة لتوضيحها،
قد اتخذت من زمر هؤلاء جماعة عزيمت لنظام حكم إسلامي يختلف الأمرين، أو حتى حكمه أفندي بعضي،
أو حتى حكم سويدي يسبح للمرضى، أو حركة أخرى - حرارية - التي كانت الأوبئة في مصر قد استفادت
محصنة، القوات المسلحة تعمل للباب، عارفاً بعتبة حتى وإن كان هناك سد عليه الخدمة الشريفة.

الحركات المتبنية عنها. فهناك، في سنها، مجموعة متنوعة من الأصوات الإسلامية المتطلعة حول هذه المسألة وتبصر صوتاً واحداً قريباً. نحن بحاجة، تحديداً، إلى أن نفرق بين الحركات الأصواتية للإسلامية المسلمية الواعية بالاعتناق والديمقراطية، في مواجهة أولئك الذين يستخدمون الإزهاق واللعن في معارضة القيم الغربية القياسية. فمن الواضح أننا نستطيع توضيح التوازن مع الحركات الأولى في الوقت الذي نرفض فيه تلك الأخيرة. ذلك أنه إذا كنا في الولايات المتحدة وغيرها من المجتمعات الغربية نقبل فكرة أن الحركات الدينية، والتكامل، والمعادن، وأن المبادئ تتكسر أحد أجزاء المجتمع المدني، فعلى أن نكون على استعداد لقبول فكرة أن الأصولية الإسلامية جزء من المجتمع المدني في الشرق الأوسط. من المفيد إذاً عندما نحدد هذه الفروق، أن نغتنق بالأمل في الديمقراطية الإسلامية من جهة وإمكانية نمو مجتمع مدني على ذيل للاستمرار لدورها من الحاجة الأخرى، ولكن علينا أيضاً أن نكون واقعيين: إن بعض هذه الأمور قد تكون مثل التعلق بقضية. ذلك أن الثقافة والتاريخ الإسلامي، لم يكن، حتى الآن داعماً للديمقراطية أو للمجتمع المدني الليبرالي؛ العكس. ولكن الأخرى أن التاريخ الإسلامي والثقافة الإسلامية كلها تقريباً يحكمها النجدة هي نسل من أعلى إلى أسفل، كانت وبعض الجماعات تحول على لعمريات بينما لا يكتف إلى البعض الآخر. والهيكل الاجتماعي والسياسي أقرب إلى أن تكون إقطاعية أكثر منها حديثة وديمقراطية، كما أن نظام التبعية والعلاقات بين الراعي والتابع التي تعقد من أسفل إلى أعلى المستويات هو بطبيعته نظام غير ديمقراطي، ومع تحديث والتقدم التدريجي الذي شهده الشرق الأوسط على مر تسعين، شهد ذلك النظام أيضاً تحدياً وأصبح يعتمد بصورة أكبر على المؤسسات حتى لا تقتله الديمقراطية من مكانه. ومن ثم، فإن أهمية التاريخ، والثقافة، والدين في الشرق الأوسط شديدة توطئة، بل ربما أكثر مما في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كما أن أغلب هذا التراث لا يعتبر عائقاً مرححاً بالديمقراطية أو المجتمع المدني الديمقراطي.

التغيير الاجتماعي الاقتصادي

والعلاقات المتغيرة بين الدولة والمجتمع

هناك اهتمام أنه بمجرد أن يبدأ تغيير اجتماعي واقتصادي حدي في العالم الإسلامي، فإنه سيؤدي إلى نهوض مجتمع مدني أكثر شوعاً وذا قاعدة أوسع وهذا بدون، بحسب الديمقراطية.

وخصي تلك المتناقضة إلى اللون بل السمو الاقتصادي بدل من الكسب الاجتماعي ومن ثم بولوى إلى تغيرات اجتماعية هائلة - ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال، وظيفة وسطى، وعماله منظمة، وجماعات للمرأة، وغيرها - تركز نقدية ومن ثم تجعل من الديمقراطية ضرورية وليس مجرد رفاهية، فنحن نعرف الآن أن الديمقراطية والتعددية الديمقراطية فقط وليس المشاركة التلقائية أو التطوع الاجتماعي، هي التي تمتلك القدرة والمرونة للتعامل مع التعيرات الاجتماعية المعاصرة للتحديث. وفي هذا، بالتأكيد، هو النمط الذي سارت عليه الأمور في كوريا الجنوبية، وتايوان، ونصيرد من زيادة في المجتمعات الآسيوية الأخرى، وفي أمريكا اللاتينية أيضا: نمو الاقتصادي الذي يحفز التغيير الاجتماعي والذي يحتمل بدوره الديمقراطية ضرورة عملية.

ولكن ذلك ليس النمط الذي نسير عليه الأمور في الشرق الأوسط، أو حتى يكون أكثر دقة، نحن مترددة كثيرة في الشرق الأوسط. فبذلك لم يحدث التصنيع أو نمو الاقتصادي -درجة تكفي لنظر مثل هذا التغيير الاجتماعي الهائل - وهي الخطوة الأولى في عملية الديمقراطية. فنرجع أرقام مترددة داخل الفرد في الجدول ٧-١: الأغلبية الساحقة من بلدان المنطقة سارت مفردة وليس هناك إلا قدر من بلدان لا تتجاوز أصابع اليد - مثل مصر، ولفان، وتركيا - هي التي شهدت نوعا من النمو الاقتصادي المنه لحد من شأنه حفز التغييرات الاجتماعية الهائلة التي تحدثنا عنها هنا. مما أعطى في النهاية فرصة لظهور تعددية مجتمعية وأمثال في شعيق قدر أكبر من الديمقراطية. أما بعض البلدان التي يرتفع فيها دخل الفرد - فإنه يوجد بنا نمط متولد، وحتى مصطنع في النمو فسي طلق نظريتهم شبه الإقطاعية، التي ربما منغل هالمة عليها إلى أن تطرد، بحيث لم يحدث بها العملية العادية، والمركبة من التمسك والتكبير والتعبير الاجتماعي. ومما كان ذلك سببا متدانة نمو، أو سدة بخته، أو تقاربه، فإن الشرق الأوسط لم يتهد حتى الآن التحول الاجتماعي الهائل الذي عرفه حفر التعددية المتسعة والدمقرطة التي شهدناها في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

هذا علاوة على أنهم عندما يتأون في التحديث اجتماعيا، فإن شكل المجتمع المدني الذي يظهر عادة ما يكون كوربوراتيا أكثر منه ليبراليا أو تعديليا. ربما تكون مصر هي دراسة الحالة الرئيسية، ذلك أن مصر واحدة من أكثر بلدان تقديما ونحديا على الأسلوب العربي في الشرق الأوسط كما أنها كانت متلفحة الكثير من المساعدات تقوية للولايات المتحدة، التي تهدف إلى استغلالها ودمقرتها، أكثر من أن يند في لغتها باستثناء إسرائيل. ومع ذلك

فیرغم كل هذه المساعدات الإثباتية التي استمرت لمدة تزيد على ثلاثة عقود، صارت محسوس من بعض الأوجه تعاني من بقايا تحكك نمطك وعدم التفرقة. وتأخذ بالنمط الكوربورالسي. وتقلب فيها الوعي الأمر القومي.

وعندما بدأت عصر في الحديث (بأنها شأن دول الشرق الأوسط الأخرى)، بدأت الجماعات القبية، والقبوية، وغيرها من جماعات المجتمع المدني التقليدية نفد نفوذها. وحلت مكانها جماعات حضرية جديدة: جمعيات للمحامين، والمحامين، والأطباء، والمهندسين، وغيرهم. ورغم أن الدولة اعترفت قانوناً ببعض هذه الجماعات الجديدة، ومنحتها للشرعية، وسعت لها بالقيام بدور اجتماعي وسياسي معنوي، فإنها لم تعترف بجماعات أخرى بل أنها تجت إلى ضعفها. هذا بالإضافة إلى أن معظم هذه الجماعات لا تضرر منها سياسياً، وعرفتها عن ندى الدولة أو قائلها، وهي غير راضية وغير قادرة على حد سواء على إنشاء أي معارضة ضد الدولة خشية فقدانها للميزات الكوربورالية الصافية التي تمنحها لها الدولة. ونظراً للنظام الكوربورالي الذي يتم به تنظيم هذه الجماعات، فإنها لا تتنافس مع بعضها البعض بشكل لفتي مثلما يحدث في النموذج التعددي ولكنها منظمة بصورة رئيسية، من خلال الدولة، مما يعرض على بعضها فوئها، ومنع تشكيل تحالفات فيما بينها، وربطها في علاقة يعتمدون فيها على الدولة. ويرى ميران كامرافا Mehram Kamrava وفرانك مورا Frank Mera، أن دول الشرق الأوسط تمكنت من الاحتفاظ بهذه الترتيبات الكوربورالية التي تنجح من خلالها في أن تظل الجماعات الرئيسية مبنية بالتفصل لهم^{٣٠}. وإلى الآن على الأقل. ومع تواصل التحديث، استطاعت الدولة الشرق الأوسطية الاحتفاظ بسيطرتها الكوربورالية، بل وحتى التوسع فيها لأحشاء أي جماعات جديدة. ولكنها نادراً ما تحركت نحو الليبرالية، بل عن أن تأخذ بها بصورة نهائية.

ونمة عامل رئيسي في كل هذه الترتيبات وهو تنظيمات العماليه. ذلك أن العمال والعلاقات الصناعية كانوا هم السدال التي بنى عليها لتشكل وهيكلة الدولة الحديثة^{٣١}. ولكن بعد أن تطوّر حركة المنظمات العمالية في مصر وغيرها من البلدان الأكثر تقدماً في الشرق الأوسط، لم يطيع سادته بصورة كوربورالية أكثر منها ليبرالية. فنادية وقد تم اعتراف الدولة بالمنظمات العمالية في الوقت المناسب وحصلت على بعض المزايا منها، ولكنها أصبحت أيضاً نتيجة (أو أحد من بين كثيرين) من عملاء الدولة وأحزاب تنظيمية تعبوية. كانت الدولة في عدادها، ونحن على أن نخلل خصمها لها. وأجبت لتعمل بصورة من حيث قوات

الأمن، وبموجبها من استهداف سبع الجماعات الأخرى الداعية للتعبير، وتفرص ضوفاً شديدة على أنشطة تيسية (نزل وأحياناً تعتبر خارجة على القانون). وهناك نصيرات مختلفة لهذه العذرة؛ بريك نوبس كاتفوري Louis Carter على الجهات المحظرة الكوربوراتية، بينما ترى مارشا بريستينج جوموسني Marsha Pripstein Postusney أن لتنظيمات العمالية كانت بزعة في الحصول على بعض المرابا المحدودة لأعضائها حتى في أطر هذه الترتيبات الكوربوراتية^{١١}. ولشئ جميع يتفقون على أن علاقات شراكة بالمجتمع في الشرق الأوسط هي علاقات كوربوراتية أساساً وليست ليبرالية - تعديدية.

وبينما كان هذا هو البدء للجكفي لتوسع وتعمق في علاقات التولية والسجن في مصر، فقد كانت هناك ضهرة تحت (في الثلاثين عاماً الأخرى) وهي ظهور الإسلام السياسي وهو أحد أنواع المجتمع المدني^{١٢}. فقد شهدت الحركة الإسلامية شعبية في مصر، التي تتكون من مدنيين، وأعضاء، ووطنية، وزعماء دين، وزعماء ونساء جدد، سواء هاتلاً في تسوية الأخيرة، كما أنها تحاول تحدي الحكومة. ولأن الفرق بين الجماعات الثورية المسلحة التي تسعى إلى فرض حكم إسلامي بتفوق والتي حظيت بمعظم الدعاية، والحركات الإسلامية الشعبية الأكثر هدوءاً والتي لها قاعدة عريضة داخل المجتمع، وحملات الحد الأخير، نصفه حاصداً: يتولى للتطاء الإسلامي الأكثر هدوءاً، من خلال تشكيلات ديمقراطية أساساً، على المنظمات المسببة الرئيسية التي تمثل منذت الإلحاق من مواطني تغطية الوسطى المتعمدة في مصر. وغرايت سفلاء الجماعات الإسلامية على جماعات المجتمع المدني ذات التنظيم الكوربوراتي في مصر. ولكنها ترفض العنف على أساس تقواعد القديسة وأصبحت تحذون تحدي تمولية نفسها ونظام الحكم الذي سألها دعمه للولايات المتحدة منذ فترة طويته كقلعة الاستمرار والتحديث في المنطقة.

وبمكنت أن نخلس من ذلك إلى نتائج نداء أهدافنا الاستراتيجية والسياسية للموقف، أذهب منه لابت من اعترافه بين الإسلام للإديني، الذي بدأصل فيه معاداة الغرب. والإسلام الأكثر عدالاً، والذي ربما نستطيع إقامة علاقات طيبة معه. والنتيجة القابضة هي أن الطاه الكوربوراتي الذي نعده للسيطرة على المجتمع تعذر أصبح يلاحه تحدياً متزناً ويتشكل من جديد، في البشال الأكثر ضخماً على الأقل، ولكن تظل هناك نتيجة ثانية وهي أن المجتمع المدني المصري (وغيره في الشرق الأوسط) يتحده من الكوربوراتية إلى الفعالة في الدعوة الإسلامية، وأن كليهما لا ينصف نصفه خاصة بالتبعية - الديمقراطية أو يعاكس مع أفكاره

العربية عن المجتمع المدني.

ومع ذلك محاولات التحدى الاملاى لفنولة برداد اعتماد ثنونة على الجبس والشرطه فى حفظ الضام. ويبدو هذا النمط نمينا بأمريكا اللاتينية فى السنين والسبعينات من القرن العشرين عندما احادت الفهم العسكرية الاستبدادية المنطقه. وأصبح مصر نولة بوليسية بشكل متزايد وينقى نظام الحكم تحالى إلى حد كبير بسبب ان الجبس والشرطه ببقيله فى مخابئه ومطر الشعب من الأعت خدمة ويتم التلاعب بالانتخابات. والصحافة تخضع لرقابة ووزرة الإعلام يتحكم فى وسائل الإعلام. ويتم كسب جماعات المجتمع المدني وجماعات شعريه شكل مرآيد. وكذا نمو هذة تجمعات الإسلاميه تزيد كذلك رغبة الحكومة فى انتهاك الحريات المدنية واستخدام القوة صدهم. وينظر إلى الديمقراطية بشكل متزايد على أنها خذعة، والمجتمع المدني كما يتم استبعاده أو كينه. أو يأخذ اتجاهات متعصبة. وعندما ينظر المرء إلى بعض بلدان الشرق الأوسط، يذكر خصوم أفريقيا والبيرو وفنونة الاستبدادية فى أمريكا اللاتينية فى العقود الأخيرة، وليس فى السنوات الأخيرة التى شهدت نجاحا فى تنمية المجتمع المدني والديمقراطية. أولاً، لأن المجتمع المدني كما فى التدهور وليس فى النمو. ثانياً، لأنه عندما يحج فى التطوير، فإنه يأخذ شكل تكوير بوراى وليس تنقل لتبرالى التحدى، تعساع أو التهمزاهنى. ثالثاً، ان الدولة تسحق الفصح أحياناً، وهم نفس الوقت الذى ك تدخل فى الدولة ذاته. إنها ليست بتصورة الجعنة بتعصبة لأوتكك الذين بعضون قيام مجتمع مدنى ديمقراطى وتسامح، مستقل، وحز تحركة، وديالوجى، ونقلى.

السياق الدولى

خللت مصر حلال الربع الأخير من القرن العاضى، ولاسيما منذ فزاز الربيع لوز استبدادات فى عام ١٩٩٦، دعم عملية السلام فى الشرق الأوسط، منلقى معونات خارجية دولية هائلة من الولايات المتحدة أساساً، وقد بلغ اجمالى المعونة الخارجية التى تلقها مصر خمسمائة الف دولار، ٥٢ مليون دولار، عند بضحيها فى المركز الثانى فقط سناً خلفه إسرائيل. وقد استقبلت هذه المعونات أساساً تمسكاً لسننرات السلام على الأقل من الجانب المصرى ولاشياء لى يحرك انحراف من مائه تحيين ظروف محفتمهم^١

وكانت هذه المساعدات متعددة الأغراض، حيث يذهب قدر كبير منها ليس للمعدات العسكرية والتدريب، وعلى تحلب المدني، كانت المساعدات تذهب إلى مجوسه من الأعراس المدنية التي تجن وذهب على مر السنين، كما في ذلك كمنظم الأثر، والاحتياجات الإنسانية الأساسية، والتنمية المستدامة، إلى المجتمع المدني مؤخر، وتوجه غالباً بمصير الحراء القبول من الفنزويلا كان دجداً من حيث أهدافه الأساسية أن مصر له شخص همس بحرب مع إسرائيل في العقود الأخيرة، وبما ذلك كان يوجه عم السوت لتعكف في الشرق الأوسط، ولتقع دخل الفرد ببطء من نحو ١٠٠ دولار سنوياً إلى ما يقرب من ١٥٠٠ دولار.

وقد أخذت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (AID) ١١.٥ لتكثير من المشروعات الإقتصادية طويلة المدى في مصر: سارس، طرق، زراعة، عزلة مياه، وغيرها، ويحيز عدد من هذه البرامج ماحداً، بناء على الإجماع العام ومع الأخذ في الاعتبار إنخراطها على المدى الطويل. كذلك سعت المساعدات الأمريكية إلى تحسين أداء المؤسسات الحكومية في مصر: المحاكم، الجامعات، تحصيل الضرائب، الأداء البيروفراسي، إلخ. وحاولت وكالة الأمريكية للتنمية الدولية تحفيز التخصصية، ومحااربة الفساد، والبرامج التي تخفض من حجم التوالف، ولكن بصعب لتحكم الآن على معظم هذه البرامج الأخيرة.

كذلك بدأ برنامج المعونات في التركيز على تنمية المجتمع المدني في مصر، ولكن النتائج في هذا المجال كانت أقل نجاحاً، وتكون نحو من هذا في تفاصيل هذه البرامج، فإن سمورة العادة نفذ مبررات كثيرة لتتشكك. أولاً، أن نظام الحكم في مصر سنوياً بصعب يكون من تدار أن تتخذ الحكومة موقف في صالح برامج مثل النقوض بالانخفاصات، بناء أحزاب سياسية، تطوير ديمقراطية حقيقية وديمقراطية، ثانياً، لأنه عندما يحدث تعارض بين الأمن (السلام في الشرق الأوسط) وسجولب المتخفة بالدمقرطة في سوية الولايات المتحدة، فإن الحانب الأمني يعنو فوق كل ما عداه، وبالتالي ما يكون ذلك في غير صالح الديمقراطية. كذلك، لأنه عندما بدأ المجتمع المدني في الظهور في مصر، كانت الحكومة دائما تقوى بحسنة لاحتبارة وتنظيمه على نحو كورنورثي ونيس نيروثيا - تحدياً، ورتاداً، لأنه عندما سادت برامج المعونات الأجنبية مساعدت معارضة في المجتمع المدني كوسيلة مفترضة، لبدأ أو تعزيز الديمقراطية والتعددية، تابد تستخدم بحقيقة غير موجهة هي أن معظم هذه الجماعات الإسلامية تحملي على مزجت متطرفة من الأصولية، وهي ليست تحدياً ما ترعب الولايات المتحدة في مسانته. هذا علاوة على أن تحفظ الممثل يكون مضاعفاً إن مسألة

الجماعات المعارضة قد يفرض تهمة. سياسى العالم لتمثل فى ضمن لسفرات عصر
 لعصر. المسألة كذلك قد يردى إلى هوية الأصغر بين المتشرك فى التزميد بالديفتر نصية
 ونشر يعرض الكثير من الأمريكيس على أهدافهم السياسية.

الحداثة فى ناص إلىيا معظم المبتولين، والصحيحين، والشارسون فى الولايات
 المتحدة على يعرفون الشرق الأوسط هى كتابى: (١) أن صعود "الأصولية الإسلامية حذيفة
 من حقائق الحياة؛ و(٢) انما ساحة إلى التعامل مع هذه الحقيقة بصورة واقعية ولا يتوقف على
 مجرد حاشتها أو حتى روايتها. و(٣) ليس جميع الحركات "الأصولية متشابهة ولا همجياً
 مفاهمة لتلايف الساحة وشكل تهديداً لها؛ و(٤) لذلك فإن الولايات المتحدة بحاجة لتعمير
 بين الجماعات الإسلامية "الأصولية التى تستخدم العنف والتمهضة لأمريكا" التى ترغب فى
 إقامة دولة دينية على النمط الإيزائى أو التى تستند لإرهاب على طريقة أسامة بن لادن،
 وبين الجماعات الأكثر اعتدالاً، التى شاعراً ما تضم رجال أعمال ممن تغطية المتوسطه
 والمهنيين والشئ يسمى إلى "الحياة تنجى والتحديث القومى التى تستطيع التعايش معها بل
 وبسلامتها.

غير أن مسألة كنهه مقنة بالصعوبات: أولاً، أن معظم الأمريكيس - بما فى ذلك كثير
 من المبتولين فى الحكومة - لا يعرفون أو لا يدركون ذلك الفرق الواضح بين الجماعات
 الإسلامية "الأصولية المختلفة، وثانياً، أن هذه سياسة تستخدم بمعصية أن السياسة الأمريكية
 فى الشرق الأوسط تسيطر عليها الاعتبارات الاستراتيجية (السلام، البترول، إسرائيل،
 السفر...) وليس ببرنامج عن التمهضة والتمسك العنصرى؛ وثالثاً، أن تكون حزين
 والحكومة الأمريكية بوجه عام نجد صعوبة فى التعامل مع نظم للحكم الاستبدادية بالفعل
 والشئ ليست على ذلك الفخر عن التمهضة أو التى تنهك حقوق الإنسان. ورابعاً، أن
 الولايات المتحدة غير إلى عدم تفهم الحجة للمختمات والفتوح (الإشبهه) وهو ما يكفى
 وحده لتفلسف تبادلات الحذيفة الكبرى فى المنطقة؛ وخامساً، أنه فى ضوء تضائل موارد
 المعونة الخارجية أو الاهتمام بالشرق الخارجيه، فإن الاهتمام بالتمسك العنصرى فى الشرق
 الأوسط ليس فى ترتيب مقادير فى قائمة الأولويات؛ وستاداً، أنه فى رأى كثير من الأمريكيس
 من الإسلام والتدمر العنصرى والتمسك العنصرى لا يتفق، ومن هنا لا يجب أن يتخضع الكسبر من
 الموازنه فى وضع مبنون منه.

خاتمة

حدث اهتمام كبير وفاق في الشرق الأوسط فيما يتعلق بمفهوم المجتمع المدني. فمن جهة، بدأ المجتمع المدني بالتقليدي التمتع في الصيغة، والحضرة وتجار السوق يخلق الطريق - ليحصل محله أو يستكمل ببناء؟ ومن جهة أخرى، بدأ تنظيد مجموعة جديدة حول مفاهيم جديدة مثل البيئة أو حقوق الإنسان. والثالث، بدأ تعبئة حركات اجتماعية جديدة للعمل، والمراد، وتعبئة هي لتشرق الأوسط، جماعات فطنت لفترة طويلة من الزمن تحتهم نحت الإشراف الكوربوريتي للدومة غير أيدي بدأت شجوة لأن نحو مزنة من الانفلاتية. رابعاً، هناك ظاهرة الأهموية الإسلامية ومكانتها في المجتمع المدني، بمعنى آخر، كيف يمكن لهذه الظاهرة الجديدة من المجتمع المدني أن تلامح في تطلق في سياق إسلامي؟ ورابعاً، أن المجتمع المدني اكتسب حتى الآن طابعاً دولياً معياداً يجعله حدثاً بالاهتمام في هذه المنطقة التي لم تعرف حتى الآن قوة مجتمعيها المدني.

عبر أن المعنى الدقيق للمجتمع المدني وما يظري عنه مزال غامضاً في الشرق الأوسط. ففي إيران، على سبيل المثال، المعنى الذي يفهم عن المجتمع المدني أنه تمكيد تقانون و حكم الشعب - وليس بالضرورة التعهية أو جماعات العصايع ذات الاهتمام المتبادل مثل المفهوم الغربي ليا. وهي بذلك أحزى مستخدم المجتمع المدني للدعوة التي تختصت بربها، وسبق البرلمان مزناً من السلطات، واستقلال لجماعات الإقليمية أو العرقية عن الحكومة المركزية، أو باعتبارها عطاء لبيانات معارضة، بما في ذلك إثر حساب. إن جماعات المجتمع المدني في كثير من نظم الحكم "الأوتوقراطية الموحدة في المنطقة غالباً ما تقصر أنشطتها في قضايا مثل البيئة - قضايا يمكن تناولها دون تعهد نظام الحكم الموجود في السلطة (على عكس جماعات معارضة وحقوق الإنسان). وبسند الأثر بعض النشز تجربت مقابلات معهم في الشرق الأوسط مصطلحات المنصت للحكومية - غير الحكوميه (UNIC)، وهو تعارض في تصطلحات مع دعاة المجتمع المدني الأمريكيين الذين يهتلب تعريفهم للمجتمع المدني ألا يكون حكومياً، وهو ما يبدو أنه مصطلح جدت للكوربوراتية أكثر قبولاً من التسمية الاجتماعية. هناك "إضافة" إلى أن جماعات المعارضة، في كثير من البلدان، تقطن الآن باعتبارها "جماعات دراسة" أو "حركات مدنية" سنخمة منظمة السجيم المدني. في النظم أو "واجبة" لأنشطتها، نسبية لتس قد تؤدي إلى شدة الاستفزاز. وأصبح مفهوم المجتمع المدني الآن يحمل كثير من المعنى، والتشكيات، والمعاني لصحة بما قد يفهم

هذا المفهوم أي معنى محدد.

من وجود الكثير من هذه المنظمات المستقلة بصورة أو أخرى أمر مؤكد؛ كذلك من المؤكد أن هناك اهتمام لا بأس به وفائق فصلاً بتحقّق المجتمع المدني. ولكن انتمثال نجاح وبناء كل هذه الجماعات والتزامها بالديمقراطية هو أمر غير مؤكد تماماً. فالمجتمع المدني في الشرق الأوسط يزال ضعيفاً بالمعدلات الغربية. من ناحية، ومن ناحية ثانية، أنه غالباً ما يفتقر ويساء استخدامه من جانب نظم الحكم الموجودة في السلطة لكي تقيد بدلاً من دعمها كورسورية أو نظماً للمنظمات الحكومية غير الحكومية (1) التي ليس لها استقلال ذاتي أو القبول منه عن الدولة، لذلك، أنه مع ظهور المجتمع المدني، فإن أقوى الجماعات كانت عادة هي تلك القائمة على أسس إسلامية أصولية — لأنتمشي مع مفهوم معظم الأمر يظن للمجتمع المدني. وواقعاً، أنه لا ينسب أن هناك أي تراجع إلى الآن، بين ظهور المجتمع المدني (بكل تعريفه) في الشرق الأوسط وبين الديمقراطية. حفاً، وكما يستنتج كتب من كراما (Karama) ومورا (Mora) أنه، لو أن العوجة الأخيرة من الديمقراطية منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين وحتى منتصفه كانت تنجح في مسيرة عالمية، فهي إما أنها قد تخطت تسوي الأيسر تماماً أو أن عليها أن تبدأ في تقييد نفسها في المنطقة (2).

ملاحظات

1. The issues are posed in *The Civil Society Debate in Middle Eastern Studies*, Near East Center Colloquium Series, with contributions by James Gelvin, Augustus Norton, Roger Owen, and Diane Singerman.

2. Anwar H. Syed, "Islamic Models of Development," in Howard J. Wiarda (ed.), *Non-Western Theories of Development* (Fort Worth: Harcourt Brace, 1999), pp. 99-115.

3. Anwar Syed, "Democracy and Islam: Are They Compatible?" in Howard J. Wiarda (ed.), *Comparative Democracy and Democratization* (Fort Worth: Harcourt Brace, 2001), pp. 127-43.

4. Mahmood Mamshipouri, "Islamism, Civil Society, and the Democracy Conundrum," *The Muslim World*, 57 (January 1997), 34-66.

5. Debbie Lovatt, "Islam, Secularism, and Civil Society," *The World Today* (August/September 1997), 226-28.

6. Mehran Karama and Frank O. Mora, "Civil Society and Democratization in Comparative Perspective: Latin America and the Middle East," *Third*

World Quarterly, 19, 5 (1998), 893–915.

7. Louis Cantori, "Civil Society, Liberalism, and the Corporatist Alternative in the Middle East," *Middle East Studies Association Bulletin*, 31, 1 (1997).

8. Robert Bianchi, *Uncertain Corporatism: Associational Life in Twentieth Century Egypt* (New York: Oxford University Press, 1989).

9. Kamrava and Mora, "Civil Society and Democratization," pp. 894–95.

10. David Collier and Ruth Berins Collier, *Shaping the Political Arena: Critical Junctures, the Labor Movement, and Regime Dynamics in Latin America* (Princeton: Princeton University Press, 1991). This book has implications beyond its geographic focus.

11. Cantori, "Civil Society," p. 38.

12. Marsha Pripstein Posusney, *Labor and the State in Egypt* (New York: Columbia University Press, 1997).

13. Geneive Abdo, "How Moderate Islam Is Transforming Egypt," *The Washington Post* (November 5, 2000), p. B5; Diane Singerman, "Civil Society in the Shadow of the Egyptian State: The Role of Informal Networks in the Construction of Public Life," in Norton (ed.), *The Civil Society Debate*.

14. Thomas Cromwell, "Egypt Is a Police State," *International Herald Tribune* (May 29, 2001), p. 9.

15. *The Washington Post* (December 26, 2000), p. A1.

16. Kamrava and Mora, "Civil Society and Democratization," p. 893.

الجزء الرابع

خاتمة

هل المجتمع المدني قابل للتصدير؟ النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث

تنقسم هذه الخاتمة إلى أربعة أجزاء. للجزء الأول ينخص بصورة عامة المواضيع الرئيسية، والفضاء، والحدود المحيطة بمداخلة المجتمع المدني، والسبب في أن هذا المفهوم على هذا القدر من الجاذبية والسبب أيضاً في ضرورة الحرص لدى الباحثين منه، ويمنع عرض الجزء الثاني في صورة مغزلة الأنماط الشائعة التي تبرز من دراسات الحالة التي تضعها هذا الكتاب، ويشمل الجزء الثالث بعد عام تلمس المجتمع المدني الذي ينظر إليه باعتباره التمسك أو التمسك التحاسن للمجزي لكل العنصر في الدول النامية. والجزء الرابع يقدم بعض الخطوات الإرشادية للبناء للمنظمات غير الحكومية (NGOs) ووضع السياسات العامة التي تتبنيها للمجتمع المدني.

ملخص

لقد أصبح موضوع المجتمع المدني مفاراً لمزيد من الاهتمام في السنوات الأخيرة، فقد قام الباحثون والدارسون بتجديد جذوره التاريخية النظرية والفسحية؛ وكثرت الولايات المتحدة بإدراج منظمات المجتمع المدني في كثير من برامج المعونة الخارجية وأيضاً في سياساتها الخارجية بوجه عام؛ ومثلما كانت لانا نرنر في ستورنيا الفسفة تنظر من يكتشفها في الصبيلية المشهورة في فيلم Hollywood and Vine، فإن المؤسسات ووسائل الإعلام

الدولية إذ استقرت على المجتمع المدني باعتبارها أحد "الكشافات" لها لخصر مشاكل العالم. وبالرغم من الكثير من تعقيدات عمل الحكومية بدمج مفاهيم المجتمع المدني في بر الحداثة، وتقوم بشأن العالم الثالث بالترويج للمجتمع المدني على أنه يحمل معه أملاً عظيماً في مساعدة الديمقراطية وجود التنمية القومية، ومزال آخرون ينخرون إلى المجتمع المدني نظموه بإحلال ما عكسوا منقداً للعالم.

ويمكن للمرء أن يفقد بسهولة أسس الجدلية التي يتبع بها المجتمع المدني، ولا سيما بالنسبة لثباتين: والمؤسسات، ودعاة ليهن، ومجتمع المنظمات غير الحكومية. أولاً، لأن مصطلح المجتمع المدني له وقع خاص على "الأثر": فهو يبدو شيئاً نبيلاً، غير هرجي، مهيمن بالمواطن، يسمو بالمشركية، ويعتراضياً. إذن من الذي يمكنه أن يحاذق في مثل هذه المراتب؟ وثانياً، أن المجتمع المدني يستحضر صوراً من المديونية Marli-soulan والثغرية النوكيفية Jacques-Diac، واجتماعات مجلس المدينة، والشركة المشعبية، والكورنج والتوريات، وتفرح جماعات المصالح متعرضة لنوالف والمسجمة في غير الوقت، وتيسات لعامة الديمقراطية، والاتجاهات لدى معظم من المجتمع المدني تشمل فحازت لعية ليرينج، وفرفر كرة تقدم، وهرق اكتشافة ثباتات ومسجل-وجعيات مكان الحي، واجتماعات مجلس لمنية، والمسومة لجماعية شلمية وللمسجمة. كل هذه الجماعات تستحضر لطباعها، موالية لدى أعضاء الكونجرس الأمريكي-والجمهور، وواصعي لسياسات.

والسبب الثالث في جدلية المجتمع المدني يرجع إلى أنه يحمل في ضيائه الوعد بإبعدة عملية وضع السياسات عن أيدي الحكومات التي غالباً ما تكون ممدة، وعن بيروقراطياتها المرتبطة. وعن المنظمات الدولية تنزيرة مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) و صندوق النقد الدولي (IMF)، ووضعها مباشرة في أيدي منظمات شعبية، أو "التمهيد" رنعا (وهذا لا يستند الفئمة بأي حال من الأحوال). أن المجتمع المدني له شعبية لأنه يبدو مثلاً تماماً لـ أو على الأقل ما نتصور أن يكون عليه: يعبر الطيبون، ذوو توجه شعبي، مشاركون، وتعديون. إنه يبدو كمنهج يتجنب كل "الأكثياء" المسنة المنسفة إلى أمريكا (بالمثل الأموال على السبحة، والتشارع بين الفرعين التنفيذي والتنمحي في الإدارة الأمريكية، أو البيروقراطية الموضوعية، وما إلى ذلك) ولاستعادة تلك الشكل القديم والأكثر نجاء للمشاركة الشعبية، والتوازن بين جماعات المصالح، والديمقراطية المباشرة، وهكذا اتخذ المجتمع المدني كل عذومات التحديث المدني، وهو ما يبدو أنه إعادة اكتشاف للصفحة الأفضل والتي فقدناها منذ

زمن بعيد، بل وصل أيضاً في بعض الأماكن إلى ما يشبه حملة لذببه والعودة إلى الوضع السابق؟^٩

فعلى مدى العنين الأخيرين أترك واضعو السياسات أيضاً أهمية المجتمع المدني وتشخيصه باعتبار أداة للسياسة الخارجية، فعلى سبيل المثال، استخدمت حكومة الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات، خلال حقبة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، منظمات المجتمع المدني كشاشة للمساعدة في الإطاحة بنظم حكم استبدادية سيئة السمعة (ماركوس، دوقالبييه، الخ.) ذلك بالإضافة إلى أنه، من خلال منظمة تضامن Solidarity وغيرها من المنظمات، لمكن إسقاط نظم الحكم الشيوعية في أوروبا الشرقية، وقد اعتادت منظمات المجتمع المدني، مع إزائها عجز وفشل الحكومات المركزية، على أن تأخذ على عاتقها تنفيذ السياسات في مجالات مثل تنظيم الأسرة، والتعليم، والحفاظ على البيئة، ودمقرطة. ولتت المجتمع المدني أنه وسيلة للتفكير على نطاق العالم والتفخذ على النمط المعلى في العديد من الجبهات المتعلقة بالسياسات، كما أثبت المجتمع المدني أنه أداة مفيدة في توجيه برامج المساعدات الأمريكية وغيرها من المساعدات الأجنبية. وعندما تم بكن هذا وجود للمجتمع المدني في كثير من بلدان لعهد الثالث، فإن للولايات المتحدة، سبباً فيها لحكومة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمؤسسات، وجماعات المجتمع المدني الأمريكية، كانت تنشئ مجتمعاً مدنياً، وتقدم له مساعدة، بل كانت تبذره أيضاً، وذلك نتيجة لحل من أجل أعراسها القومية الخاصة وأيضاً لاعفلاها بانه يساعد الديمقراطية في العالم الثالث، ونحن نجد، في كل ما مر حناه بالفعل من تعليقات، أسباباً عدة لأن نندأ على التسامح بالقلق إزاء قضية المجتمع المدني.

ويشير ذلك الجانب الأخير قضية ماثورة في واشنطن. ذلك أنه كلما كان مفهوم مثل المجتمع المدني تلك الإيجابيات الكثيرة، ويحقق شعبية وإجماعاً واسع النطاق، ويحقق فيما يبدو هذا العدد الكبير من الأهداف الإيجابية (الإطاحة بالحكومات الاستبدادية والشيوعية على حد سواء)، فإنه يتعذر، على الفور، على السياسيين مقومة جديده، وهكذا يتم تسييس المفهوم واستخدامه في أغراض ليست هي المعصودة. وبالفعل تثبتت بهذا المفهوم كل من لوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووكالة المخابرات المركزية، والبيت الأبيض، والكونجرس، وكثير غيرها، كما تثبتت بالمفهوم أيضاً منظمات وهيئات مثل الموقف القومي للديمقراطية، ومساعد الشؤون الدولية للحزبين الجمهوري

والديمقراطي، ومؤسست فورد وميثاق أرتز، ونجان انترناسات في واشنطن، وتحدث من جماعات حقوق الإنسان والجماعات الدينية. أصبح المجتمع المدني صناعة نسوية. وعندما يحدث ذلك، فإن المفهوم ذاته وأهدافه تتعرض لمخاطر التحريف المينوس منه، كما أنه يتعرض لمخاطر معوضه صحة نفس الدائرة المفرغة في الميولات والتي مر بها نبي الماضي لكثير من البرامج ذات الأهداف الطيبة - الإصلاح الزراعي، تنمية المجتمع، تنظيم الأسرة، "الاصحاحات الإنسانية الأساسية، والتنمية المستدامة - تلك الدائرة المغلقة في: اهتمام صالح وحماض في البداية، بليها نسيب لهذه البرامج ونشويها، ينتج عنه إحباط وخيبة أمل، يصل إلى حد التلاشي في نهاية الأمر (ولكنه لا يصل لهذا إلى انخفاض كامل، لا نسي أن هذه برامج حكومية وبروقراطية). من وجهة نظري أن المجتمع المدني، مثله في ذلك مثل تلك تعالجت العالمة الأخرى، قد استفدت مرحك الرومانسية والشمالية ووصل الآن مفزوق الطرق إما الانهيار وإما أن بحث له خبير أكثر واقعية.

إن القضايا تصبح أكثر تعقيداً بمجرد انتقال المفهوم إلى الخارج، أولاً وكما رأينا، إن مفهوم المجتمع المدني يختلف معناه في المجتمعات والثقافات المختلفة عن معناه بالنسبة للأمريكيين المعنيين لعنفنت لوك Lncke وتوكفيل Tonqueville، ومايسون Madison. ثانياً، إن شكل هذا المجتمع المدني قد يختلف في بلدان المختلفة اختلافاً كبيراً عن النموذج الأمريكي - وهذه الأشكال ليست كلها بأي حال من الأحوال ليبرالية، وتعددية، وديمقراطية. ثالثاً، إن هناك لمؤلاً متداخلة في القضية - وهي غالباً مدافع كثيرة - وهناك جماعات من الإنتميزيين في الولايات المتحدة وهي للخارج في انتظار فرصة الاستفادة من ذلك المسخاء الذي يمنح الآن لمشروعات المجتمع المدني. وغالباً ما يكون أولئك الإنتماريون هم أنفسهم الذين استفادوا من قبل معربات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمشروعات التي نحننصها الولايات المتحدة - الإصلاح الزراعي، تنمية المجتمع، الخ. - دور أن بحقوا تكسوير في طريق الإصلاح، ورتبعاً. أنه عندما ترفض الحكومات المضيفة لشعبة المجتمع المدني، والتي هي بطبيعتها، غالباً ما تكون أنشطة معارضة، وخارجة عن نطاق السيطرة الدولية، وتغيير الية - تعددية وفقاً للنموذج الأمريكي، فإن في ذلك مدعاة كبيرة لعدم المسخاء للسيطرة عليها، وتنظيمها وتدخل في عملية اختيارها، وطرقها، أو قمعها. وقد استخدمت النجبة والحكومات الوطنية في أمريكا ثلاثية، وشرق آسيا، وأمريكا أخرى ومركزك تستخدم الكوربورانية كوسيلة لتسخير جماعات المصالح القومية والسيطرة عليها، والأمن، وبعد أن بدأت أشكال

تعبير عن نوع من الليبرالية الجديدة تحت تدرجياً محل الكوربوراتية على المستوى القومي في كثير من البلدان، فقد تم إيجازها على المستوى المحلي حيث يتركب الإجماع إلى عقائده جماعات المجتمع المدني بأن تسجل نصياً رسمياً، وأن تفصح عن أسماء أعضائها، وممكّن تمويلها، وأن تسعى إلى الاعتراف بها باعتبارها شخصية قانونية عن قبل السلطات المحلية، وهو ما يحمل في طياته إمكانية عدم الاعتراف بها، وعن ثم، تعرضها لتفجع إذا ما تمسكت بالقيام بأنشطتها.

وعندما اقترحت في البداية فكرة شروع هذا البحث عن مجتمع تعني القصور، كان الهدف الأساسي له هو حثي التي تتوصل إلى مقترحات من شأنها تحريك نيباكل الكوربوراتية التي وجدناها سائدة في مناطق العالم الثالث المختلفة التي أجريت عليها الدراسة، ثم الانتقل سريعاً تجاه المجتمع المدني الديمقراطي، والتحدث بحسب. وتظن تلك هي الأهداف المتسوّب تخفيفها على المدى بعيد، غير أنه في أثناء عملية البحث أصبح من الواضح ل تفكيرك السيطرة الكوربوراتية على أنشطة جماعات المصالح بسرعة أكبر مما يجب أو بطريقة مندفعة قد يؤدي في معظم البلدان إلى زعزعة الاستقرار وربما يصل الأمر إلى حد الفوضى وتفكك، وبدلاً من ذلك فإن البحث يقترح أنه ينبغي للنظر إلى الكوربوراتية على أنها نظام انتقالي ما بين الاستبدادية والديمقراطية. ويجب النظر إلى الكوربوراتية في أكثر أوضاعها اعتدالاً، كما في كوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل، والمكسيك، وأنس في حصر أبحاثها باعتبارها وسيلة لتد الفجوة تدريجياً للتدخل إلى الديمقراطية، مجتمع المدني، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى عدم إمكانية السيطرة على الحكم والسياسات، إن معظم البلدان بحاجة إلى شكل تعريفها بد... من... و... و... في نحو الديمقراطية والمجتمع المدني، وإلى إقامة أساس اجتماعي اقتصادي متين، وبعد ذلك تخفف تدريجياً من قبضة السيطرة، ومن قبله بدلاً من تحريك الكوربوراتية في معظم بلدان العالم الثالث، فإنه ينبغي اعتبارها مرحلة وسطى لنقلية على طريق الديمقراطية والاعتدالية، والتوازن النقيض الذي يتطلب معالجة دقيقة، أساس من قبل المسؤولين والسياسيين داخل هذه البلدان التي هم على علم دائم بالأوضاع السياسية الدقيقة لبلادهم لفصل من الأمريكيين أو المسؤولين النوليين الذين يقدمون إليهم المشورة.

وتشير هذه الاستنتاجات الأولية إلى ضرورة توحى للحذر في حملات تجاه المجتمع المدني. إذ يتو أن ما بدأ كمشروع نبيل والخوض فيه يدعو إلى اللغز، ينتهي الأمر به كما انتهى بالعلاجات الحاسمة التي سبق الإشارة إليها، إلى ثورة حياة مألوفة، شعبية وحماس في

البديهي، فنول على نطاق واسع، وبعد ذلك تيسير، وتبويبه، ثم انحصار، ومن وجهة نظري أرى أن المجتمع المدني قد شرف الأرز على تلك التحولات الأكثر واقعية ولكنها فسي نفس الوقت محبطة ومنزقة إلى أسفل. ومن ثم فإننا ندعو إلى معالجة حذرة وحكيمة لموضوع المجتمع المدني بدلاً من ذلك العمل لتعبث فيه.

أعطاط من دراسات الحالة

دراسات الحالة التي يحتويها هذا الكتاب لها في حد ذاتها نتائجها الخاصة بها؛ ولكن قد يكون الأكثر فائدة للقارئ هي هذه المرحلة الإثارة إلى الأنماط العامة التي نخرج منها من دراسات الحالات التي قدمت.

النتيجة الأولى هي أنه في كل البلدان والمناطق التي تمت دراستها، حدث نمو نو شأن وقوي في عدد وكثافة المجتمع المدني على مدى العشرين أو الثلاثين عاماً الأخيرة، وأنه مع أخذ كل شيء في الاعتبار كان ذلك في صالح إقامة ونشر الديمقراطية والتعددية.

ثانياً، تكشف دراسات الحالة تنوعاً هائلاً في أنواع، ونماذج، وأولويات، والأسس الثقافية والفلسفية، والمستويات الإنمائية، وأنظمة المجتمع المدني والعلاقات بين الدولة والمجتمع. وكان التاريخ، والثقافة، والدين، فضلاً عن مستويات التنمية الاجتماعية الاقتصادية، جميعاً عوامل مهمة في تفسير ذلك التنوع في المجتمع المدني. وليس هناك مفسر موحد يباب الجميع. وليس كل منظمات المجتمع المدني تتمتع تلقائياً وعالمياً أو بحسب تعريفها بفائدتها للديمقراطية، والاستقرار والتعددية، والكثير من تلك سيأتي فيما يلي.

ثالثاً، إن نمو المجتمع المدني كان عاماً وشاملاً ولكنه ذات اهتماماً خاصاً خلال لوقت الأزمات أو التحولات: اتصال عن أجل الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، الحركات المناهضة للحكم الاستبدادي في آسيا، اتصال ضد الأناريت في جنوب أفريقيا، والاتصال من أجل الحرية والديمقراطية في أوروبا الشرقية. وكان الوضع دائماً له ما دامت الجماعات الأخرى (الأحزاب السياسية وما شابه ذلك) غير معترف بها شرعاً، فإن المجتمع المدني ذا التوجه المعارض يمثل المعارضة الوحيدة أو الرئيسية للحكم الدكتاتوري، ومن ثم فقد اجتذب مساندة واسعة النطاق.

رابعاً، أنه في المراحل المبكرة لظهور المجتمع المدني، يكون الدعم والتمويل الأجنبي

لبنانياً. فالجهات المانحة ووكالات المساعدات الأجنبية، ليست أمراً جوهرياً في مساعدة المجتمع المدني فحسب، بل إنها أيضاً أشكّت المجتمع المدني بالفعل لخدمة أهداف سياستها الخارجية خاصة إلى جانب خدمة أهداف المجتمع المحلي، وهنا تكمن المشكلة للكثير.

ختمساً، أنه بمجرد حل تلك الأزمة المعكرة أو مواجهة التصدي وتحقيق الأهداف (الديمقراطية، الحرية، إنهاء الأبارتيد). فإن نمو المجتمع المدني يبدأ في الانهيار السريع. والقضية تخف حدتها، والعهود المانحة والمساندة للدونة تقلد اهتمامها، وقادة الجماعات المعارضة السابقة والكثير من أعضائها يحصلون على وظائف بطريق المحسوبية في الحكومة الجديدة، والأحزاب السياسية المحظورة في السابق وجماعات المصلح الأكثر تنظيماً تؤكد أهميتها وعادة ما يتولون برامج العمل وينضلمون بمهام مناصري حركات المجتمع المدني المعكرة.

سائماً، له يوجد ثمة علاقات متبادلة واضحة بين الثقافة السياسية والمجتمع المدني: للولايات المتحدة والأمم الأخرى التي هي فؤاح للمؤسسات والثقافة السياسية البريطانية، يغلب عليها وجود مجتمعات قوية ودول ضعيفة؛ وعلى العكس، يغلب على آسيا، وأمريكا اللاتينية، والمجتمعات الأفريقية، أو على الأقل ما يطمح إليه، نظم قوية للدونة ولكن مجتمع مدني ضعيف. والمجتمع المدني في الدول الإسلامية مازال يغلب عليه الضعف بل وحتى قد لا يكون موجوداً تقريباً.

سابعاً، أن هناك أيضاً ارتباط بين المجتمع المدني ومستويات التنمية الاجتماعية الاقتصادية: فالبلدان الأكثر نمواً اجتماعياً واقتصادياً يغلب أن يكون المجتمع المدني فيها أكثر قوة وصلاية.

ثامناً، ينسب له يوجد انحياز طبقي في تطوير المجتمع المدني: ففي مراحل المعكرة يتم حشد عدد من الحركات من الطبقة الدنيا أو الجماهيرية؛ وفي المراحل التالية؛ يغلب هيمنة الطبقة الوسطى والعناصر النخبوية على المجتمع المدني.

تاسعاً، وهي سمة غالباً ما تميز بالتوازي مع هذا للتطور الأخير، أن تتجه الدولة إلى إعادة فرض القيود على جماعات المجتمع المدني والسيطرة عليها؛ والتدخل في عملية اختيارها. وبمعنى آخر، أن الكوربوراوية. بعد أن أصبحت الآن أكثر وضوحاً تنحو إلى تكتيد وجودها، وغالباً ما يكون ذلك على حساب الترابط الحر.

عشرناً، ومع ذلك وحتى مع إعادة تأكيد الكوربوراوية، فهناك اتجاه لأن تنمى بغير أكبر

من انحرافه، والتعديبه، والإفتراف. أكثر مما كان في ظل نظم الحكم الاستبدادي تسبق. فـ
تكون الكوربورية والتعدية، وسيطرة الدولة وتربط لحر، موجودة في نفس الوقت، في
تعريف علي ما يكون غير مريح وتكتيا، لها علاقة بنياديكية.

والحدادى عشر، إلى ما يراه ثمره في الوقت الحالى هو حنبط غير عادى من جماعات
لمجتمع المدني؛ بعضها يمنع باستغلال حقيقى عن الدولة ويساند للديمقراطية وحقوق
الإنسان، والبعض الآخر معاد بحسرة تلك الأعداء، وبعضها مازال على النمط
الكوربوري وتحتارته تدولة وتسيطر عليه، ثم عندك أيضاً تلك الشركات للخدمة المركبة ما
بين القطاع العام والخاص أو بين الدولة والقطاع.

عشرون سبباً للشكك فى المجتمع المدني

لنر، كانت فكرة المجتمع المدني تها وفع سا، وسعة طيبة، فإن ممارستها فى العالم الثالث،
ولابعد الجهود المبذولة من حكومة الولايات المتحدة ومن المنظمات عبر الحكومية
تتميزها إلى الخارج، قد أسفرت بلا جدال عن نتائج مقلقة. ونحن نوضح هذا للمشكلات
الخدمة المترتبة على السعى لتعديل المجتمع المدني، وهى الجزء الأخير من هذا الفصل،
سعود إلى المواضيع الأكثر تعقلاً ونسعى إلى تقييم ما يمكن أن نعمله، وما لا يمكن أن
نعمله، من أجل النهوض بالمجتمع المدني.

(١) المجتمع المدني كعلاج حاسم

على مدى عقود ومنذ أن بدأ اهتمامنا بتعليم الناس، استقرت المعونة الخارجية الأمريكية
والمجتمع الدولي لتأسيس على مجموعة متنوعة من الطول لمشكلات العالم الثالث التى
تعدت بعد أنها مجرد محاولة لتقييم علاجات شاملة لكل المشكلات. وكانت قائمة هذه
العلاجات مألوفة لأى شخص أى خبرة فى برامج المعونات الأجنبية منذ الستينيات من القرن
العشرين: تحالف من أجل التقدم Alliance for Progress، النهوض بالنفسية الإنسانية،
الإصلاح الزراعى، تنمية المجتمع، تنظيم الأسرة، الإحيات الإنسانية الأساسية، للتنمية
المستدامة، وإن المجتمع المدني، وكانت هذه البرامج يحيط به عادة فى البداية أمل ودعاية
كبيرة، وتظهر جيدة لتسوية لفترة من الزمن، ثم نستخدم بعدها ما لواقع المزوم لتدابير بلدان

لعدم التثاق و هيكلها الاجتماعي، أو أن المصالح سريعة الزوال والمنظومة للحمهور
و الكونغرس الأمريكيين، يثبت أنها أقل نجاحاً من المتوقع، ونبدأ في الانزلاق من القصة نصر
الهابية، ثم تهمز فعلياً ولكنها لا تفكك تماماً لبدأ لأن شبكات كاملة من المصالح البيروقراطية
والخاصة تمت حولها، ويحل محلها في نهاية الأمر علاج جديد. هل المجتمع المدني مقدر
على اجتياز نفق دورة الحياة؟ إن إحساسي الحاصل يقول أنه فعلاً كذلك، وأنه حالياً، ويوصفه
فكرة جديدة سيياً، عزال يلقى قبولاً لدى الكونغرس، والمؤسسات، والمفكرين، والنشطاء،
غير أن لدراسات الجادة الأولى بدأت تورد وبها نتائج محبطة للأمل، وذلك فإن هذا المفهوم قد
بدأ سريعا (وربما يكون قد بدأ بالفعل) في الانزلاق نحو تهاوية متما حيث كثير مثله يسمى
المدنى من أنواع العلاجات سريعة لكل المشكلات.

(٢) نظرية في مقابل الواقع

إن تعبير المجتمع المدني له وقع تجريدي رائع؛ كالتعبير الطبية، التعددية، توحه نحو الفضاء
لخاص، مشاركة غير بيروقراطية، مبنية على أسس فلسفة نوكسفل، وماثيسون، أسسه
باجتماعات البلدة في نيو إنجلاند المعتمدة بالتكديس من المواطنين. يحز أن الواقع غالباً ما
يكون أقل من ذلك بكثير. فقد كان مفهوم المجتمع المدني، لدى تطبيقه في عدد كبير جداً من
المدن، يحظر إليه في إطار كوربورالي خاضع للتقولة، وعلى أسس أنه ومسيلة لا تستقر
لموال الجهات التابعة التولية بون تعهد الكثير في الطريق نحو الإصلاح، وباعتباره واجبه
لممارسات سلطوية، أو وسيلة لمحوطة على الجماعات الإحصائية السياسية الجديدة ووضع
قيود لها بدلاً من اعتباره وسيلة تؤدي إلى الديمقراطية الحقيقية، وهذه حالة تشاهد في كثير من
المدن.

(٣) المخاطر والقوائد

المجتمع المدني معيد بلا شك عندما يكون ناجحاً. ولكن ماذا لو أن نسمو المجتمع المدني
والتعددية المنبثقة عنه قد أضعف سلطة الحكومة وصنع السياسة في بلد تكون قدرة التولية
ههنا على تقديم خدمات عامة ضعيفة بالفعل، مثلما حدث في إثيوبيا وريعا في الصين؟ أو أنه
يؤدي إلى انهيار الدولة، مع عواقب مضمرة بكوارث وتفكك وهوضى؟ ومذا لو أن المجتمع
المدنى ظهر كبديل للأحزاب السياسية ومن قد أدى إلى إضعاف هذه الأحزاب، وهو ما يعتقد

معظم المحللين السياسيين أنها لاسامية تماماً لتحقيق الديمقراطية؟ وماذا لو أن للمجتمع المدني قوص الصيغ التقليدية ولكن المعجزة على مر السنين لروابط وتجمعات المصالح المشتركة (القبائل، علاقات التبعية، جمعيات الطوائف الخاصة، الجماعات العرقية المتنوعة)، مما يؤدي بالمجتمعات إلى لسوا ما يمكن في العالم: أن تروض تجمعات لمصالح المشتركة القديمة قبل أن تتاح لتجمعات المجتمع المدني الجديدة الفرصة لكي تستقر في المجتمع.

(٤) الأشكال المتنوعة للمجتمع المدني

لكثيرون منا يعرفون ماذا نعني بالمجتمع المدني: أن يكون ليبرالياً، تعددياً، توكفيلياً Toquevillian، ديمقراطياً، وتشاركياً. غير أن بحثنا النظري قد سلط الأضواء على المفاهيم المتعددة للمجتمع المدني: أن يكون شمولياً، استبدادياً، كوربوراتياً، قائماً على فلسفات روسو، ولوك، والأخير منها فقط هو الذي يتواءم مع النموذج الليبرالي الذي نفضله. والشكل الأكثر شيوعاً في العالم الذي مازال هو الشكل الكوربوراتي (الذي تنظمه الدولة، وتسيطر عليه رسمياً)، مع بعض الأفضلية للحل القائم على تعاليم روسو (الحكم المباشر، بنون وسطاء) التي تفتقر (غالباً تحت الصغرة الأجنبية) عادة بالإذعان على مضمض النموذج القائم على آراء لوك وماكينسون. هذا بالإضافة إلى أن هناك أشكالاً كونفوشيوسية، وبونوية، وإسلامية وغيرها كثير من الأشكال غير الغربية والمحلية للمجتمع المدني، ومجموعة أخرى محتلطة بين هذه الأشكال وبين الأشكال المستوردة من الغرب أو التي تتداخل معها. ويجب أن نتوقف عند النتائج المختلفة التي تسفر عنها هذه الأشكال المختلفة من المجتمع المدني قبل الاندفاع كثيراً في طريق المجتمع المدني. كما له في كثير من البلدان نغزات الأشكال لليبرالية، والكوربوراتية، وغير الديمقراطية، والافصالية للمجتمع المدني في نفس الوقت في خليط ذي فعالية كامنة وقابلية للانفجار والتفكك.

(٥) المجتمع المدني غير الديمقراطي:

مفاهيم متنوعة للمجتمع المدني

للنطة السابق ذكرها شديدة الأهمية ومن ثم تستحق تكرارها مرة أخرى في إطار آخر. إن تنمية المجتمع المدني تن تؤدي بالضرورة، وبصورة حتمية، أو شاملة إلى مزيد من الديمقراطية، أو الليبرالية، أو العدالة الاجتماعية، والنتائج المعهولة ظاهرياً بنفس القدر على

الأقل هي نتائج استبدادية، وسلطة مركزية هي بد البؤلة، وكوربورانية، وقائمة على تعاليم روسو. نهيك عن النتائج غير الديمقراطية الإسلامية، والكونفوشيوسية، والبرقسية، ونظم التبعية. بن هناك احتمال أكبر لعقيد نظم محتاطة أو مشتركة يقدم فيها النجبة أو أولئك الموجودون هي السلطة بالمقدورة والتلاعب لإرضاء الثوار الانتخابية المختلفة، وذلك بإسماح فقط بما يكفى من المجتمع المعنى لإرضاء الجهات تعاضد الدولة والخصائص الاجتماعية هي داخل، ولكن دون أن نصل إلى حد تهديد سلطة النجبة أو وضعها.

ويخص نبحث إلى أن تلك واحدة من المشكلات الأساسية في جهود تصدير المجتمع المعنى. وتكشف المقابلات التي أجريتها أن كل المسؤولين في الحكومة الأمريكية والمطعمات غير الحكومية تقريباً المشاركين في الترويج للمجتمع المعنى في تخرج لديهم فكرة ضيقة الأفق، ومحدودة، وخاصة تلغاية للمجتمع المعنى فالمة على تجربة خاصة بالولايات المتحدة. وهذه الفكرة، تطويرة تعال، قائمة على أفكار لوك، ومايوسون، وتوكفيل، ومفهوم أمريكي خالص للمجتمع المعنى المتألف منبنا جميعاً لأنه جزء من ثقافتك الأمريكية التي نشأنا عليها جميعاً. ولكن عندما افترحن أننا بحاجة إلى التعرف أيضاً على الأنسكال الكونفوشيوسية، والإسلامية، والمعتمنة بعلاقات للتبعية، ولقائمة على تعاليم روسو، والكوربورانية، وغيره من الأشكال الغربية للمجتمع المعنى. قبل المسؤولين الأمريكيين يشعرون بالصعاب تعاماً. ذلك أنه يتحذر عليهم تصور شكل للمجتمع المعنى يختلف عن تصبغة الأمريكية لخاصة منه. ولذلك فإنهم عندما يصطدمون بالأشكال غير الغربية أو الأشكال المختلفة المختلفة، تصيبهم حيرة ولا يفعلون سوى اللجوء من جديد إلى النموذج الأمريكي، الذي ربما لا يكون ملائماً للأصاح المختلفة في العالم الثالث. وطفون بالنوم على الدولة تعصبة نفسها في اتعاضد مع نظام أمريكي لطابع صممه لهم أو لأنها لا تقدم بالسرعة الكافية نجاه الهدف المتشدد. من ثم، يمكن أن رد القول على هذا النحو أن سفر فقط عن فشل وإحباط لكافة الأطراف (الولايات المتحدة والمسؤولين في البلد تعاضد) بل أنه أيضاً يتعدى ذلك إلى المجازفة بتقديم البلاد ذاتها لتنى تسعى إلى مساعنتها وزعزعة الاستقرار بها.

(١) تعديدية محدودة: خصوص

ومعان مختلفة لمصطلح المجتمع المعنى

مع تقدم تنى حدث في أمريكا اللاتينية، وآسيا، وغيره من مناطق العالم الثالث، خرجت

إلى الوجود جماعات اجتماعية وميانية جديدة. بما في ذلك عناصر من رجسز الأعمال والتجارة، وتوسعت لطيفة تومسلي ونقابات العمال، والمزارة، والفلانجين، وعناصر من المسكان الأصبيين، وغيرها. غير أنه في معظم هذه البثان عززت هذه التعددية غالباً محدودة، وتفرض عليها السيطرة، والقولنين، ولست التعددية المنحرفة عن كل القيود، والنسى تتنوع بحرية للتسيير، وغير المحكومة بالقولنين، التي تصل إلى حد الفوضوية التي ينسب بها المجتمع التسييسي في الولايات المتحدة. وحتى في نظم الحكم الحديثة العهد بالديمقراطية، مازالت جماعات المجتمع تعنى مطالبها بالأمم بالحصول على اعتراف تدونة بها، ومنحها الصفة الشرعية والترخيص من التدونة، وهذا بالطبع غير ديمقراطي إلى حد بعيد. كما أن معظم نول العالم النامي لا تمارس ذلك النوع من الضغوط لجماعات المصالح التعددية الموجودة في الولايات المتحدة، وذلك فإنه في الوقت الذي نرجب كثيراً بالمزيد من التعددية في هذه المجتمعات، فإننا بحاجة إلى الاعتراف بأن هناك درجات وتدرجات للتعددية. وأن بعض الجماعات لديها تنظيم أفضل، وأنها أكثر نفوذاً من البعض الآخر، وأن البعض منها، وغالباً في قطاعات اجتماعية لكثير، ليس لها تنظيم أو ليس لها تمثيل على الإطلاق.

تؤكد الفقرة المذكورة أنه مشكلة أسية: أن هناك عمومها ومعنى كثيرة مميزة لمفهوم المجتمع المدني. فالأمريكيون متفقون على أن المجتمع المدني، على طريقة ماديسون، وتوكفيل، وتعددية جماعات المصالح، يعني شبكة من الحياة الترابطية المستقلة عن التدونة وتفك كرسبط بين التدونة من جهة والأسرة أو الفرد من جهة أخرى. مجموعات تتنافس بحماس في المجال العام، غير أنه في محتملات أخرى يعني شيئاً مختلفاً تماماً، وقد رأينا في هذه الدراسة تعريفات تتراوح ما بين حكم الفنون، والانتخابات التنقيبية، وقصص تباطت، إلى العينية، والتشخصية العرقية، وعلاقات التبعية، وكثير غيرها. وهكذا فإننا حين نتحدث عن المجتمع المدني: فإن الأمريكيين وبغية العالم عامة ما يتحدثون عن معنيين، ومفاهيم، ومدلولات مختلفة تماماً. كما أن الثقافات الأخرى تعطي للمجتمع المدني أولوية مختلفة - وغالباً ما يكون أقل - مما يعطيه الأمريكيون له. وشمة نقطة أحيرة وحاسمة هي أن معظم المجتمعات الأخرى ترى دوراً أضعف للدولة في تنظيم أنشطة جماعات المصالح مما يعطيه لها الأمريكيون ولا يرون من هناك تلك الحاجة الشحة للاستقلال عن الدولة كما في تعريف الأمريكي، وفي ضوء هذه الاختلافات، فإنه من الواضح أنه سيكون من التمييز الاتفاق على منوال مشترك للمجتمع المدني، ما هيك عن الاتفاق على جدول أعمال مشترك

تسليطات للترويج تمثل هذا المفهوم العام.

(٧) تحيزات المجتمع المدني

هناك الكثير من نزعات التحيز في "الأمميات عن المجتمع المدني وفي أنشطة جماعات المجتمع المدني؛ وسوف نحدد هنا لفظ القليل منها، أولاً، لأن لهجات الأجنبية، وجماعات الجهات المانحة، وأقوى دعاة المجتمع المدني يغلب عليها بشدة اليساريون، والنشطاء المرتبطون بالحزب الديمقراطي في أو لايت المتحدة. يرشد أن الجمهوريين قد يؤمنون هذا المفهوم أيضاً، وليس هناك بطنية الحاد حصاً في الجزئية بشرط أن نعترف بأنها كذلك. ثانياً، أن للحركات التي تساندها هذه الجماعات في الخارج تميل ليس فقط إلى أن تكون بالمثل ليبرالية، وغالباً راديكالية، ونشطة، ويسارية، بل أيضاً معارضة ومناهضة للحكومة كما جاء تقريباً في تعريف المجتمع المدني. وأن تعرف هذه الحركات بعث هذا النشاط المناهض للحكومة، والذي قد يكون عموداً أو غير مباشر وغالباً ما يكون نوعاً من الجمع الغامض بين الاثنين، يحترق لمرأى في غاية الخطورة بالنسبة للجماعات الخرجية وقد يؤدي إلى دفع أنشطة برامجها، أو إيقافها، وطردوا، والمعالجة بشكل عام في تسيير أنشطة برامجها، وثمة نزعة تحييزية ثالثية هي الأنشطة التي تقوم بها هذه الجماعات الخرجية، وغالباً ما تكون نتائج وسليمة البناء ولكنها أحياناً تكون أيضاً متعمدة عندما تتدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأخرى. ولدينا مثل درامي لذلك، حيث تعاطفت كثير من المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي كانت تعمل في ولاية تشياباس Chiapas المكسيكية وساعدت حركة زاباتسا الثورية؛ وقد حاولت الحكومة المكسيكية التدخل في تنظيمها، والسيطرة عليها بالأسلوب الكوربوراتي الكلاسيكي (وهو الأسر يعتمد تطبيقه مع الجماعات ذات القواعد الخارجية في أثناء قيامها بعمليات المفروطة والمتحرر، وفي ظل المراقبة المشددة من وسائل الإعلام في نفس الوقت) ثم لمستفنت في نهاية الأمر في ازدياد وطردت الكثير من هذه المنظمات من البلاد. ولم تكن تلك خطوة للأمام بالنسبة للمجتمع المدني، وهناك أمثلة عديدة على استخدام المنظمات غير الحكومية الأجنبية أو حكومة الأمريكية لجماعات محلية، والتمونة علينا عن أو لايت المتحدة، للتدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأخرى، واستخدامها دائماً تقريباً كوسيلة للتأثير في الأحداث السياسية في تلك البلدان".

(٨) من الذين تضمهم

إن مفهوم المجتمع المدني لدى معظمنا أنه يحد جماعات الفلاحين، و تحركات العمال، وجماعات المرأة، وربما الأحزاب السياسية، وجماعات الأحياء والمحليات، ومنظمات حقوق الإنسان وماهذه كل هؤلاء - تحركات حركة البوتنج! ولكننا نأخذ عرفنا المجتمع المدني. كما يجب علينا أن نعرفه، باعتبار كل الجماعات الوسيطة بين الدولة و مواطنين، فبما يسعى علينا أن نضم إليه جماعات وحل الأعمال، و تقاضات الأويغاريكية، و القطاعات شبه العسكرية، ورجال حرب العصابات، ومارونات المخدرات، و بالمشايد الكنيسة لرومانيه الكاثوليكية في أمريكا اللاتينية (إنه نكس شريحا مجرد جماعة ممالج، ولكنها كانت جزءا من هيكل الدولة) بالإضافة إلى حركات الغنصرة لينية (البنينكوستل) Pentecostal الاخسدا في الزيد، و الأنا دعونا نزيد الموضوع تعقيدا بل نضد تلك الجماعات المذكورة مثل طلبة لروم الأوروبيين والمينيتيات أو جماعة كوكوكس كلان في أمريكا تنمائية، و الغنصريين في جنوب أفريقيا، و الأصبوتيين الإسلاميين إثر هالبيين. والحركات العرفية، العنصرية و الانفصالية.

بل إن هناك قضية أكثر تعقيدا تمثلها العرفية و العنصرية الأفريقية، و جمعيات الطوائف الخاصة الهندية، و تيكات الرعوية هي أمريكا اللاتينية كل واحد من هذه الجماعات ضيقة الأفق و تقليدية إلى حد ما، و ربما كان من الأفضل لنا اعتبارها من بقاياك لتاريخ حتى نستطيع الترويج لعمليات التحديث. ومع ذلك فإن تقليد الأفريقية كثيرا ما تقدم الخدمات لخدمة و الاجتماعية لوجهة لوجود في كل المجتمعات؛ إن أن جمعيات الطوائف الخاصة في الهند أصبحت أشبه بجمعيات لتصالح الحديثة و الأحزاب السياسية؛ كما أنه بدون شك الرعية كزيت الآلة الحكومية فإن الكثير من حكومات أمريكا اللاتينية، و دول الشرق الأوسط، و أفريقيا، و جنوب شرق آسيا (بالإضافة إلى نيوزيلندا، و أركانسيس، و عدد قليل من الولايات) قد تنهار. خلاصة القول، إن هناك تنوعا كبيرا في جماعات المجتمع المدني بما هي ذلك الكثير من تلك الجماعات المتكرومة سياسيا بصفة خاصة أو التي نغزرها من تعهد العنصرية و التي تستخدم العنف، و المدمرة أو الكريية. و من الناحية الأخرى، يتعين النظر إلى المجتمع المدني كما تنظر إلى الديمقراطية؛ إن كان ذلك هو ما نريده، فإن علينا أن نكون مستعدا لقبول ما نسر عنه العمومية حتى وإن لفرت عن نتائج على شكل جماعات قد تجدها ببعضها.

(٩) إضعاف الدولة؟

إن مفهوم المجتمع المدني يعنى صعود الحد من سلطة الدولة؛ هذا بالفعل هو الغرض منه؛ تطویر وعضاء بين الدولة وهو ضيقاً عن سبيل كبح جماح اهتمام الحكومات بملی سيطرة سلطات دكتاتورية. ومع ذلك، فإن المشكلة في كثير من البلدان النامية لا تعد وجود سلطات مبالغ فيها للدولة (متعاكس في السبعينيات من القرن العشرين في ظل نظم الحكم الاستبدادية) ولكن وجود دولة ضعيفة، ومغلقة، ومن ثم غير فعالة، مثلها في ذلك مثل المؤسسات الأخرى في المجتمع بل والمجتمع المدني ذاته، والكثير من حكومات دول العالم الثالث، التي تبدو طهرياً قوية وذلك لغرض لا تستطيع فرض إرادتها في المناطق النائية كما أنها عاجزة عن تنفيذ سياسات تفي عنها جميعاً تقبولاً. وقد لا تكون الدولة شديدة القوة هي المشكلة في هذه المجتمعات، ومن ثم الحاجة إلى كراخ وتوازنات المجتمع المدني والتي دوره كوسيط مؤثر، ولكن الدولة شديدة الضعف التي لا تستطيع أن تحكم أو أن تعد سياسات شاملة فعالة. وعلى العكس، فإن نمو المجتمع المدني في المجتمعات المنضمة عرقياً (إندونيسيا) أو هي المجتمعات المتكيفة (الأرجنتين) قد يؤدي ليس إلى تدهورها ولكن إلى التقوية، والاستعلاء على الحكم، والانتهاز. وليس أرى أن الحل هو التوازن إذ أننا بحاجة إلى مجتمع مدني قوي وفعال ودولة قوية وفعالة في نفس الوقت، ولكن ما يحدث الآن من التركيز كناية على المجتمع المدني قد يوفد في مخاطر إضعاف الدولة وبذلك المساهمة في مزيد من التشظى والاستعلاء على الحكم، التي أصبحت بالفعل مشكلة كبرى في كثير من دول العالم الثالث.

وثمة قضية ذات صلة تشمل في إمكانية إعادة تأكيد سلطة الدولة في ظل التهديد بتحديات واستقلالات جديدة، علينا أن نلاحظ إلى نمو المجتمع المدني باعتباره بالضرورة أمراً محتوماً، وشاملاً، ولا يمكن التراجع عنه، أو على العكس أنه نتاج لتسمية جموية - على الرغم من أنه كان قد بدأ كذلك خلال السنوات السلبية سبباً في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. ولكن الأمر اختلف بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والهجمات الإرهابية التي شنت ضدها دولابك المتحدة ودول أخرى، فقد أخذت كثير من الحكومات المهتدة بالفوضى العرابة، والانفصالية، والاقصوية الإسلامية، والإرهابية، والتي تعرضت تكامل البلاد للخطر، على السراج عن الاتجاهات السلبية وفي تعزيز قوى الدولة والفوضى العسرية. وخلال تلك فترة حل العديد من

جماعتك للمجتمع المدني، والتعرض بها، وتفكرتها، أو وضع فيود جديدة على لتحتتها، وهذا فإنه يبيدًا بدأ أن المجتمع المعنى كقوى يؤدي على المعنى الغريب إلى تصعب قضية التولية، وجعلها أقل استنادية، وأكثر ديموقراطية، فإنه في ظل الظروف الجديدة فقد نرى بضعافا للمجتمع المدني وما يقابله من تعزيز لهاكل التولية، بما هي ذلك إعادة فرض السبجورد عليه.

(١٠) التمركز العرقي

يدو أن كل ما يقدر عن المجتمع المعنى فالم على أن نموذجاً واحداً منه يصح لتجميع. وأن هذا النموذج الواحد يتشبه تماماً تقريباً وبشكل لا يتطرق مع ليزرتهمة وتعددية جماعات المتصلح المستعدة إلى إراء لوك، وما،يسون، وتوكيف، وهارز Hart في الولايات المتحدة، وهذا لا يدعو للتعمية إذ أن تصيغة الحديثة لمفهوم المجتمع المعنى تشكلت من ذلك. ولكننا رأينا بالفعل أن هناك نماذج مختلفة من المجتمع المعنى ومن العلاقات بين الدولة والمجتمع في الغرب؛ وعندما نأكي إلى لبلاد غير العربية. فإن الاختلافات تصبح أكثر وضوحاً. ونحس نرى أن اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان كلها أم ديموقراطية وعكسمة وتكس مرع ذلك والمجتمع المعنى فيها ضعيف؛ وبالمثل للمجتمع المعنى في العالء الإسلامي ضعيف وتكس لا وجود للديموقراطية تقريباً. ومن وجهة نظري أن ذلك هو قمة الغرور والتمركز العرقي مسن جلبت الولايات المتحدة والأداء بأن مقياساً واحداً يصح لتجميع، ولا سيما إذا كان هذا المقياس الواحد قد صمم ليناسبنا نحن وبنايب تاريخنا وعرضنا الخاص بنا هي أحوال كثيرة. إن مثل هذا المفهوم لن ينجح على أية حال؛ فليس بإمكاننا تصدير نموذجنا إلى مجتمعات لا يتناسب معها؛ حيث أن التاريخ، والاقتصاد، والعلاقات الاجتماعية، والثقافة السياسية تختلف أثناء الاختلاف عما لدينا. هذا في الوقت الذي ننو به اليابان وعندنا لا بأس به مس الأمم الأخرى ناجحة اقتصادياً وديموقراطية إلى حد بعيد خور أن يكون بينها مجتمع مدني قوي. ومن ثمة، فإن المجتمع المعنى قد لا يكون هو المعبر الحاسم الذي عتقنا ما يوصى به سواء من أجل تحقيق الديمقراطية أو التنمية.

(١١) أسماك القرش واللاتهاتريون

في كل من البلدان المانحة للمعونات والبلدان النامية المتلقية لها على سواء، يوجد أسماك قرش ولاتهاتريون في انتظار الانقراض على أحر البراسج الصادرة من واشنطن ونجربها.

تصلحهم ماليًا أو سياسياً، لقد كنت أدبج الدورة التحضيرية لهذه البرامج المختلفة منذ بداية مشروع التحالف من أجل تقدم Alliance for Progress في مطلع الستينيات من القرن العشرين، وأنه لمن انما كنت تلتظر أن ترى أن نفس الأشخاص هم عائلاً المحبون بهذه المشروعات بشكل ثابت، سواء كانوا في طرف المتعاقبين أو الاستشعريين من الولايات المتحدة أم كانوا في طرف الدولة للمناخية للمعونة. ويسمح أن يكون ذلك مجرد صدفة محضة، ولا أن يكون نفس الأشخاص هم ببساطة تبهم اهتمام ذلك بسياسات التقدم المتوازنة، ففي ألبان العامة التي أعرفها تماماً، وسواء كانت للقبضة هي الإصلاح الزراعي؛ أم تنمية المجتمع، أم الاحتياجات الإنسانية الأساسية، أم تنظيم الأسرة، أو تنمية المستدامة، أم المجتمع المدني الآن، فإن نفس الأشخاص دائماً فيما يبدو هم الذين يشكلون للجان أو الوكالات المحلية التي تبين للجهات المانحة كيف ولين سوف ينفذون أهم المهام. إن الأمر ليس مجرد الولوج بقضايا السياسات العامة والذي يحرك هؤلاء الأشخاص؛ ولأنني زرت الكثير منهم في منزلهم فبنتي أستطيع القول: وكما يقال في الأوساط السياسية في واشنطن، أنهم تعلموا كيف يكسبون جيداً من عمل تحرير أي كيف يحققون مكاسب شخصية وسياسية من وراء الفخر سريعاً للحاق بحرية كل مبادرة أمريكية جديدة تنفذ طريقها سريعاً من أعلى لثقل. وفي الواقع، هناك الكثير من هؤلاء الأشخاص يبدون الإعجاب من الجميع في بلدانهم على أسس قومية لغرضهم؛ على مدى فرد أربعين عاماً، على استنزاف وخداع الوكالات المانحة الأمريكية (عادة) في الوقت الذي حققوا فيه لأخفهم الثراء والصعود إلى مناصب عريقة في أثناء تلك العملية. قد يكون رد الكثير ماءً تطبقة الحساء، هو إن أهدافتي ومعارفي لن يفعلوا ذلك عطفاً وعلى أية حال هناك رقابة وضوابط؛ ولكنني من واقع تجربتي أقول إن العناصر المحلية منزلة مثل المنحيين على الأقل على استخدام الآليات السياسية ولها مبيهاً لا تمتاز فرصة هذه البرامج لتحقيق مكاسب شخصية.

(١٢) هل هي قاعدة شعبية ضعيفة؟

تشير الأرقام الموجودة تبيناً إزاء أمريكا الثلاثية الكامل إلى أن ١٣ في المائة فقط من السكان أعضاء في المجتمع المدني في أي شكل كان؛ إن هذه النسبة أقل من مناطق أخرى. وينضم هذا الرقم الأعضاء في الأحزاب السياسية، والجماعات العمالية، وجماعات الطلاب، وجماعات المرأة، وجماعات المجتمعات المحلية والجماعات الدينية من كل الأنواع.

لولا، إن هذا عهد شديد الانخفاض من حيث الكثافة مقارنة بأوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية ويضم قليلاً ضئيلاً كفرصة قيام مجتمع مدنى مزدهر فى أمريكا اللاتينية - أو فسى أمكن أخرى من بلدان العالم النامى - فى أى وقت فى المستقبل القريب. ثانياً، إن الانفراد فى أمريكا اللاتينية يفضلون أن يكونوا أعضاء فى مجموعة واحدة، مجموعة واحدة فقط؛ فبالمرة، يتعذر عليه أن يجد شبكات العضوية فى جماعات متعددة ومثلية عتماً يجد فى المجتمع فى اللاتينات المتحدة الذى يعول إلى جعل راء، وموقف المواضع معنلة نجاه أى قضية نداءها، تكن لفرد فى أمريكا اللاتينية، بدلاً من ذلك، يعين إلى أن يكون بكامل طاقته لتجماعة الواحدة التى هو عضو فيها، ومن ثم إبراز مجتمع أشبه بسلاخ الفخنج - الاونيفساركى، التينى، المسكرين، الثنائيين، تطهية، الخ. - للذين يجب أن يتفق سلوكهم مع النموذج لتغولب، إن هذه اللولية وجمود لغات: التى ربما ترجع إلى تضرج تهرسى الاجتماعى لتعاليم سانت توماس Saint Thomas، لا تدع تجهدت الاعتدال والانفراد التى يفترض أن يونها المجتمع لمدنى". ثالثاً، أن المجتمع لمدنى فى كل المناطق التى نعت تراسمتها، ولا سيما بعد انتهاء الأزمة لأقرب (أى الكفاح من أجل انتخابات ديمقراطية)، غالباً ما يكون مقتصرأ على نخبة وجماعات الطبقة الوسطى العليا، بينما غالباً ما تكون المنظمات ذات الكثافة شعبية ضعيفة وبداية.

(١٣) هل هو نتاج للقادة السياسيين والمفكرين؟

أصبح للمجتمع لمدنى الآن طابع مميز معين. ويبدو أن جميع أصدقائنا وزملائنا متفقين على أن المجتمع لمدنى شئ جيد. ولكن هل هذه المسألة منتشرة على نطاق واسع أم أنها مجرد ما يفضلته المسنونون الحكوميون، وقادة الأحزاب، والبيروقراطيون، والمفكرون؟ هل قام أحد بالرجوع إلى جماهير السكان فى بلدان العالم النامى لتتعرف على ما إذا كانوا يؤمنون بالمجتمع لمدنى مثلاً فنعمل نحن؟ تشير نتائج الاستطلاعات القليلة التى أجريناها إلى أنه، عندما يت شرح معنى للمجتمع لمدنى للذين، فإنه يتكون لديهم غالباً وجهة نظر إيجابية تجاهه. وفى الوقت نفسه، يظل شيئاً غامضاً بعيداً، ومنفسلاً عن واقع الحياة اليومية عندهم. وعلى العمومى المحلي، قد يكون الناس عاززين عن المشاركة؛ ذلك أن الغربية التقليدية مازالت منتشرة؛ وفى الكثير من البلدان المستندة إلى الميثاق النابوليونى Napoleonic، ينحصر المرء الإرشاد والتوجيه من الورارات المركزية، ولا يعتمد على التهيئة الشعبية عند الفاعلة.

ربما تكون هذه القضية مشهية لتعديم كالتسمية لسدامة، لدى وافقت عليه الحكومة الترتيبية في نهاية الأمر بعد كثير من المعارضة؛ وفي تلك الأثناء، استمر الفلاحون البرازيليون، وفي كثير من الأحيان مع موافقة نفس هذه الحكومة، في قطع، وإحراق، وتمهيداً حوضين سير الأمور؛ لدى بعد العائد بـ ٤٠ في المائة من الأوكسجين، وهكذا الحال مع المجتمع المدني؛ الحكومة والقيادة السياسيين والمفكرين يوافقون عليه نظرياً على الأقل، في نفس الوقت الذي تكون فيه المصالح المادية الميمنة وحفظ الذات لهما الأولوية غالباً.

(١٤) هل هو انفصال عن حقائق القوة؟

لا يمكن اعتبار المجتمع المدني جزءاً من الوصفة السحرية التي سوف تنفذ العتمة، كما جاء في عنوان مؤتمر عقد مؤخراً. بل يجب النظر إلى المجتمع المدني في إطار تصور أوسع لسياسة والسلطة، ولن يؤدي أي حكومة المجتمع المدني، إلا ما أدركت أن قاعدة نفوذها سوف تتلاشى أثناء هذه العملية عن طريق حدث قطاعات جديدة، وذلك فإنها مستحوذون اختيار المجتمع المدني، والسيطرة عليه، ووضع النظم له، بل ربما حتى قمعه، والتعامل معه بأسلوب الترهيب والترعب أو ربما بالانقضاض معاً، وفي الوقت نفسه، مستحوذون جماعات المجتمع المدني تبعته الزاوي العالم العالمي والدعم تحفظ على استقلاليها وحريتها في العمل، تلك هي العمليات السياسية التي مشفر عن نتائج مرعبة ومخططة.

ولنأخذ المكسيك كمثال، التي نكاد أن نبدأ هنا في التعرف فقط على وضعها عند التفتت. فهناك، من ناحية، الهيكل الكورسوزي للمجتمع المدني الرسمي أو الذي تديره الدولة (العملية المنظمة، والأعمال، والفلاحون، والجمعيات المهنية)، التي تدافع زعماءها في قلق شديد، بعد نهوى نظام الدولة، والانصار الذي حفظه للمعارضة في الانتخابات، إلى إعادة التعارض بشأن علاقاتهم بالدولة، وبالحرث الثوري التأسيسي الحاكم Revolutionary Institutional Party (PRI)، وبالجمهورية الجديدة. ومن الناحية الأخرى، هناك المجتمع المدني للجنبة الأكثر حرية الذي يعزى إليه إلى حد بعيد المساعدة في ديمقراطية المكسيك على مدى ثلاثين عاماً الأخيرة والذي يدخل الآن في علاقة جديدة مع الحكومة والمواطنين. هذه الجماعات قامت على تنويع باعدها النقوض بشأن علاقاتها ليس بالدولة فقط وإنما أيضاً مع بعضها البعض الآخر، حيثما يكون الصراع بين الجماعات الرسمية للعمال، والفلاحين، والهنود، ورجال الأعمال وبين الجماعات المستقلة أو جماعات المجتمع المدني ينسب بالحدود وأحياناً بالتعريف. وقد سارت

المفاوضت والعلاقات السياسية داخل هذه الجماعات للمختلطة بخضى مختلفة السرعة؛ كما أن الجماعات الموجودة في جنوب المكسيك مثل جماعة زابوتستا (Zapatistas) وجماعات المجتمع المدني^١ الأخرى قد احتارت الخروج من نوبة الاحتواء وسعت إلى تعقيد برنامج عمل زاديكالى والى تكتيكات حرب العصابات، ويتصدى لهذه الجماعات كل من القوات المسلحة النظامية والشرطة وأيضاً الفراك شبه العسكرية - وهي جماعة أخرى من جماعات المجتمع المدني تمكروها ولكنها عتاداً ما تكون فعالة، وفي الوقت نفسه توجد جماعات كثيرة أجنبية أو تحت رعاية أجنبية تقسم علاقاتها مع الحكومة بالتعقيد تحديداً لأنها دائماً ما تكون غير وطنية. وقد قامت بحصر ست عيشين على الأقل يعمل فيها المجتمع المدني النشط للدولة والتي قد تاتي بنتائج عديدة مختلفة. وبالتالي ترى في هذا كله عملية سياسية وسيليات مصداق وليس لها سوى علاقات محدودة بالهدف العمودى وهو تقدم المجتمع المدني.

(١٥) الرقابة والرعاية الخارجية

وهذه مشكلة ذات صلة وهي الرقابة والسيطرة، وثالعب الخارجى، أو الأجنبيسى. جماعات المجتمع المدني، ففي جمهورية الدومينيكان، على سبيل المثال - توصلت سفارة الولايات المتحدة هناك لى توميس جيوكين بالاجوير (Joquin Halaguer) الطاعن فى السنم الذى يزداد ضعفاً بسر فلتأ فقط ولكن استمرز فى الحكه قد يكون مدسراً للشعبز نظية والاستقرار أيضاً. ومن ثم، فقد قدمت السفارة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (AID) دعماً هائلاً لما يسمى جماعة المواطنين ريد كيو (Red Cuabalan) (تسمىه الموانسين - ومعظمهم من نفس الأشخاص الالتمازيين الذين شاركوا من قبل فى الإصلاح الزراعى، ونظية الأسرة، والتمية المسندمة، الخ)، معارضة بالاجوير، والبحث عن مرشحين لنلاء، وتكثيف مشاعر المعارضة. كما أخصرت السفارة إلى ليلاد منظمات مثل لوفساف الفورمى لتديمفراطية (NDI)؛ والمعهد القومى للديمفراطية (NDI)، وكثير من الخبراء فى المجتمع المدنى، والحزب المدنى، والانتخابات، والذين يندموبهم جيداً للمساعدة فى تلك الحملة. وبناء على الاتجاهات السياسية لكل فرد، قد يوافق المرء أو لا يوافق على ما يقوم به السفارة، ولكن على المرء ألا يخلط بين هذه الواجبات التى تستخدمها السفارة وأتاليا السياسية وبين المجتمع المدني الأسمى الذى الجذور الوطنية، أو الشعبية الحقيقية، ناهيك عن خلطها بديمفراطية. هذا بالإضافة إلى أن السفارة بمجرد إنجازها بهدفها المسمى لصير المدنى،

مر عن ما جفت منابع تمويل جماعات المجتمع المدني المزعومة، تاركة جماعات كدومينيكان في حالة يأس وجفاف عدى وشون ما يكفي من دعم لاستمرار بقائها في معطر الحداث. وحينت قبل الكثير من فناء هذه المنظمات ومئات عبا في الحكومة التي جاءت بعد ذلك لتحكم (ربما كان هذا هدفهم طول الوقت من خلد المجتمع المدني)، ومن ثم فقد تركوا جماعات المجتمع المدني فقيلة الصردة ومحرومة من الأموال وتقياك على حد سواء. إن مثل هذا التلاعب بالمجتمع المدني من جانب الحكومات والمنظمات الأجنبية بحثت طول الوقت. ومن ثم فنحن بحاجة إلى التمييز بين المجتمع المدني الحقيقي من النوع الشاح من داخل البلد وبين ذلك الذي فرعه الدول والقوى الخارجية.

١٢٢/ هل المجتمع المدني قادر على الاعتماد على نفسه للاستمرار؟

نندفئة السئلة بحس فاطة مهمة: هل المجتمع المدني قادر على الاستمرار بعد ذهاب الدعم والتمويل، الأخرى؟ الجواب هو، لا أحد جند وعضد أن يكون هناك سنة معجظاة من النتائج. إن هذه القضية مهمة ومنمما بتمضمين نسبية لأنه إذا كل المجتمع المدني غير قادر على الاستمرار باسمه، حفافه أشعم تخزجي، هل انظر نسبي قد يصحه القسطنطين، والتفككت والتهوير = وهي نفس نتيجة بالتحيد التي سمعت سبارك المجتمع المدني من أحد التاليف غير أن هناك سيزيرو أطر مختلف بقدر القدر ف يخرج إلى الوجود وأن عدا كجسرا من الشان أن بقو لها مدى سوا ما في نعلم: مجتمع منسب ككلمتي (فيسارو، جمعيات تطواعة فخاصة، سبات فرعية) مفروض بسمر حقن التحديد والمفوفه الأمريكية على حد سواء، ولكن المجتمع المدني الحذب تولد = الأخرى لسوية، جمعيات تمصالح، لجماعات المفروسة = بقدر أيضا سب التامالاة الشعبية وسحب التمويل الأجنبي الذي لا على عه، بحر بحاجة قد أش التمييز بين الشار فرجه يكون انعكسك منعمة وبياعا يكفي من المؤسسات يستطعب مضعبها المدني الفداء برعد مكات سفارة الولايات المتحدة ونفس في التمويل، أما في البلدان الأقل تكسدا، والأقل في اعتمادها على المؤسسات مثل جمهورية الدومينيكال، وأخرى جنوب الصحراء، والفلبين، وإندونيسيا، وتيمور الشرقية، ومر البلدان الصغيرة في أمريكا الوسطى، فإن تدنى أو سحب التمويل الأجنبي لجماعات المجتمع المدني، وهي عيبة روالع حبيثة من الداخل إلى حد بعيد، قد يؤدي إلى التمزق الأجسامي والانهيار السياسي.

(١٧) المجتمع المعنى كانعكاس للولايات المتحدة

من اللافت للنظر أنه، عندما نتحدث عن المجتمع المعنى، فإننا شتياً ما نقصد بذلك مجتمعا شبيهاً بمجتمعنا المعنى عموماً. وأيضاً عندما يتطرق الأمر على تمويل أجس، فإن أنواع المجتمع المعنى التي يتم دعمها تكون شبيهة إلى حد بعيد بالمجتمعات التي نراها في الولايات المتحدة. لتأخذ مثلاً حالة الوقف القومي للتبصيرية (National Endowment (NEF) for Democracy). فالتدبير تعلق بالإنتماءات الحزبية ومن أجل الحصول على موافقة الكونغرس على مشروع تمويل الخالص به، فقد تشكل الوقف القومي للتبصيرية من أربع دولر انتخابية: الفرع العلاقات الدولية في الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ولكتبات الكري شمعان (الاتحاد الأمريكي للعمال AFI ومجلس المنظمات لصناعية CIO). وأصداً الأضداد الكري (كما هي عملة في الخرفة التجزئية للولايات المتحدة). وهذه الهيكلية هي بطبيعة الحال: انعكاس لتفرد سياسي وعلاقات جماعات المصالح داخل الولايات المتحدة، ولكن من غير المحتمل أن تنسب هذه الهيكلية أو هيكلية شبيهة بها جميع المجتمعات والثقافات، ونظرة التبصيرية الأخرى. وينطبق ذلك أيضاً على مجموعات الأخرى ذات الاهتمامات الأضيق: شك أن برنامج عمل منظمات مثل مجلس سكان (Population Council، أو الصندوق القومي للحفاظ البرية National Wildlife Fund، وغيرهما قد يكون مناسباً تماماً داخل الولايات المتحدة ولكن نت وبقاً من أن هناك حاجة إلى إقامة جماعات موازية لها، أو حتى متنافسة معها في الخارج. ويبدو لي أن المجتمع المعنى بحاجة إلى أن يكون متمعاً ومتناسلاً مع مختلف المجتمعات والثقافات؛ وأن تعبط المجتمع المعنى في البلدان الأخرى بصورة حضرية أو أقرب إلى ذلك مع النموذج الخاص بنا ومحمداً قد لا يكون مناسباً ومحبطاً ويؤدي إلى الفشل في نهاية الأمر.

(١٨) السيطرة المركزية في مقابل السيطرة المحلية

مع التوسع في تنفيذ الليبرالية والديمقراطية خلال العقود الأخيرة، زاداً تكديداً تدريجياً على الأقل على المستوى الرسمي، أو الفعلي، أو الدستوري - المطلق الاستبدادية، أو الكوربورية، أو الصوابية التقطيفية التي تستخدمها الدولة في التحكم في المجتمع المعنى. فالتبصيرية تعنى باختصار: ليس فقط أحراراً وانتخابات وإنما أيضاً تحرير حرية التعبير

وجه عام. ذلك انه في معظم البلدان لا يستطيع المرء مطلقاً بحدوث في الولايات المتحدة أن يسعى إلى تنظيم مجموعة مصالح فقط؛ ولكن لابد انجماعات المصالح أن تسعى إلى الاعتراف بها والحصول على الشخصية الاعتبارية أمام القانون من الدولة، وهناك شبكة هائلة من انواع التنظيمة والسيطرة الكوربورانية المستخدمة في عمية اختيار مثل هذه انجماعات، وتحكم فيها، والحد من أنشطتها. ولكن في الوقت الذي أتيت فيه هذه الأليات الكوربورانية في السيطرة في كثير من اقلدان على القوى القومية، فقد أعيد تعريفها على المستوى المحلي (حيث يوجد مجال عمل معظم جماعات المجتمع المدني) حيث نجبر السلطات المحلية جماعات المجتمع المدني على تسجيل نفسها، وإظهار قولهم عصويونياً وعصائرياً شوبليها، والحصول على الاعتراف من الجهات الرسمية المحلية، وبطبيعة الحال، فإن سلسلة منح الاعتراف لمجموعة يعنى ضمناً سلطة هذه الاعتراف، وهكذا على الوقت الذي تنهوى به الكوربورانية على المستوى القومي ويكون الانتصار لتبصرراطية؛ فإن الكوربورانية على المستويات المحلية تبرز من جديد؛ بذلك فإن الديمقراطية تشكلت لراسي قد لا تكون منسجمة مع تلك الدرجة العالمية من تعداد الليبرالية على المستوى القومي والمحلي، ولكن جيناً هل يكون ذلك تبصرراطية حقيقية؟

(١٤) هل المجتمع المدني رؤية رومانية؟

هل الاهتمام والأعمال التي عقدت على المجتمع المدني واقعية؟ أم أنها نتاج تعاليم ورومانسية لا يبرر نوم؟ هل المجتمع المدني واحد من تلك المتاهيم الأخرى التي نغضمها للوقعات، ونوفر رطائف قصيرة تعنى لآلاف من الاستشاريين، ثم نصحهم بأنواع من جديد؟ لقد كانت نتائج كل جهود المجتمع المدني حتى الآن محبة للأمل؛ مما يزيد قليلاً عن عشرة في المائة من تعداد سكان أمريكا اللاتينية عيطعون في جماعات أيأكن نوعها، ولكن من ذلك كثير في أفريقيا، والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، إلى المجتمع المدني لم يقدم بدلاً شت الكثير حتى الآن من أجل تعزيز الديمقراطية أو التنمية في أفريقيا أو البلدان الإسلامية، ونحو شرق آسيا كما لو كانت لا توجد. ولا نتاج تفكير عن طريق المجتمع المدني. وفي بيرو وفنزويلا، في ظل نظم الحكم الاستبدادية التعسفة، وصل المجتمع المدني إلى حد الانهيار؛ وفي كوريا لا يوجد، أو يوجد أقل القليل من المجتمع المدني المنفصل عن الدولة؛ وعلى وجه الخصوص في البلدان الصغيرة، المختلفة، ضعيفة المؤسسات في أفريقيا

وأمریکا توسطى والعنوية، يحظى النموذج المعتمد إلى تعاليم روسو لتفئة بالتفائل المباسو
 نون الفاش والجاهل بدون مجتمع مدنى، بجاذبية مستمرة. هل المجتمع المدنى إذن، والذي
 ينسب للكثيرين وسيلة لتحقيق الأمان، هو مجرد التعلق بقشة؟.

(٢٠) هل يمكن تصدير المجتمع المعنى؟

لا توجد حتى الآن حاكمة واحدة تمكن فيها الغرب من تصدير نموذجها بحذوهمه إلى أى أرض
 وثقافة أخرى، وذلك لأن النموذج المعنى للمجتمع المدنى فقط بلس لبعصاً، وبصفة
 أساسية، معايير الثقافية والاجتماعية التى نبتت أركانها، ولمستندة من عصر تنهضة،
 وحركة الإصلاح والسياسة بتجديد الاقتصادى والتجلىه، ومن عصر تنوير وطريقته
 العقلانية فى التفكير، والتزود للصناعة، وتورد الديمقراطية فى شكلها المسمى فى
 نوك، ومانيون، وجيرسون. رمز بعكس تصدير إجراء عن النموذج - وعنهياً - يكون
 الجزء الذى يظل نقيه من تربية مؤسسية مثل الانتخابات أو البرلمان - من ناحية أن
 الناس يريدونهم ومن الناحية الأخرى لأنها تضمنهم وتمارس نفوذهم ولكن عادة لا تكون
 لهم الأسس وراء الديمقراطية (الشمخ، والمساواة، والأخلاق المتساوية) ولا تلك التهيئة
 الهائلة من العلاقات الترابعية التى وسعها توكفيل، إن تلك القيم المميزة، والخاصة، والنسب
 تعتبر جزءاً من تاريخنا، وثقافتنا، وتقاليدنا الخاصة، لا يمكن نقلها فى صنوق
 كرتون إلى بلدان ليا ثقافتها، ومجتمعاتها، وعاداتها مميزة، يمكننا بتطبيقه الحق الحصول على
 غنى بها من واقع المجتمع المعنى والديمقراطية (تجديد أضية محددة بصوتنا - أمحدوندا،
 والمسبخر عينها، وعصوية، والتأنية، وديمقراطية روسو، والسياسة،
 وكونغريوسية، وكوربورالية) ولكننا دائماً ليست الديمقراطية الحقيقية، بل نحقق ذلك
 بتفريق حين أو ثلاثة أجيال، مثلما حدث فى روسيا، وليس عامين أو ثلاثة، ونظل نشكوك
 فاعية فى إمكانية زراعة المجتمع المدنى من نموذج نونه إلى نولة أخرى. إلا إذا كان ذلك
 بطرق سطحية، وكانت النتيجة فى معظم هذه البلدان بمثابة ما أصبح يطلق عليه الديمقراطية
 الرسمية (إجراء انتخابات بصورة منتظمة وبما شابه ذلك) ولكنها ليست هى الديمقراطية
 الليبرالية.

نحو المستقبل

بعد أن تحدثنا عن كل تلك الأشياء المثيرة للشكوك عن المجتمع المدني، دعني أقول أيضاً أنني لمين إلى أن أكون مؤيداً للمفهوم ذاته وما ينطوي عليه ضمناً من بعض النواحي السياسية. بالنسبة لمعظم البلدان (وليس كلها)، تساعد إقامة شبكة من الجمعيات الوسيطة ما بين المواطن وال دولة في الحد من عبء ثبوتة ومن الحكم الاستبدادي وفي نفس الوقت تساعد كوسيلة نفع يستطيع المواطنون من خلالها توجيه مطالبهم إلى المسؤولين في الحكومة. ويفيد وجود المجتمع المدني، فإنه يعمل (ليس دائماً) إلى أن يكون مفيداً للدولة، وللمجتمع، وللمعزاتية.

وبالاستفراء من قائمة الأسباب العشرين التي تجعلنا ننتكث في مفهوم المجتمع المدني التي قدنا بتجلبه أنفاً، يمكننا لتقاط ثلاث مشكلات لها أهمية خاصة. الأولى هي التنوع الهائل هي أشكال المجتمع المدني، والمعتقدات الفلسفية، والاجتماعية، والثقافية المختلفة التي ينطوي عليها؛ وذلك لتخيط من المجتمع المدني والمتفاوت الأشكال التي كثيراً ما نجد، والتعريفات والمحتوى والأولويات المختلفة عن بعضها البعض والمحيطة بالمجتمع المدني. المشكلة الثانية، ذات الصلة، هي تتركز العرفي: عدم قدرتنا (خاصة الأمريكيين) على فهم وقبول أشكال (كهنوسبوسية، إسلامية، نظم النعيفة، لدولية، كوربوراتية) من المجتمع المدني وعلاقت الدولة بالمجتمع، نهيك عن الديمقراطية، تختلف عما لدينا، المشكلة الثالثة هي تسييس المفهوم من جانب الجميع ولأغراض سياسية أو اقتصادية خاصة؛ الخبة لمخطنة في بلدان بعالم الثالث، وتهيئات، والاتحاد الأمريكي للمهسال AFL ومجلس المنظمات الصناعية (CIC) والعرفة التجارية، ووكالة للتنمية الأمريكية (AID)، والوقف القومي للتنمية NED، والسفارات الأمريكية في الخارج، والحكومات الأمريكية المتعاقبة. وبمجرد أن تحدث ذلك، وتقع الفعسية في شرك سيئاته وسهائات الآخرين الداخلية وهي حساباتنا الخارجية، تصعب الفعسية بصورة لا رجعة فيها، ولذلك فعليا أن نفوض للهولك، ونفسر انفسر، والإخفاقات التي حدثت بين الحين والآخر، في الواقع، في كثير من البلدان.

قد يكون لتتركز العرفي، والانحياز، والغش في العجم والتعاطف مع الآخرين، وبرامج العمل التي تخصصنا نحن، وجميع المشكلات الأخرى التي تعرفنا عليها هذا سنتأقسي يالين الآخرين، الذين اعتبر نفس واحد منهم، ممن يفصلون نمو المجتمع المدني، وهذا لاند من

الإشارة إلى ثلاث نقاط: أولاً، أن برنامج عيسل للمجتمع المدني، مثل ذلك المنطوق بالديمقراطية، قد أصبح الآن راسخاً عميقاً في وكالات الإغاثة الدولية، والهيئات، وبرنامج المساعدات والسياسات الخارجية التابعة للولايات المتحدة وغيرها إلى الدرجة التي سمحوا له باستمراره على الرغم من تحفظاتنا عليه. ثانياً، ومع أخذ كل شيء في الاعتبار فإن مفهوم المجتمع المدني وما يرمز إليه - الديمقراطية، التعددية، المشاركة، حياة جماعية منفصلة عن الدولة - مازال يستحق نيل مزيد من التجديد في بيئته، رغم الأخطاء المتكررة وعدم الاكتراث، بالتالي، أنه ترفيقاً على ذلك، علينا أن نواصل برنامجهما لمساعدة المجتمع المدني، وفي الوقت نفسه، نحاول معالجة المشكلات المشار إليها، وليس الإطاحة بالبرنامج برمته. ذلك أن المعجزة الأمريكية، رغم مسيرتها المتعززة، ولحظاتها الفلحة، والمتمركزة عرفياً، قد أفرزت بعض التغيير، والتنمية، والأسس الاقتصادية لمزيد من الديمقراطية والمجتمع المدني.

إن المجتمع المدني لا يستطيع أن ينفذ العمل، كما يرى بعض دعاة، وإن المرء قد يتجرأ ويقول سخرية أن المجتمع المدني ربما قد نضال بالفعل، وأنه قد هُتفت "الأول"، وأن علينا أن ننسى التفكير وما علينا إلا الانتظار لحين ظهور التسلاخ تشي الجسم لجميع لأمر أصـ. ولكن ذلك شيء عفرط في السلبية وينجذهن، في الواقع، عملية سياسية وللوسائل الإيجابية التي أوصحت أنها بحاجة إلى أن تؤخذ في الاعتبار. وهذا بدوره يعني منعنا قبول أو على الأقل فهم من جانب دعاة المجتمع المدني وتعذر بين الطرفين الوسيط، والأشكال المتطرفة، واستخدام المجتمع المدني أو سوء لتدخله بين اثنين والآخر في العملية السياسية. ومن ثم يجب علينا أن نساعد ودعم المجتمع المدني - فهو مازال فكرة جيدة - ولكن علينا أن نضع ذلك بوعي، وواقعية، وبرك كل من تعرض للمناخه أمام عناصر المجتمع المدني في بلدان شعوب أخرى والاعتراف بالقيود المعروفة على هذه العناصر.

ملاحظات

1. The title of a recent conference on civil society.
2. Robert Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon and Schuster, 2000).
3. Thomas Carothers, *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve* (Washington, D.C.: The Carnegie Endowment for International Peace, 1999).

4. Howard J. Wiarda, *Corporatism and Comparative Politics: The Other Great "Four"* (New York: M. E. Sharpe, 1996).

5. Carothers, *Aiding Democracy*; and Lester H. Salamon and Helmut K. Anheir, *The Third World's Third Sector in Comparative Perspective* (Baltimore: Johns Hopkins University, The Johns Hopkins Comparative Non-profit Sector Project, 1997).

6. A balanced assessment is Carothers, *Aiding Democracy*; also Marina Ottaway et al. (eds.), *Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment, 2000).

7. Putnam, *Bowling Alone*.

8. Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968); Lina Hammegren, *Development and the Politics of Administrative Reform: Lessons from Latin America* (Boulder: Westview Press, 1983).

9. A. J. L. Sonjee, *Parallels and Actuals of Political Development* (London: Macmillan, 1986); Howard J. Wiarda, *Ethnocentrism and Foreign Policy: Can We Understand the Third World?* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1985).

10. Carothers, *Aiding Democracy*; Salamon and Anheir, *The Third World's Third Sector*; Ronald Inglehart, *Culture Change in Advanced Industrial Society* (Princeton: Princeton University Press, 1990).

11. Neil Harvey (ed.), *Mexico: Dilemmas of Transition* (New York: St. Martin's, 1993); and Wayne Cornelius et al. (eds.), *Transforming State-Society Relations in Mexico* (San Diego: Center for U.S.-Mexican Studies, Univ. of California, San Diego, 1994).

12. Christopher Sabatini, "Whom Do International Donors Support in the Name of Civil Society?" Paper prepared for delivery at the 2000 meeting of the Latin American Studies Association, Miami, March 16-18, 2000.

13. Howard J. Wiarda, *The Democratic Revolution in Latin America: History, Politics, and U.S. Policy* (New York: The Twentieth Century Fund, Holmes and Meier, 1990).

قراءات مقترحة

- Adler, Glenn, and I. Steinberg. *From Comrades to Citizens: The South African Civic Movement and the Transition to Democracy*. London: MacMillan, 2000.
- Alfonso, Dilla, and Michael Kautman. *Community Power and Grass-roots Democracy: The Transformation of Social Life*. London: Zed Books, 1999.
- Alvarez, Sonia, and Arturo Escobar. *The Making of Social Movements in Latin America: Identity, Strategy, and Democracy*. Boulder: Westview, 1992.
- Alvarez, Sonia, Arturo Escobar, and Evelina Dagnino, eds. *Cultures of Politics. Politics of Cultures: Revisiting Latin American Social Movements*. Boulder: Westview, 1998.
- Aristotle. *Politics*. New York: Oxford University Press, 1965.
- Assies, Willem, Gemma van der Haar, and Andre Hoekema, eds. *The Challenge of Diversity: Indigenous Peoples and Reform of the State in Latin America*. Amsterdam: Thela Thesis, 1998.
- Atal, Yogesh, and Hse Oyen. *Poverty and Participation in Civil Society*. Paris: UNESCO, 1997.
- Axtmann, Roland, ed. *Balancing Democracy*. London: Continuum Books, 2001.
- Basu, Amrita, ed. *The Challenge of Local Feminisms: Women's Movements in Global Perspective*. Boulder: Westview, 1995.
- Beiner, Ronald, ed. *Theorizing Citizenship*. Albany: State University of New York Press, 1995.

- Bentley, Arthur. *The Process of Government: A Study of Social Pressures*. Evanston, Ill.: Principia, 1935.
- Bianchi, Robert. *Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth Century Egypt*. New York: Oxford University Press, 1989.
- Black, Antony. *Guilds and Civil Society in European Political Thought from the Twelfth Century to the Present*. Ithaca: Cornell University Press, 1984.
- Bratton, Michael. "Beyond the State: Civil Society and Associational Life in Africa." *World Politics*, 43 (April 1989), 407-30.
- Burbidge, John, ed. *Beyond Prince and Merchant: Citizen Participation and the Rise of Civil Society*. Institute for Cultural Affairs International. New York: Pact, 1997.
- Cantori, Louis. "Civil Society, Liberalism and the Corporatist Alternative in the Middle East." *Middle East Studies Association Bulletin*, 31, 1 (1997).
- Carothers, Thomas. *Aiding Democracy Abroad: The Learning Curve*. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999.
- Carroll, Thomas. *Intermediary NGOs: The Supporting Link in Crossroads Development*. West Hartford, Conn.: Kumarian, 1992.
- Chazan, Naomi, et al. *Politics and Society in Contemporary Africa*. Boulder: Lynne Rienner, 1992.
- Clark, John. *Democratizing Development: The Role of Voluntary Organizations*. London: Earthscan, 1991.
- Cornelius, Wayne, et al., eds. *Transforming State-Society Relations in Mexico*. San Diego: Center for US-Mexican Studies, University of California, San Diego, 1994.
- Cornwell, Richard. "The Collapse of the African State." In Jakkie Gilliers and Peggy Mason, eds. *Peace, Profit, or Plunder? The Privatization of Security in War-Torn African Societies*. Pretoria, South Africa: Institute for Security Studies, 1999.
- DeBary, W. T. *Asian Values and Human Rights: A Confucian Communitarian Perspective*. Cambridge: Harvard University Press, 1998.
- Dekker, Paul, and Eric Uslaner, eds. *Social Capital and Participation in Everyday Life*. London: Routledge, 2001.

- Department of State. *Focus on the Issues: Civil Society in the Americas*. Washington, D.C.: U.S. DOS, 2000.
- De Tocqueville, Alexis. *Democracy in America*. New York: Random House, 1990.
- Domínguez, Jorge. *Social Movements in Latin America: The Experience of Peasants, Workers, Women, the Urban Poor, and the Middle Sectors*. New York: Garland, 1994.
- Durkheim, Emile. "The Solidarity of Occupational Groups." In Talcott Parsons, ed. *Theories of Society*. New York: Free Press, 1965.
- Du Toit, Pierre. *State-Building and Democracy in Southern Africa: Botswana, Zimbabwe, and South Africa*. Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, 1995.
- Eckstein, Susan, ed. *Power and Popular Protest: Latin American Social Movements*. Berkeley: University of California Press, 2001.
- Edwards, Michael, and David Hulne, eds. *Beyond the Magic Bullet: NGO Performance and Accountability in the Post Cold War World*. West Hartford, Conn.: Kumarian, 1996.
- Ehrenberg, John. *Civil Society: The Critical History of an Idea*. New York: New York University Press, 1999.
- Farrington, John, David Lewis, S. Saish, and Aurea Mielat-Teves, eds. *Non-Governmental Organizations and the State in Asia: Rethinking Roles in Sustainable Agricultural Development*. London: Routledge, 1993.
- Fisher, Julie. *The Road from Rio: Sustainable Development and the Non-Governmental Movement in the Third World*. Westport, Conn.: Praeger, 1993.
- Foweraker, Joseph. *Theorizing Social Movements*. Boulder: Pluto, 1995.
- Fowler, Alan. *Civil Society, NGOs and Social Development: Changing the Rules of the Game*. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2000.
- Fox, Jonathan. *The Politics of Food in Mexico: State Power and Social Mobilization*. Ithaca: Cornell University Press, 1992.
- Fox, Jonathan, and L. David Brown, eds. *The Struggle for Accountability: The World Bank, NGOs, and Grassroots Movements*. Cambridge: MIT Press, 1998.

- Fox, Jonathan, Ann Craig, and Wayne Cornelius, eds. *Transforming State-Society Relations in Mexico: The National Solidarity Strategy*. San Diego: Center for US-Mexican Studies, University of California, San Diego, 1994.
- Fukuyama, Francis. *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity*. New York: Free Press, 1995.
- Gellner, Ernest. *Conditions of Liberty: Civil Society and Its Rivals*. New York: Penguin, 1994.
- Gierke, Otto. *Political Theories of the Middle Ages*. Cambridge: Harvard University Press, 1987.
- Glaser, Daryl. "South Africa and the Limits of Civil Society." *Journal of Southern African Studies*, 23 (March 1997), 5-25.
- Grugel, Jean, ed. *Democracy Without Borders: Transnationalisation and Conditionality in New Democracies*. London: Routledge, 1999.
- Hall, John. *Civil Society: Theory, History, Comparison*. Cambridge: Polity, 1995.
- Hann, Christopher, and Elizabeth Dunn, eds. *Civil Society: Challenging Western Models*. London: Routledge, 1996.
- Harrison, John, Donald Rothchild, and Naomi Chazan, eds. *Civil Society and the State in Africa*. Boulder: Lynne Rienner, 1992.
- Harvey, Neil, ed. *Mexico: Dilemmas of Transition*. New York: St. Martin's, 1993.
- Hu Baogang. "The Idea of Civil Society in Mainland China and Taiwan." *Issues and Studies* (June 1995), 24-64.
- Huntington, Samuel. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: Oklahoma University Press, 1991.
- Inglehart, Ronald. *Culture Change in Advanced Industrial Society*. Princeton: Princeton University Press, 1990.
- James, Estelle. *The Nonprofit Sector in International Development*. New York: Oxford University Press, 1989.
- James, Wilmot, and Daria Canguire. "Renewing Civil Society." *Journal of Democracy*, 7 (January 1996), 56-66.
- Janoski, Thomas. *Citizenship and Civil Society: A Framework of Rights and Obligations in Liberal, Traditional, and Social Democratic Regimes*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

- Jaquette, Jane, ed. *The Women's Movement in Latin America: Participation and Democracy*. Boulder: Westview, 1994.
- Kamrava, Mehran, and Frank Mora. "Civil Society and Democratization in Comparative Perspective: Latin America and the Middle East." *Third World Quarterly*, 19, 5 (1998), 893-915.
- Kim, Ksunhyuk. "Civil Society in South Korea: From Grand Democracy Movements to Petty Interest Groups." *Journal of Northeast Asian Studies* (Summer 1996), 81-97.
- Korten, David. *Globalizing Civil Society: Reclaiming Our Right to Power*. New York: Seven Stories, 1998.
- Kotze, Hennie, ed. *Consolidating Democracy: What Role for Civil Society in South Africa*. Stellenbosch, South Africa: University of Stellenbosch, 1996.
- Kotze, Hennie, and Pierre Du Toit. "The State, Civil Society, and Democratic Transition in South Africa." *Journal of Conflict Resolution*, 39 (March 1995), 27-48.
- Kuperus, Tracy. "Building Democracy: An Examination of Religious Associations in South Africa and Zimbabwe." *Journal of Modern African Studies*, 37, 4 (1999), 643-68.
- Larana, Enrique, Hank Johnson, and Joseph Gusfield, eds. *New Social Movements: From Ideology to Identity*. Philadelphia: Temple University Press, 1994.
- Lathan, Earl. *The Group Basis of Politics*. New York: Octagon Books, 1965.
- Lehmbruck, Gerhard, and Philippe C. Schmitter, eds. *Patterns of Corporatist Policy-Making*. London: Sage, 1982.
- Locke, John. *Two Treatises on Government*. New York: Cambridge University Press, 1960.
- Lovatt, Debbie. "Islam, Secularism, and Civil Society." *The World Today* (August/September 1997), 226-28.
- Lowi, Theodore. *The End of Liberalism: Ideology, Policy, and the Crisis of Public Authority*. New York: Norton, 1969.
- MacDonald, Laura. *Supporting Civil Society: The Political Role of Non-Governmental Organizations in Central America*. New York: St. Martin's, 1997.

- Madison, James. *The Federalist*. Washington, D.C.: Thompson & Hornans, 1831.
- Makoto, Iokibe. "Japan's Civil Society: An Historical Overview." In Yamamoto Tadashi, ed. *Decoding the Public Good: Governance and Civil Society in Japan*. Tokyo: Japan Center for International Exchange, 1999.
- May-sing, Yang. "NGOs Promote a Civil Society." *Taipei Journal* (October 27, 2000), p. 7.
- McAdam, Douglas, ed. *Comparative Perspectives on Social Movements*. New York: Cambridge University Press, 1996.
- McGrann, James, and R. Kent Weaver, eds. *Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for Ideas and Action*. New Brunswick, N.J.: Transaction, 2000.
- Meyer, David, and Sidney Tarrow, eds. *The Social Movement Society: Contentious Politics for a New Century*. Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 1998.
- Migdal, Joel. *Strong Societies and Weak States*. Princeton: Princeton University Press, 1986.
- Mohanty, Manoranjan, Partha Nath Mukherji, and Olle Tornquist, eds. *People's Rights: Social Movements and the State in the Third World*. Thousand Oaks, Calif.: Sage, 1998.
- Moushipouri, Mahmood. "Islamism, Civil Society, and the Democracy Conundrum." *The Muslim World*, 57 (January 1997), 54-66.
- Muody, Peter. *Tradition and Modernization in China and Japan*. Belmont, Calif.: Wadsworth, 1995.
- _____. "East Asia: The Confucian Tradition and Modernization." In Howard J. Wiarda, ed. *Non-Western Theories of Development*. Fort Worth: Harcourt Brace, 1999.
- Morales, Isidro, Guillermo de Los Reyes, and Paul Rich, eds. *Civil Society and Democratization*. Thousand Oaks, Calif.: Sage Periodicals, 1999.
- Near East Center. *The Civil Society Debate in Middle Eastern Studies*. Contributions by James Gelvin, Augustus Norton, Roger Ojivera, and Diane Singerman.
- Ojivera, Alberto. "Civil Society and Political Transition in Mexico." *Constellations*, 4, 1 (1997), 105-23.

- Ottaway, Marina. *Africa's New Leaders: Democracy or State Reconstruction*. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1999.
- Ottaway, Marina, et al., eds. *Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion*. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2000.
- Posusney, Marsha Pripstein. *Labor and the State in Egypt*. New York: Columbia University Press, 1997.
- Putnam, Robert. *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton: Princeton University Press, 1993.
- _____. *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon and Schuster, 2000.
- Pye, Lucian. *Asian Power and Politics: The Cultural Dimensions of Authority*. Cambridge: Harvard University Press, 1985.
- _____. "Civility, Social Capital, and Civil Society: Three Powerful Concepts for Explaining Asia" *Journal of Interdisciplinary History*, 29 (Spring 1999), 763-82.
- Reilly, Charles, ed. *New Paths to Democratic Development in Latin America: The Rise of NGO-Municipal Collaboration*. Boulder: Lynne Rienner, 1995.
- Rosenberg, Robin, and Richard Feinberg, eds. *Civil Society and the Summit of the Americas*. Coral Gables, Fla.: North South Center, 1999.
- Rosenblum, Nancy, and Robert Post, eds. *Civil Society and Government*. Princeton: Princeton University Press, 2002.
- Rousseau, Jean Jacques. *On the Social Contract*. New York: St. Martin's, 1978.
- Rubin, Jeffrey. *Decentering the Regime: Ethnicity, Radicalism, and Democracy in Yuchitan, Mexico*. London: Duke University Press, 1997.
- Sabatini, Christopher. "Whom Do International Donors Support in the Name of Civil Society?" Paper presented at the 2000 meeting of the Latin American Studies Association, Miami Fla., March 16-18, 2000.
- Salamon, Lester. *The Civil Society Sector*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, Comparative Nonprofit Sector Project.

- _____. *The Rise of the Nonprofit Sector*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, Comparative Nonprofit Sector Project.
- _____. *Social Origins of Civil Society*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, Comparative Nonprofit Sector Project.
- Salamon, Lester, and Helmut Anheier. *The Emerging Nonprofit Sector: An Overview*. Manchester: Manchester University Press, 1986.
- _____. *The Third World's Third Sector in Comparative Perspective*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, Comparative Nonprofit Sector Project, 1997.
- Schechter, Michael, ed. *The Revival of Civil Society: Global and Comparative Perspectives*. New York: St. Martin's, 1999.
- Schnitzer, Philippe, and Gerhard Lehmbruch, eds. *Trends Toward Corporatist Intermediation*. Beverly Hills, Calif.: Sage, 1979.
- Seligman, Adam. *The Idea of Civil Society*. New York: Free Press, 1992.
- Shin'icki, Yoshida. "Rethinking the Public Interest in Japan: Civil Society in the Making." In Yamamoto Tadashi, ed. *Deciding the Public Good: Governance and Civil Society in Japan*. Tokyo: Japan Center for International Exchange, 1999.
- Slater, David. *New Social Movements and the State in Latin America*. Amsterdam: CEDLA Publication, FORIS, 1985.
- Smith, Brian. "NGOs in International Development: Trends and Future Research Priorities." *Voluntas*, 4, 3, 301-25.
- Splichal, Slavko, Andrew Calabrese, and Colin Sparks, eds. *Information Society and Civil Society: Contemporary Perspectives on the Changing World Order*. West Lafayette, Ind.: Purdue University Press, 1994.
- Stephen, Lynn. *Women and Social Movements in Latin America: Power from Below*. Austin: University of Texas Press, 1997.
- Stevens, Evelyn. *Protest and Response in Mexico*. Cambridge: MIT Press, 1974.
- Syed, Anwar. "Democracy and Islam: Are They Compatible?" In Howard J. Wiarda, ed. *Comparative Democracy and Democratization*. Fort Worth: Harcourt Brace, 1999.

- Tadashi, Yamamoto, ed. *Deciding the Public Good: Governance and Civil Society in Japan*. Tokyo: Japan Center for International Exchange, 1999.
- Tarrow, Sidney. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*. New York: Cambridge University Press, 1998.
- Truman, David. *The Governmental Process*. New York: Knopf, 1951.
- Van Cott, Donna Lee, ed. *Indigenous Peoples and Democracy in Latin America*. New York: St. Martin's, 1994.
- Veltmeyer, Henry, and Anthony O'Malley, eds. *Transcending Neoliberalism: Community Based Development in Latin America*. Bloomfield, Conn.: Kumarian, 2001.
- Warkentin, Craig. *Reshaping World Politics: NGOs, the Internet, and Civil Society*. New York: Rowman and Littlefield, 2001.
- Warren, Kay Barbara. *Indigenous Movements and Their Critics: Pan-Maya Activism in Guatemala*. Princeton: Princeton University Press, 1998.
- Weisbrod, Burton. *The Voluntary Nonprofit Sector*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1977.
- Welch, Claude E., Jr., ed. *NGOs and Human Rights: Promise and Performance*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2001.
- Wiarda, Howard J. *Corporatism and Comparative Politics*. New York: M. E. Sharpe, 1997a.
- _____. *Cracks in the Consensus: Debating the Democracy Agenda in U.S. Foreign Policy*. Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 1997b.
- _____. *The Democratic Revolution in Latin America*. New York: Twentieth Century Fund, Holmes and Meier, 1990.
- _____. *The Soul of Latin America: The Cultural and Political Tradition*. New Haven: Yale University Press, 2001.
- _____. "State-Society Relations in Latin America: Toward a Theory of the Contract State." In Howard J. Wiarda, ed. *American Foreign Policy Toward Latin America in the '80s and '90s*. New York: New York University Press, 1992.
- Wiarda, Howard J., ed. *Comparative Democracy and Democratization*. Fort Worth: Harcourt Brace, 2001.

- _____. *Non-Western Theories of Development*. Fort Worth: Harcourt Brace, 1999.
- _____. *Politics and Social Change in Latin America*. Boulder: Westview, 1993.
- Williams, Heather. *Social Movements and Economic Transition: Markets and Distributive Conflict in Mexico*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.
- Williamson, Robert. *Latin American Societies in Transition*. Westport, Conn.: Praeger, 1997.

نبذة عن المؤلف

هولرد ج. ويلر هو أستاذ العلوم السياسية وعلاقات الدول المقارن وأستاذ كرسي ليونارد ج. هورويتز للعلوم السياسية في أمريكا اللاتينية بجامعة ميشيغان في إيمون. كما أنه كبير المشاركين في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وإميسد. فيم مركز وودرو ويلسون الدولي للدراسات وكلاهما في واشنطن العاصمة. ومن بين كتبه الجديدة *New Directions in American Politics, Third Edition, Introduction to Comparative Politics, European Politics in the Age of Globalization, Non-Western Theories of Development, Comparative Democracy and Democratization, Corporatism and Comparative Politics, and Latin American Politics and Development*

- 5 East Asia
 - Socioeconomic Data*
 - Elements of Political Culture*
 - Structural Change and Asian State-Society Relations*
 - The International Context*
 - Conclusion*

- 6 Latin America
 - Socioeconomic Data*
 - Elements of Political Culture*
 - Socioeconomic Change and*
Changing State-Society Relations
 - The International Context*
 - Conclusion*

- 7 The Middle East and Islamic Society
 - Socioeconomic Data*
 - Elements of Political Culture*
 - Socioeconomic Change and*
Changing State-Society Relations
 - The International Context*
 - Conclusion*

PART IV: CONCLUSION

- 8 Is Civil Society Exportable?: The American Model
and Third World Development
 - Summary*
 - Patterns from the Case Studies*
 - Twenty Reasons to Be Skeptical of Civil Society*
 - Toward the Future*

Suggested Readings

About the Author

CONTENTS

Preface

PART I: INTRODUCTION

- 1 Civil Society, Democracy, and
Corporatism in the Third World
Policy Focus and Audience
Background and Main Questions

PART II: THEORY AND CONCEPTS

- 2 Civil Society: History and Meaning(s)
- 3 Corporatist Systems of Civil Society
The Political Theory and Tradition of Corporatism
Modern Corporatism

PART III: CASE STUDIES IN CIVIL SOCIETY

- 4 Sub-Saharan Africa
Socioeconomic Indicators
Analysis and Case Studies
South Africa
Elements of Political Culture
Civil Society and State-Society Relations
The International Context
Conclusion

Civil Society

The American Model and Third World Development

Howard J. Wiarda

هذا الكتاب

هذا الكتاب يحث عمرة لتوعيين من الاهتمامات المتقاربة - الأول، وهو اهتمام متواصل بالسياسات المقارنة والتنمية في العالم الثالث: أفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، والاهتمام الثاني، وهو اهتمام متواصل أيضاً بالسياسة الخارجية الأمريكية، ولا سيما حينما يتعلق الأمر بمدى ملامتها أو عدم ملامتها للعالم الثالث، وكان السؤال الرئيسي هو ما إذا كان هذان الاهتمامان يمكن أن يلتقيا يوماً ما، وبحققتا تفاهماً وانسحاباً، ناهيك عن إمكانية تحريكهما إلى الأمام في شأغم، ولكن الوفاق لا يشر كثيراً بالنجاح.

والدراسة الحالية تركز على المجتمع المدني، الذي يعتبر أحدث ما تستخدمه الولايات المتحدة لتساعد في قضية الديمقراطية، وهي تطرح السؤال التالي: هل المجتمع المدني قابل للتصدير؟ ستكون الإجابة بالنفي بطبيعة الحال؛ ولكن القضية هنا أكثر تعقيداً من ذلك، إذ إن الأسئلة الحقيقية بحسب أن تكون: هل تستطيع الولايات المتحدة، التي تشكلت مؤسساتها السياسية على مفاهيم الديمقراطية للوث، وماديسون، وتوكفيل، وعلى تعددية مجموعات المصالح، والمجتمع المدني، أن تفهم يوماً ما تركيبة مجتمعات العالم الثالث التي تشكلت من مفاهيم كونفوشيوسية، وإسلامية، والمفاهيم المختلفة غير الغربية التي تختلف أشد الاختلاف؛ وما الذي سيحدث إذا ما واجهت السياسة الخارجية الأمريكية، وبرنامج المعونة الخارجية الأمريكية، والمنظمات غير الحكومية الأمريكية، وجميعها قد تأثرت بشدة بنفس التقاليد الليبرالية الأمريكية، واصطدمت بمجتمعات وأمم تستند فيهما، ومفاهيمها، وأولوياتها على مؤسسات ثقافية، واجتماعية، وسياسية وتفاهات تختلف عما لدى الولايات المتحدة؟



الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ كورنيش النيل جاردن سيتي - القاهرة